



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول و المسائل من خلال كتاب الإنصاف
لأبي البركات الأنباري
رسالة مقدمة لإكمال متطلبات درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد بن عبد العزيز الزبيدي

(٤٣٢٨٨١١٩)

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور:

سعد بن حمدان الغامدي

١٤٣٥ هـ . ١٤٣٦ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

العنوان: اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول والمسائل من خلال كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري.

تهدف الرسالة إلى تناول مواقف الكوفيين من الأصول والأدلة والمسائل عند الجواز اتساعاً، وعند الإيجاب والمنع تضييقاً، والتدقيق في موقفهم من أدلة البصريين من سماع وغيره للكشف عن مذهبهم في حجاجهم وردودهم كما أثبتتها صاحب الإنصاف، واتهامهم بأنهم اتسعوا كثيراً في الأصول وأحكام المسائل مما أدى إلى إفساد النحو العربي، وسيتم البحث عن مدى صحة هذه المقولة، وإن صحت ما أسباب اتساعهم؟ وما أدلتهم في ذلك؟.

منهج البحث: استنباط وجمع وتحليل

نتائج البحث:

* اتساع الكوفيين في الأصول سماعاً كان في أربع وعشرين مسألة، وكذلك في القياس في أربع عشرة مسألة، وضيّقوا في الأصول سماعاً في ثمان مسائل، وكذلك ضيّقوا في القياس في خمس مسائل.

* اتساع الكوفيين في أحكام المسائل كان في اثنتين وعشرين مسألة، وتضييق الكوفيين في أحكام المسائل جاء في منعهم في عشر مسائل، وإيجابهم في ثمان مسائل.

* تضييق الكوفيين في إحدى وثلاثين قاعدة توجيهية من أصل ست وثلاثين قاعدة.

* اعتماد الكوفيين في اتساعهم على السماع والقياس على أنهما أصلان من أصول النحو عند صدور الأحكام، وأكثر المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين لم تكن من مسائل الأصول، وإنما هي من مسائل الفروع.

المشرف

إعداد الطالب

أ.د/ سعد بن حمدان الغامدي

محمد بن عبد العزيز الزبيدي

Summary of the Thesis

The Title: The expansion and the narrowness of Al Kufi scholars in the assets and the issues through the book of Equity by Aby Al Barakat Al Anbary.

The objective of this thesis is to examine; extensively the attitudes of Al Kufi Scholars towards the assets, evidences and issues of the permissibility. In case of affirmative and interdiction narrowly, scholars's attitudes including visual evidences such as hearing and others are scrutinized in order to reveal their ideology in the way they argue and response as it is proved by the owner of Equity. They are accused that they expanded a lot in the study of assets and in the rules of questions which cause the perversion of Arabic syntax. So, they will search for the validity of this statement, but if it is valid what are the reasons of their expansion? And what are their evidences?

A Survey Approach: Deduction, collection and analysis

Feedback on the study:

- Al Kufi scholars expanded in the assets auditorily of twenty-four issues, also in the standard of fourteen issues. However, they narrowed in the assets auditorily of eight issues, and in the standard of five issues.
- Al Kufi scholars narrowed in the rules of questions. It was twenty-two issues.
- Al Kufi scholars narrowed in the rules of questions. It was in their prevention of ten issues, and their affirmative of eight issues.
- Al Kufi scholars narrowed thirty-one directional bases out of thirty-six.
- Al Kufi scholars depended in their expansion on hearing and on the standard since both of them are assets of syntax when the rules are released.
- Most of the issues, for which Visual and Kufi scholars disagreed, are not about issues of assets, but they are branch issues.

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ" (١)

فإنني أقدم أرق وأجمل عبارات الشكر والتقدير إلى أساتذة كلية اللغة العربية الذين أفادوني في دراستي المنهجية، وأخص منهم سعادة الأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي الذي وجهني كثيراً وكان لي خير دليل بعد الله، وكما أشكر والذي رحمه الله رحمة واسعة وأسأل المولى أن يسكنه الفردوس من الجنة الذي كان عضداً لي أثناء دراستي في التعليم العام، وكذلك أتقدم بوافر الشكر إلى الأم الحنونة التي ترقب عودتي كلما ذهبت إلى الجامعة وتدعو لي سراً وعلانية رفع الله درجاتها في الدنيا والآخرة، وأيضاً أكتب كل مفردات الشكر بماء من ذهب إلى رقيقة دربي إلى الأستاذة والمربية إلى أم أولادي التي ساعدتني في دراستي وبحثي، وكذلك أشكر إخواني وأختي وكل من قدم لي يد العون أسأل المولى الجليل أن يجزيهم الثواب الجزيل وأن يتقبل منا ومنهم صالح العمل إنه جواد كريم.

(١) سنن الترمذي، الترمذي ٤٠٣/٣ تحقيق بشار عواد معروف ٣٣٩/٤ تحقيق إبراهيم عطوة عوض.

المقدمة

الحمد لله العزيز المنان، خلق الإنسان علمه البيان، و صلاة ربي وسلامه على رسولنا أمير الفصاحة و البلاغة و التبيان، و على آله وصحبه و من سار على دربهم و استنَّ بسنتهم و نَحَجَّ نَحَجَّهُمْ بإحسان. أما بعد:

فنظراً لما اقتضته الحاجة الماسة والطلب الملح من الحديث عن بعض ما مرَّ بي من إشكالات عند قراءتي عن مدرسة الكوفة، وهي المدرسة النحوية الثانية بعد المدرسة البصرية من مثل أن تثار عن نحوهم الأفاويل، وتكال لهم التهم مع أن أعلام المدرسة الكوفية ممن اشتهروا بالقراءات وعلم الحديث وعلم الفقه والرواية، ومنهم ثلاثة قرَّاء من أصحاب القراءات المتواترة، وهم الكسائي وعاصم وحمزة، ولأنَّ الكوفيين كما يظهر بنوا مدرسة نحوية مستقلة عن المدرسة البصرية مع أن بداية علمهم كانت على أيدي علماء البصرة مما لا شك فيه ولا ريب، و قد كان هذا الجيل جيل الأختيار حيث إنَّ الدنيا لم تجذب أحداً إليها، وكان الدين والتقوى والورع سمتهم، ثم طرأ طارئٌ بعدما أسس الكوفيون مدرستهم وذاع صيتهم وهو تقريب خلفاء بني العباس طرفاً وهم الكوفيون دون الآخر وهم البصريون، فتشبث أنصار المدرستين بالدنيا وظهر التنافس بينهم، وبدأت الخصومات وزادت فجوة الخلافات اتساعاً، وهنا كملت الاتهامات لمدرسة الكوفة في أصولها النحوية، لهذا كله سيحاول الباحث جاهداً عن مدى صحة ما قيل من شبهات في هذه المدرسة ومن هذه الشبهات اتساعهم في السماع والقياس واعتمادهم على الشاذ ومجهول القائل في بناء القواعد، وإيجاد رابط بين هذه الشبهات وبين تضيق الكوفيين في بعض مسائل الفروع إنَّ وجدت من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وسيتناول مواقف الكوفيين من الأصول والأدلة والمسائل عند الإيجاب والمنع والجواز. وسأدقق أيضاً في موقفهم من أدلة البصريين من سماع وغيره للكشف عن مذهبهم في حججهم وردودهم كما أثبتتها صاحب الإنصاف، وسيلتقط هذه المواقف من الأصول والمسائل مدققين ما أمكن في كل كلمة نرى فيها حكماً على سماعٍ أو نحوه من الأصول أو توجيهه في مسألةٍ من المسائل بإيجابٍ أو منعٍ أو إجازة، لعل ذلك يكشف لنا مواقفهم بدقة أكثر فيستبين لنا مدى صحة الشبهات التي تقال عنهم في كتب النحو وتاريخه.

ولقد أمطرت أصول النحو الكوفي بوابلٍ من الاتهامات في سماعها وقياسها، وهكذا رغبت في أن أتحدث عن هذه التهم بالتفصيل.

والهدف من هذه الدراسة التعرف على مدى صحة المذهب الكوفي وكذلك معرفة حقيقة التهم التي وجهت إلى أصوله النحوية، ولهذا حاول الباحث أن يجمع آراء أكثر المحايدين من النحاة المتقدمين و المتأخرين، وأما المتقدمون خاصة من المدرسة البغدادية، فلأنهم أعملوا الجانب العقلي وأما المتأخرون كالمدرسة الأندلسية ومدرستي الشام ومصر؛ فلأنهم كانوا بعيدين عن زمن التعصب، وكانوا يرجحون ما يرونه الحق، وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في تمهيد: وفيه تحدثت عن بداية اللغة وقد كانت خالية من اللحن ثم بعد ذلك بداية ظهور اللحن فبدأ تقعيد اللغة ثم نشوء المذهب البصري أولاً فتلمذ أهل الكوفة في النحو على أيدي البصريين، ومن ثم بعد قرابة قرن من الزمان استقل الكوفيون بمذهب خاص بهم، ثم ذكرت بعض العوامل التي ساعدت على تطور الصراع بين المذهبين حتى خرج الخلاف عن دائرة النحو العربي ومن ثم ذكرت الاتهامات التي وجهت إلى سماع الكوفيين وبعد ذلك عرضت الاتهامات التي وجهت إلى قياس الكوفيين.

وقبل الدخول في الفصل الأول من البحث وضع الباحث تمهيداً بين فيه مفهومي الاتساع والتضييق، ومن ثم شرع في دراسة الأصول والمسائل وكانت في فصلين وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث وكان الفصل الأول: اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاتساع والتضييق في السماع.

المبحث الثاني: الاتساع والتضييق في القياس.

المبحث الثالث: الاتساع والتضييق في قواعد التوجيه.

وأما الفصل الثاني: فهو اتساع الكوفيين وتضييقهم في أحكام المسائل وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسائل الجواز

المبحث الثاني: مسائل المنع

المبحث الثالث: مسائل الوجوب

وقد رمز للمسائل بحرف ميم ورقمت بحسب ترتيبها في كتاب الإنصاف.

ثم خُتِمَ البحث بخاتمة تضمّنت أهم نتائج البحث التي توصلت إليها ولا أزعَمُ أنني قمت بدراسة كاملة؛ لأن الكمال لله جلّ وعلا ولكن أظن أنني أتيت على أغلب مسائل الاتساع والتضييق في كتاب الإنصاف، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأن يجزينا خير الجزاء إنه سميع مجيب الدعاء.

وصلّى اللهم على حبيبنا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مقدّم البحث

محمد عبد العزيز محمد الزبيدي

٤٢٣٨٨١١٩

التمهيد

حفظ الله اللغة العربية بحفظه لكتابه العزيز كما قال الله جلّ وعلا في كتابه الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) حيث إنّ اللغة العربية لم تُدوّن ولم تُستنبط قواعدها في بادئ أمرها، وكان ينطق أهلها سليقة وكانت خالية من اللحن والخطأ؛ لأنّ العرب لم يختلطوا بعد بالأعاجم، وكانوا يتناقلون اللغة مشافهة ورواية عن بعضهم، ويذكر بعض المؤرخين أنّ اللحن بدأ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بصورة ضئيلة قد لا تُذكر ذلك أنّه لحن رجل بحضرته فقال: صلى الله عليه وسلم ((أرشدوا أحاكم)) (٢)، والظاهر أنّه كان معروفاً بكلمة اللحن نفسها لقول: الرسول صلى الله عليه وسلم: ((أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنت لي اللحن)) (٣)، وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه روي أنّ أحد الولاة كتب كاتبه إلى عمر بن الخطاب كتاباً به بعض اللحن، فكتب إليه عمر: ((أن قنّع كاتبك سوطاً)) (٤)، وبعد ذلك بدأ اللحن يفشو شيئاً فشيئاً إلى أن وصل إلى ألسنة من يقرأ كتاب الله تعالى، ولهذا السبب بدأ تععيد النحو العربي حسب بعض الروايات وكان ذلك على يد التابعي أبي الأسود الدؤلي وهو كان كوفي المولد بصري النشأة والتعلّم، وكان هذا بتوجيه من الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه على أصح الأقوال حيث جعل بعض مؤرخي تاريخ النحو الواضع الأول لعلم النحو هو الخليفة علي بن أبي طالب، ومن ثمّ هجّجه أبو الأسود الدؤلي كما قيل في نزهة الألباء: ((اعلم أيديك الله تعالى بالتوفيق، وأرشدك إلى سواء الطريق، أن أول من وضع علم العربية، وأسس قواعده، وحد حدوده، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي)) (٥) وكانت هناك أسباب أخرى دعت إلى تععيد اللغة وكتابتها، ومن أهم هذه الأسباب أنّه دبّ اللحن في بيت أبي الأسود عندما سأله ابنته فقالت: ما أحسن السماء؟ فقال: نجومها فقالت: يا أبتى لم أستفهم وإنما أتعجب فقال لها: قولي ما أحسن السماء! وفي رواية أخرى أنه شكّا فساد لسان ابنته لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه،

(١) سورة الحجر الآية (٩)

(٢) المستدرک علی الصحیحین للحاکم ٤٧٧/٢ رقم حدیث ٣٦٤٣

(٣) من تاريخ النحو العربي، الأفغاني ٨

(٤) المدارس النحوية، شوقي ضيف ١١

(٥) نزهة الألباء، الأنباري ١٧

فوضع له بعض أبواب النحو وقال له: انح هذا النحو. (١) وهناك رواية أخرى كانت سبباً من أسباب تدوين قواعد النحو العربي وذكرها القفطي في إنباه الرواة وهي قصة زياد عندما سمع بشيء مما كان يعرفه أبو الأسود الدؤلي (٦٩هـ) (٢) من علم في العربية، وقد رأى اللحن قد فشا؛ فقال لأبي الأسود: أظهر ما عندك؛ ليكون للناس إماماً، فامتنع من ذلك، وسأله الإعفاء، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (٣) بالكسر، فقال: ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا (٤) فخاف أبو الأسود عندما رأى اللحن قد دق ناقوس الخطر على القرآن، وعلى اللغة برمتها، ربما يكون هذا ما أثار حفيظة أبي الأسود الدؤلي حينما بدأ اللحن يغزو أهل بيته فبدأ بوضع أبواب في النحو، ومن الأسباب المهمة التي تذكر أيضاً أنه عندما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية خالط العرب غيرهم من الأعاجم، فأصبح اللحن يتفشى بين الناس، وحادت الألسنة عن مسارها وكان هذا يحدث في المدن والحاضرة التي تم فيها اختلاط العرب بالأعاجم.

وأما البادية فكانت سالمة وخالية من اللحن؛ لأنها بعيدة عن مناطق الاحتكاك، فاستمرت مناطق البادية محافظة على سلامة لغتها من الخطأ واللحن إلى أن أصابها ما أصاب مناطق الحاضرة، حتى قيل إن أول ما ظهر اللحن في البادية كلمة عصاتي (٥) فكان هذا مؤشراً على أن اللحن شاع وانتشر، وبعد أن شاع اللحن حاول أبو الأسود الدؤلي أن يضبط الألسن من الوقوع في الخطأ فقال للأمير زياد أعطني كاتباً فطناً، فأتى به، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فضع نقطة أعلاه -الفتحة- وإذا رأيتني قد ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف -الضمة-، وإن كسرت فانقط نقطة تحت الحرف -الكسرة-، فإذا أتبعته شيئاً من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين -التنوين-

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف ١٥

(٢) أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، وهو منسوب إلى الدئل بن بكر بن كنانة (نزهة الألباء، الأنباري ١٧)

(٣) سورة التوبة آية ٣

(٤) إنباه الرواة، القفطي ٤٠/١

(٥) البيان والتبيين، الجاحظ ١٥١/٢

فكان أبو الأسود هو أول من نقط حروف المصحف، تلك النقاط التي اصطلح على تسميتها (نقاط الشكل) أي التشكيل الموصل إلى ضبط نطق الحروف القرآنية كما أنزلها الله على نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، وهي في مقابل (نقاط الإعجام) التي حددت الفروق بين الحروف العربية المتشابهة. (١)

وجاء بعد ذلك نصر بن عاصم (٨٩هـ) الذي تتلمذ على يد أبي الأسود، فوضع نقط الإعجام، فكان إضافة قيمة من أجل حفظ اللغة وصيانتها من مزالق الخطأ والتصحيف والتحريف، ولم يكن هذا فحسب بل استمرت البصرة تزخر بالعلم والعلماء، وتزدهر فيها الحياة العلمية أيما ازدهار، فكان ممن أخذ عن أبي الأسود عبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن وهؤلاء جميعاً تعلموا اللغة والنحو، وبعد ذلك بزمن ظهر شيخ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) الذي تتلمذ على عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء، وجمع ما تفرّق من النحو وفصّل قواعده وهذّب مسأله وأكمل أبوابه. (٢) وكان أول من استخراج العروض، وضبط اللغة. (٣) وأول من صنّف معجماً في العربية أسماه (العين)، إذ اتفق المؤرخون على أنّ فكرة المعجم والمقدمة للخليل بن أحمد الفراهيدي، واختلفوا في إكمال المعجم فيما بينه وبين تلميذه ليث بن المظفر، وأبدع الخليل في علم الأصوات، ((وكلل مجهود سابقه بمجهود عبقرى ليضع حداً فاصلاً بين نقاط الشكل ونقاط الإعجام، فأبقى على نقاط الإعجام كما هي، وغير نظام نقاط الشكل واستبدل بها علامات الضبط (الفتحة-الضمة-الكسرة-السكون) فجعل فلسفته لرسم الفتحة أن تكون أشبه بألف صغيرة فوق الحرف، والضمة واواً صغيرة فوق الحرف، والكسرة أشبه بياء صغيرة تحت الحرف، وجعل تكرار العلامة دليلاً على التنوين، وجعل السكون في المصحف رأس خاء غير منقوطة (ح) إشارة إلى خلو الحرف من الحركة، أما تضعيف الحرف فجعل رمزاً له رأس شين غير منقوطة (س) إشارة إلى كلمة شدة، ثم أضاف جديداً برسم الهمزة فجعلها رأس عين (ع) ليميّز بـ بين أنواع الألف: همزة الوصل (ا) وهمزة

(١) المحكم في نقط المصاحف، الداني ٦ وإنباه الرواة، القفطي ٤٠/١

(٢) الموفى في النحو الكوفي، الكنغراوي ٤١٩

(٣) نزهة الألباء، الأنباري ١٥١

القطع(أ) في أول الكلمة، وألف المد(ا) في وسط الكلمة، وما زالت هذه العلامات هي المعتمدة والمستخدمة في المصاحف حتى الآن))^(١) نَعَمْ إِنَّهُ بحق كان الخليل شيخ الشيوخ وإمام الأئمة والسابق لزمانه كما قيل عنه، فتلمذ على يديه أعلام من المذهب البصري، وأعلام من المذهب الكوفي، ومن تلمذ من البصريين على يد الخليل أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)^(٢) صاحب (الكتاب) الذي سُمي قرآن النحو، وقد علا شأن سيبويه في الآفاق و ذاع صيته بين أهل العلم، فخالف شيخه الخليل في بعض المسائل النحوية وخالفه في مسائل متعلقة ببنية الكلمة كما وضع ترتيباً صوتياً لمخارج الحروف مختلفاً عن ترتيب الخليل حتى عدّ العلماء ترتيب الخليل ترتيباً كلياً للمخارج، وأما ترتيب سيبويه فكان ترتيباً جزئياً دقيقاً معبراً عن مكان المخرج بصورته الصحيحة.

تلمذ على سيبويه سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)^(٣) فكان بصري المذهب ومع هذا كان يتفق مع الكوفيين في بعض الآراء والمسائل، ومن أهم أعلام المذهب البصري غير ما ذكرنا الأخفش الكبير ويونس بن حبيب وكانا قد سبقا سيبويه، ومن أعلام البصرة كذلك محمد بن المستنير (قطرب) وأبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي، وأغلب هؤلاء العلماء لهم آراء خالفت المذهب البصري، وأما ما يخص الحياة العلمية فكانت الحياة العلمية في البصرة عبارة عن مياه تتدفق وأنهار تجري ونشاطات متعددة تتألأ ضياءً ونوراً بالثقافة والمعرفة، وبعد انتهاء هذه الحقبة الزمنية الخاصة بعلماء البصرة فهِم أكثر البصريين أن النحو انبنت أصوله على أكمل وجه وأعظم منزلة، وانتهت قواعده بصورتها النهائية بحسب ما استقرؤوه من أفواه القبائل العربية الخالصة التي لم يكن لها اختلاط مباشر مع الأعاجم، وقد تم تحديد القبائل من وجهة نظرهم لا حسب وجهة نظر الكوفيين؛ لأنّ الكوفيين فيما بعد خالفوهم في هذه المسألة، فالقبائل التي حددها البصريون واحتجوا بكلامهم هي القبائل التي كانت في قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم.

والقبائل المحتج بكلامها عند البصريين كما صوّره الفارابي على النحو التالي:

(١) المحكم في نقط المصاحف، أبي عمرو الداني ٧ ومقال كتبه صبري زمزم بعنوان لغتنا جميلة تشكيل حروف المصحف جريدة الأهرام الخامس من رجب ١٤٣٥ هـ
(٢) طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي ٦٦
(٣) طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي ٧٢

(١) قریش أجود العرب انتقاء للأفصح .

(٢) قيس وقيم وأسد .

(٣) هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

والقبائل التي لم يحتج البصريون بكلامها، ولم تؤخذ اللغة عنهم هي لحم وجذام وقضاة وغسان وإياد، ولم تؤخذ اللغة أيضاً من تغلب ولا نمر ولا بكر ولا من عبد قيس ولا من أزد عُمان ولا من أهل اليمن ولا من بني حنيفة سكان اليمامة، وكذلك لم تؤخذ من ثقيف سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، ولم تؤخذ اللغة عن حضري ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف جزيرة العرب. (١)

وقد بنى البصريون على ذلك القواعد والأصول ورأوا أنّ تلك الأصول قد نضجت وأصبحت في صورتها المكتملة غير قابلة للنقض أو الزيادة، والأمر كما يبدو لي كان على غير هذا تماماً؛ لأن ما فعله البصريون يكون وأدأ لعلم النحو في مراحل المبكرة وقد قال طه الراوي: في هذا الصدد " أنت ترى أن البصريين في تشدهم وتحكيم قوانينهم ضيقوا على العربية واسعاً في كثير من المواطن التي تتطلب السعة، حتى لقد ضاق النحو الذي قدّروه بمقاييسهم عن أن يسع نفسه وهو في ريعان شبابه، ونعومة إهابه، فوقعوا في تلحين خاصتهم وأئمتهم". (٢)

وقد استمر أهل البصرة في تدوين اللغة وبناء القواعد والأصول، بينما أهل الكوفة كانوا منشغلين بالفقه فقد كان مذهبهم مذهب أبي حنيفة النعمان، واتجهوا أيضاً إلى علم الحديث وعلم القراءات القرآنية وعلم التفسير، فظهر منهم ثلاثة قُرّاء من أهل القراءات السبع المتواترة وهم: عاصم بن أبي النجود (١٢٧هـ) وحمزة بن حبيب الكوفي (١٥٦هـ) و علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ)

(١) من تاريخ النحو العربي، الأفغاني ٢٠٢٠

(٢) الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي مقدمة الكتاب

ومن ثم استمرت عناية الكوفيين بالرواية فرووا الأشعار والأخبار؛ لأن الرواية شأنهم في الحياة العلمية، وهذا لا يعني أنهم أهملوا جانب الدراية وإعمال العقل والفكر، فالكوفيون أهل رأي ومعرفة لما يتطلبه الفقه من استنباطٍ للأحكام، وبناء للقواعد الفقهية، فبهذا جمع الكوفيون بين الرواية والدراية، و بعد قرابة قرن من الزمان تخصص البصريون في اللغة والنحو، وتخصص الكوفيون في القراءات والتفسير والحديث و الفقه والرواية، وكان السبق والتقدم للبصريين في اللغة والنحو واضحاً جلياً، و أول من أثبت سبق البصريين هو محمد بن سلام الجمحي الذي قال: "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"^(١) ثم بعد ذلك وجد الكوفيون أنفسهم في أمس الحاجة إلى تعلم علم النحو؛ ليعينهم على فهم النص القرآني، فكان لا مناص لهم من أن يأخذوا النحو من مصادره الأصلية، وكان ذلك على أيدي البصريين فكان في طليعة من تتلمذوا على يد البصريين عبدالرحمن التميمي، و أبو جعفر الرؤاسي مع عمه معاذ الهراء الذي قيل عنه إنه المؤسس الحقيقي لعلم التصريف، وهؤلاء يمثلون البذرة الأولى لعلم النحو في الكوفة.

ثم ظهر إمام المدرسة الكوفية بحق أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) (٢) ومن بعده الفراء اللذان على يديهما قامت دعائم النحو الكوفي وأساساته بصورتها الحقيقية، وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ذلك بقوله: ((إن الدراسة النحوية في الكوفة تبدأ بالكسائي فهو عالم أهل الكوفة وإمامهم وهو الذي نھج بالنحو منهجاً جديداً تولاه الفراء من بعده بالرعاية، فهما رئيسا هذه المدرسة وإليهما يعزى تأسيسها وتنظيم منهجها وبهما يبدأ تاريخها)).^(٣)

وأول ما تعلم الكسائي النحو على يد أبي جعفر الرؤاسي، ولم يجد عنده ما يريد، فأخذ عن معاذ الهراء ثم رحل إلى البادية رحلته الأولى، ثم عاد إلى الكوفة وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلمي البصرة، فرحل إليهم وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعكف على حلقة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وراعتة روايته لأشعار العرب وأقوالهم فسأله يوماً من أين علمك؟ فدله على بوادي الحجاز ونجد وتهامة فذهب وأخذ عنهم^(٤)

(١) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي ١٢/١

(٢) الفهرست، ابن النديم ٩٠/١

(٣) مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي ٧٩

(٤) المدارس النحوية، شوقي ضيف ١٧٣

حتى قيل عنه إنه أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة، غير ما حفظ عن العرب، ثم عاد إلى البصرة فوجد الخليل قد مات ووجد مكانه يونس بن حبيب فجرت بينهما مسائل أقر له يونس فوضعه مكانه. (١)

وبعد ذلك ازدادت شهرة الكسائي وأصبح معلم الرشيد والأمين من بعده، وقد اتّصف بالورع والتقوى والأمانة العلمية، وكان يتحرى قبل صدور الأحكام وهذا ما حُكي عن الفراء أنه قال: "دخلت على الكسائي يوماً، وكان يبكي، فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: هذا الملك يحيى بن خالد، يوجه إلى ليحضرني فيسألني عن شيء، فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عيب، وإن بادرت لم آمن من الزلل، قال: فقلت: يا أبا الحسن، من يعترض عليك؟ قل ما شئت، فأنت الكسائي، فأخذ لسانه، وقال قطعه الله إذن إذا قلت ما لا أعلم." (٢)

وعندما نقرأ سيرة هذا العالم الفذ نجد أنها مضرب المثل، فحياته قضاها طالباً للعلم ومن ثم مؤدباً ومعلماً ثم عالماً، تتلمذ على يديه أعلام ملؤوا الدنيا ديناً وعلماً وأفادوا الناس، ومن هؤلاء هشام بن معاوية الضرير (٢٠٧هـ) وهو من أنبه تلاميذ الكسائي وأخذ عنه أيضاً أبو زكريا يحيى بن زياد (الفراء) إمام من أئمة أهل الكوفة كان إماماً ثقة قال عنه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: «لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه خلّصها وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب» (٣) ومن شيوخ الفراء أبو جعفر الرؤاسي من الكوفيين ويونس بن حبيب من البصريين، وقد كان يحمل الفراء عن يونس بن حبيب كثيراً مما يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم، وقرأ الفراء كتب الفلسفة والطب والنجوم ويقال: إن «الفراء أمير المؤمنين في النحو». (٤)

ومن أعلام المدرسة الكوفية أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، وقد أخذ عن تلامذة الفراء في النحو أبي عبد الله الطّوّال ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم، وعكف على حلقاته يملّي على الطلاب

(١) نزهة الألباء، الأنباري ٥٩/١

(٢) نزهة الألباء، الأنباري ٦٣

(٣) إنباه الرواة، القفطي ٩/٤ نزهة الألباء، الأنباري ٨١/١

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي ٩٧

كتب الفراء^(١)، ومن أصحاب ثعلب أبو موسى سليمان بن محمد الحامض (٣٠٥هـ)، ومن أعلام الكوفة أبو بكر بن الأنباري (٣٢٧هـ) وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (٢٤٤هـ) ثم جاء أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد (٣٤٥هـ) المعروف بغلام ثعلب قال عنه ابن برهان: ((لم يتعلم في العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه))، وأما أهل الحديث فيصدقونه ويوثقونه. (٢) ثم جاء أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النحوي العطار المعروف بابن مِقْسَم (٣٥٥هـ) (٣) كل هؤلاء العلماء حملوا فكر المذهب الكوفي بكل معانيه، وتمسكوا بأصوله وقواعده ومع هذا فإنهم قد يختلفون فيما بينهم في بعض المسائل كما فعل البصريون حينما اختلفوا فيما بينهم، وقد يتفق بعض الكوفيين مع البصريين في بعض المسائل.

وقد نشطت الحياة العلمية في الكوفة نشاطاً كبيراً، وبدأ نخاتها يقارعون الحجة بالحجة والدليل بالدليل إلى أن ظهر منهج خاص بهم في ضبط اللغة وحفظها من الاندثار، فهم يرون أن البصريين تركوا كثيراً من اللغات الفصيحة التي تستحق العناية والاهتمام مع أنها صدرت عن قبائل عربية خالصة، والسبب في ذلك أنّ الكوفيين أهل رواية وهم يحترمون كل مسموع عن العرب ومن هنا بدأت هوة الخلاف تتسع بين البصريين والكوفيين، ومن أسباب الخلاف أيضاً بين المذهبيين تقرب الخلفاء العباسيين لعلماء الكوفة الذين أصبحت لهم حظوظ وافرة لتأديب أبناء الخلفاء والولاة والوزراء، فبدأت نفوس علماء البصرة يصيبها شيء من خيبة الأمل بسبب عدم السيطرة المطلقة على الحياة العلمية، وبسبب ظهور منافس قوي قد يسيطر على الساحة العلمية كلّها، المنافس الذي كان بالأمر يتلمذ على أيديهم واليوم أصبحت له السيادة والسؤدد، فخرجت الأمور من دائرة المنافسة إلى دوائر الخلاف، وقد تصل إلى مرحلة الجدل الذي لا طائل من ورائه، ومما زاد هذا الخلاف بين المذهبيين البصري والكوفي هو ما فعله الخلفاء العباسيون من عقد مناظرات بين علماء البلدين، فعلت حدة العصبية واشتد عودها، ومن ثم أخرجت اللغة والنحو عن المجال العلمي وعن الطرح الموضوعي، وذهبت به إلى إثبات الذات والنصرة للمذهب، وهذا ما أثبتته كتب المجالس التي ذكرت

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف ٢٢٤

(٢) بغية الوعاة، السيوطي ١٦٤، ١٦٥

(٣) بغية الوعاة، السيوطي ٨٩/١

الأسئلة التي يطرحها الخصم لخصمه أثناء المناظرة إذ لم تكن لها أهداف علمية، ولا تمت إلى الفائدة بصله؛ وإنما الغرض منها تعجيز الخصم وإفحامه وإظهاره بصورة مشينة، وبعد ذلك إعلان الانتصار، وبهذا الانتصار يصل المنتصر إلى ما يريد من حصد العطايا من الخلفاء أو التقرب منهم إقماً بمجالستهم أو تأديب أبنائهم.

ومن المناظرات التي دارت بين أنصار المذهبين البصري والكوفي في بلاطات الخلفاء أو الوزراء أو الولاة، ما كان بين يونس بن حبيب والكسائي، وما كان أيضاً بين سيبويه والكسائي، ثم بعد ذلك بين الأصمعي والكسائي، وأيضاً ما كان بين الكسائي و اليزيدي، حتى أن الرواية أكدت أن انتصار اليزيدي على الكسائي كان بمثابة انتقام لسبويه.

وسأذكر مثلاً لمناظرة من بين مناظرات البصريين والكوفيين، وهذه المناظرة هي المناظرة الشهيرة التي جمعت سيبويه بالكسائي في مجلس الوزير يحيى بن خالد.

((مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه))

((حدثني أبو الحسن قال: حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى، وأبو العباس محمد بن يزيد وغيرهما قال أحمد: حدثني سلمة قال: قال الفراء: قدم سيبويه على البرامكة، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر تقدّمْتُ والأحمر فدخلنا، فإذا بمثالٍ في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى، وقعد إلى جانب المثال جعفرٌ والفضل ومن حضر بحضورهم، وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها فقال له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب! قال: فأقبلت عليه فقلت: إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول مثال ذلك من وأيت أو أويت قال: فقدّر فأخطأ، فقلت: أعد النظر فيه، فقدّر فأخطأ، فقلت: أعد النظر، ثلاث مرات، يجيب ولا يصيب قال: فلما كثر ذلك قال: لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره قال: فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا، بل سلني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال له: ما تقول أو كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحت، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجت فإذا عبدُ الله القائم، أو القائم فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب، فدفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا ببلديكما فمن

ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك قد جمعتم من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر: لقد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثروان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله قال: فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تسمع أيها الرجل. قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنه قد وفد عليك من بلده مؤملاً، فإن رأيت ألا ترده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصير وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتى مات ولم يعد إلى البصرة.

و قال أبو العباس: وإنما أدخل العماد في قوله: فإذا هو إياها، لأن ((فإذا)) مفاجأة، أي فوجدته ورأيت؛ ووجدت ورأيت تنصب شيئين، ويكون معه خبر، فلذلك نصبت العرب. (١)، ومما يدل على أن المنافسة ابتعدت عن روح العلم وعن الردود المنطقية والعقلية وعن معناها الحقيقي قول بعض أصحاب الرأي: بأن السياسة لعبت دوراً هاماً لمصلحة الكوفيين.

ومن الأقوال التي قيلت حول هذه المسألة قول الأنباري في إنصافه: بأن الأعراب قد أعطوا جعلاً أي رشوة من أجل متابعة الكسائي، وهذا القول بالغ الخطورة؛ لأنه لو ثبتت هذه التهمة فهذا تشكيك في نقل العلوم التي وصلت إلينا، وإن لم يكن القول صحيحاً فنقف حائرين مذهولين مما حدث ولكن في ثنايا البحث. إن شاء الله. سيكشف عن المستور وتظهر الحقائق في صورة جلية.

ومن المعروف في كتب المجالس وكتب تاريخ النحو أن المناظرات لم تقف عند ذاك الحد، بل عادت من جديد وازدادت قوة في الطور الثالث بين أنصار المذهبين، فمن أشهرها ما كان بين أبي العباس المبرد و أبي العباس ثعلب، وأيضاً ما كان بين الرياشي و ثعلب وغيرها كثير. (٢)

والمناظرات ابتعدت عن العدل والإنصاف والحيادية؛ لأن من يروي تلك المناظرات هم من أنصار

(١) مجالس العلماء، الزجاجي ١٠،٩

(٢) ينظر نشأة النحو وأشهر النحاة، الطنطاوي ٤٢ - ٥٢

المذهبيين، فتجد أنه إذا انتصر البصري يكون الراوي لتلك القصة بصرياً، وإذا انتصر الكوفي تجد من روى الحادثة كوفي، وهكذا فأمر المناظرات يشوبه شيء من الضبابية و الغموض، واتجهت غلبة المناظرات لمصلحة أهل البصرة.

ولم يكن هذا شأن المناظرات فحسب، بل اتهم الكوفيون في أدلتهم النحوية بعدة اتهامات، وكانت هذه الاتهامات موجهة لسماهم وقياسهم، وسأورد بعض الاتهامات الخاصة بالسماح وبعد ذلك سأذكر بعض الاتهامات الخاصة بالقياس.

أولاً: الاتهامات الواردة عن سماع الكوفيين كانت على النحو التالي: (١)

١ . قيل عن شيخ الكوفيين وإمامهم أبي الحسن علي بن حمزة (الكسائي): بأنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو. (٢) .

٢ . كان الكسائي يأخذ اللغة من أعراب الحطيمية (٣) حيث كانوا ينزلون فُطْرُئِل (٤) وغيرها من قرى سواد بغداد، فلما ناظر الكسائي سيبويه استشهد بكلامهم واحتج بهم وبلغتهم. (٥)
فقال أبو محمد اليزيدي: (٦)

كُنَّا نَقِيْسُ النَّحْوِ فِيمَا مَضَى عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ

(١) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني ٦٥، ٦٦

(٢) تاريخ النحو العربي، الأفغاني ٧١ من إرشاد الأريب، ياقوت الحموي ٤/١٧٤٤

(٣) الحطيمية بالضم ثم الفتح وكسر الميم وياء مشددة قرية على فرسخ من بغداد من الجانب الشرقي معجم البلدان ٢/٢٧٣

(٤) فُطْرُئِل بالضم ثم سكون ثم فتح الراء وياء موحدة مشددة مضمومة ولام وقد روي بفتح أوله وطائه، وأما الباء فمشددة في الروايتين

وهي كلمة أعجمية لاسم قرية بين بغداد وعكبرا معجم البلدان ٤/٣٧١

(٥) تاريخ النحو العربي، الأفغاني هامش (١) ٦٩ من إرشاد الأريب، ياقوت الحموي ٤/١٧٤٤

(٦) نزهة الألباء، الأبياري ٧١

فَجَاءَنَا أَقْوَامٌ يَّقِيسُونَهُ عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قَطْرِئِلِ
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِي نَفْضِ مَا بِهِ يُصَابُ الْحَقُّ لَا يَأْتِلِي
إِنَّ الْكِسَائِيَّ وَأَشْيَاعَهُ يَرْقُونَ فِي النَّحْوِ إِلَى أَسْتَقِلِ

٣ . ذكر الأنباري في الإنصاف عند مناظرة الكسائي الشهيرة مع سيبويه في المسألة الزنبورية بأنه قدّم

جُعلاً أي (رشوة) للأعراب من أجل الانتصار للكسائي على سيبويه. (١)

٤ . علماء البصرة كانوا دائمي الترحال إلى البادية، ومكثوا بها طويلاً كأمثال أبي عمرو بن العلاء حيث جاور البدو أربعين سنة، وأما الكسائي لم يقيم في البدو غير أربعين يوماً. (٢) وما قيل في هذا الصدد قول الرياشي: ((نحن أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهم (يقصد الكوفيين) أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز)). (٣)

٥ . كان للكوفة سوق كمربد البصرة تسمى (كُناسة) أرادوا أن تحاكي مربد البصرة، ولكن لم تكن لها ذلك الشأن، وهي إلى أن تكون داعية إلى إفساد اللغة أقرب منها أن تكون عاملاً في صيانتها؛ لأن الأعراب الذين يؤمنونها غير سليمي السليقة. (٤)

٦ . سماع الكوفة كان يؤخذ عن دخل العراق وخالط الأعاجم، وأكثرهم من عرب اليمن وعرب

(١) الإنصاف، الأنباري ٢/٧٠٤

(٢) من تاريخ النحو العربي، الأفغاني ٦٥ وكتاب في أصول النحو، الأفغاني ١٩٨

(٣) إنباه الرواة، القفطي ٢/٣٧١

(٤) في أصول النحو، الأفغاني ١٩٩، وكتاب من تاريخ النحو، الأفغاني ٦٦

اليمن لا يحتج بلغتهم لمخالطتهم الأحباش والفرس. (١)

٧ . الكوفيون لم تكن لهم قدم راسخة في النحو لأنهم عنوا برواية الشعر فقط. (٢)

٨ . الكوفيون لم يعنوا بصدق الراوي وضبطه، ولذا كثر المصنوع والموضوع في أكثر رواياتهم قال أبو الطيب اللغوي: ((الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، لكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم.)) (٣)

٩ . قصة رواية الكوفيين الكبير خلف الأحمر عندما قال: ((أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فدخلوا عليّ به، فكنت أعطيهم المنحول وأخذ الصحيح، ثم مرضت فقلت لهم ويلكم، أنا تائب إلى الله، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني وبقي منسوباً إلى العرب.)) (٤)

١٠ . قال سعيد الأفغاني: ((كان رواية الكوفة الأكبر حماد الراوية هو الشمس شهرة في كذبه ووضعه.)) واستشهد بكلمة المفضل الضبي ((قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ... فلا يزال يقول الشعر يشبه مذهب رجل من الأقدمين، ويدخله في شعره، ويحمل عنه ذلك في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك؟)) (٥) وقول يونس بن حبيب عن حمّاد: ((كيف يأخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر ويكذب ويصحف؟)) (٦)

(١) من تاريخ النحو العربي، الأفغاني ٦٥، وكذلك كتاب في أصول النحو، الأفغاني ١٩٩

(٢) في أصول النحو، الأفغاني ١٩٩، ٢٠٠، من تاريخ النحو، الأفغاني ٦٦

(٣) من تاريخ النحو، الأفغاني عن مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ٧٤

(٤) تاريخ النحو العربي، الأفغاني عن وفيات الأعيان ٣٩٣/١

(٥) في أصول النحو، الأفغاني ٢٠١ كلمة المفضل الضبي في إرشاد الأريب، ياقوت الحموي ٣/١٢٠٤

(٦) مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ١٧

١١ . يقال إنّ أكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفراً يسير من أهل البصرة. (١)

١٢ . كان أبو حاتم السجستاني يقول عن البصريين: ((إذا فسرت حروف القرآن المختلفة أو حكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقات عنهم مثل أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم؛ ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم.)) (٢)

وقد دارت حول النحو الكوفي الشكوك والظنون في سماعه وقياسه، حتى وصل الأمر إلى القول بأنّ اللغة انحطت وفسدت بأكملها على أيدي أولئك العلماء الذين نذروا أنفسهم في سبيل طلب العلم الشرعي أولاً ومن ثمّ العلم اللغوي ثانياً، وهذه الشكوك لم تصدر إلا من أنصار المذهب البصري ومن تبعهم ونهج نهجهم بعد ذلك على مر الأزمنة والعصور، والأمر كان واضحاً جلياً في أشعار اليزيدي وكتاب مراتب النحو وكتابي الأفغاني من تاريخ النحو و في أصول النحو؛ لأنهم لم تكن في أيديهم أدلة قاطعة وبراهين ساطعة تثبت ما ادعوه من شبهات حول هذا المذهب، وبعد قراءة المستفيضة و المتأنية حول المذهب الكوفي في كتب الأولين والآخرين خرجت بالآتي: التعصب الأهوج وعدم إعمال العقل والمنطق وعدم الإنصاف في الكتب المشهورة للخلاف؛ فما وجدت في مؤلفيها إلا أنهم لعبوا دور الخصم والحكم في آن واحد، وقد اتضح لي أن نزعتهم البصرية كانت واضحة للعيان، ونحن في صدد التفصيل في الردود على ما قيل عن سماع وقياس الكوفيين ولكن في نهاية الفصل الأول.

ثانياً . الشبهات في القياس الكوفي:

كانت هذه الاتهامات على النحو التالي: (٣)

١ . القياس على الشاذ قول ابن السراج: ((هو . أي الفراء . وأصحابه كثيراً ما يقيسون على

(١) معرفة علوم الحديث، محمد الحاكم ١١٢

(٢) مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ٩٠

(٣) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ٧٠ - ٧٤

الأشياء الشاذة)).(١).

وقيل أيضاً عن الكسائي بأنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل
الفصاحة، والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو.(٢)

٢ . اعتمد الكوفيون على أصول البصريين ولم يحسنوها.

٣ . جعل عدم المنهج منهجاً ففاسوا على كل مسموع ولو كان لحناً أو خطأ.

٤ . القياس كان في يد الكوفيين مشوشاً غير واضح المعالم ولا منسجماً في أجزائه، ولا مطرداً.

٥ . انتشرت على الكوفيين قواعدهم، ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق، وضاعت الغاية من وضع
النحو.

وبعد هذا كله سأشمر عن ساعدي ولهذا الهدف سأقرأ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للعلامة أبي
البركات الأنباري، ومن ثمّ سأخصّ مسائله الخاصة بالاتساع والتضييق عند الكوفيين، وسأتناولها
وأناقشها بموضوعية ثمّ أعرض رأي المخالفين لهم وسأعرض حججهم التي احتجوا بها، وبعد ذلك
سأستشير برأي النحاة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في المسائل المختارة، ثمّ سأرجح ما أراه هو
الصواب.

آمل من الله العليّ القدير التوفيق والتيسر إنّه نعم المولى ونعم النصير

(١) الأصول في النحو، ابن السراج ٢٥٧/١

(٢) إرشاد الأريب، ياقوت الحموي ١٨٣/١٣ بغية الوعاة، السيوطي ٢٣٦

الاتساع والتضييق

الاتساع لغة:

(وسع) الشَّيْءُ (يسع) سَعَةً لم يضقوا (اتَّسع) الشَّيْءُ مُطَّاعاً وَسَعَهُ وَاَمْتَدَّ وَطَالَ (١)
ويقال (الاتساع) أو (التوسع) في النحو؛ وهو: التَّوسُّعُ في بعض مسائل النَّحو؛ بحيث يجوز فيها أحكامٌ
لا يجوز في غيرها.

وقال ابن هشام في ذكره للقواعد الكبرى: "إنَّهم يَتَّسعون في الظروف والمجور ما لا يتسعون في
غيرها" (٢).

والأقدمون في كتبهم النحوية، لم يتناولوا تعريفاً دقيقاً لمصطلح "التوسع" أو "الاتساع"؛ لكنهم كانوا
يستعملونه غالباً للدلالة على التجاوز في استعمال الألفاظ والمعاني النحوية، وكذلك الدلالة على تجويز
حكم نحوي في مسألة معيّنة دون غيرها.

ومفهوم الاتساع ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمذهب الكوفي على مر التاريخ النحوي وأما التحري والتمحيص
والتضييق فكان مرتبطاً بالمذهب البصري.

فالإتساع في المسائل النحوية يقصد به، إصدار حكم الجواز على أي مسألة من المسائل وهو ما يعني
قبول المسألة، والجواز يشترط في صحته أن يكون مدعماً بالأدلة والحجج والبراهين المنطقية؛ لأن الجواز
الصحيح سيحفظ للغة كثيراً من أساليبها ولهجاتها من الاندثار، وأما الجواز لمجرد الجواز يخرج اللغة عن
النظام ويذهب بها إلى الفوضى والتخبط وهذا الأمر مرفوض تماماً.

تعريف التضييق:

(ضَاقَ)

ضَيْقًا وَضَيْقًا أَنْضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فَلَمْ يَتَّسِعْ لِمَا فِيهِ وَقَصُرَ عَنْهُ. (٣)
والتضييق في المسائل النحوية يعني رفض أي مسألة إما بعدم الجواز أو المنع وكذلك هناك شكل آخر من
أشكال التضييق وهو كل ما يدل على الوجوب فكل هذه الدلالات تدخل في دائرة التضييق

(١) المعجم الوسيط ٣/١٠٣١

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام ٩٠٩

(٣) المعجم الوسيط ١/٥٤٨

وهذا التضيق إن كان معتمداً على أدلة صحيحة فمرحباً به؛ لأنّه ينقي اللغة من الشوائب ويخلصها من السليبات، وأمّا إن كان التضيق غير صحيح وغير مستند على حجج منطقية فإنّه سيفقد اللغة العديد من أساليبها اللغوية وقواعدها النحوية.

الفصل الأول: اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول

تمهيد

تعريف الأصول في اللغة: الأصول: جمع أصل، والأصل هو أساس الشيء الذي يقوم عليه. (١)

وأصول النحو: هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله. (٢)

وعرّفه السيوطي بأنه ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)). (٣)

وأدلة النحو الإجمالية نقل وقياس واستصحاب حال وإجماع. (٤)

والكلام من حيث الاطراد والشذوذ أربعة أنواع وهي كما يلي: (٥)

١ . مطرد في القياس والاستعمال، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد أي رفع الفاعل كما في المثال الأول، ونصب المفعول كما في المثال الثاني، وجر الاسم المجرور كما في المثال الثالث.

٢ . مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع أي وَذَرَ و وَدَعَ

٣ . مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس مثل استحوذ واستنوق والقياس فيهما استحاذ واستناق ولكن السماع جاء بخلاف القياس.

٤ . شاذ في القياس والاستعمال جميعاً. نحو ثوب مَصُون، ومسك مَدُون، وفرس مَقُون.

(١) المعجم الوسيط ٢٠

(٢) لمع الأدلة، الأنباري الفصل الأول ٨٠

(٣) الاقتراح، السيوطي ٢٧

(٤) لمع الأدلة، الأنباري الفصل الثاني ٨١

(٥) الخصائص، ابن جني ١٠٩، ١١٠ تحقيق محمد علي النجار ط٢

المبحث الأول: الاتساع والتضييق في السماع

تمهيد

تعريف السماع في اللغة: سمع: السَّمْعُ: حِسُّ الأذن. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَوِ اللَّيْلِ السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(١)؛ وَقَالَ ثَعْلَبٌ: مَعْنَاهُ خَلَا لَهُ فَلَمْ يَشْتَغَلْ بِغَيْرِهِ؛ وَقَدْ سَمِعَهُ سَمِعًا وَسَمِعًا وَسَمَاعًا وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَةً. (١)

والسماع كذلك من سمع يسمع سمعاً وسماعاً أي أصغى وأنصت والسماع الذكر المسموع وعند علماء العربية خلاف القياس وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه. (٢)

تعريف السماع اصطلاحاً: يقول السيوطي في الاقتراح: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت)). (٣)

وتعريف النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. (٤)

(١) لسان العرب، ابن منظور ١٦٢/٨

(٢) المعجم الوسيط ٤٤٩

(٣) الاقتراح، السيوطي ٤٨

(٤) لمع الأدلة، الأنباري ٢٨

الاتساع في السماع

احتج الكوفيون بالسماع في عدة مسائل في كتاب الإنصاف وهي على النحو التالي:

١. (جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان)

وفي المسألة السادسة عشرة جَوَزَ الكوفيون أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسوده! وكانت حجتهم في الجواز السماع حيث احتجوا بقول طرفة بن العبد: (١)

إذا الرجال شَتَّوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أبيضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

واستدلوا بقول رؤبة بن العجاج: ... أبيض من أخت بني أباض

ووجه الاحتجاج أن أبيض جاء على وزن أفعل وإذا جاز ذلك في أفعل التفضيل جاز في ((ما أفعله وأفعل به)) وهما وزنان للتعجب؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب. (٢)

٢. (جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر).

وفي المسألة الثالثة والعشرين جَوَزَ الكوفيون العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر، واحتجوا بالنقل وذلك في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ (٣)

(١) روى صاحب اللسان "ب ي ض" هذا البيت كما رواه صاحب الإنصاف، ولم يعزه لقاتل معين، ورواه ابن يعيش "ص ٨٤٧ و ١٠٤٦" كذلك من غير عزو، ورواه في مجمع الأمثال "١ / ٨١ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد" ونسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري من أبيات يهجو فيها عمرو بن هند الملك، لكنني رجعت إلى ديوان طرفة فوجدت فيه "ص ١٥" أبياتاً يهجو فيها عمرو بن هند فيها كلمته التي يستشهد بها المؤلف، لكن رواية هذا البيت على غير ما جاء في اللسان وفي كلام المؤلف، وهي هكذا.

أنت ابن هند فأخبر من أبوك إذا ... لا يصلح الملك إلا كل بداح

إن قلت نصر فنصر كان شر فتى ... قدماً، وأبيضهم سربال طباح

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٤٩

(٣) سورة المائدة آية ٦٩

ووجه الدليل أنه عطف (الصائبون) على موضع ((إنَّ)) قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر) وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات ((إنَّك وزيدٌ ذاهبان)).(١)

٣ . (جواز زيادة لام الابتداء في خبر لكن).

وفي المسألة الخامسة والعشرين جَوَزَ الكوفيون زيادة لام الابتداء في خبر لكن، واستدلوا بقول الشاعر: (٢)

ولكنني من حُبِّها لَكَمِيدٌ(٣)

٤ . (جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه).

وفي المسألة السابعة والعشرين جَوَزَ الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه، واحتجوا بالنقل وذلك في قوله تعالى: (كتابَ الله عليكم) (٤)، والتقدير فيه عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعلبيكم، فدل على جواز تقديمه، واحتجوا بقول الشاعر: (٥)

يا أيُّها المائِخُ دَلَوِي دُونِكا إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونِكا

والتقدير فيه: دونك دلوي؛ فدلوي في موضع نصب بدونك؛ فدل على جواز تقديمه. (٦)

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٨٥، ١٨٦

(٢) قد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل "ص ١١٢١ و ١١٣٥" ورضي الدين في شرح كافية ابن الحاجب "٢ / ٣٣٢" وشرحه البغدادي في الخزانة "٤ / ٣٤٣" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٣٨٦" والأشموني "رقم ٢٦٥" وابن عقيل "رقم ٩٩" وينص أكثر هؤلاء العلماء على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف له تنمة ولا سوابق أو لواحق، إلا ابن عقيل فإنه رواه بيتاً كاملاً من غير عزو، هكذا:

يلوموني في حب ليلي عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/٢٠٨، ٢٠٩

(٤) سورة النساء آية ٢٤

(٥) وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الشيخ خالد لجارية من مازن، والصواب ما تقدّم وأن الجارية روته وليس لها .

(٦) الإنصاف، الأنباري ١/٢٢٨، ٢٢٩

٥ . (جواز وقوع الفعل الماضي حالاً)

وفي المسألة الثانية والثلاثين جَوَزَ الكوفيون وقوع الفعل الماضي حالاً حيث احتجوا بالسمع وذلك ما جاء في قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (١) فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم.

واستدلوا أيضاً بقول أبي صخر الهذلي: (٢)

وَإِنِّي لَتَعْرُوِي لِذِكْرِكِ نُفْضَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

فبَلَلَهُ: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال؛ فدلّ على جوازه. (٣)

٦ . (جواز مجيء "إلا" بمعنى الواو)

وفي المسألة الخامسة والثلاثين جَوَزَ الكوفيون أن تأتي (إلا) بمعنى الواو واحتجوا بقولهم: إنّه جاء كثيراً في كتاب الله تعالى، وكلام العرب واستدلوا على قولهم بقول الله تعالى: ﴿لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (٤) أي ولا الذين ظلموا، يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ: (إلى الذين ظلموا) مخففاً يعني مع الذين ظلموا منهم.

(١) سورة النساء آية ٩٠

(٢) هذا البيت من شواهد الرضي في باب الحال، وقد شرحه البغدادي في الخزانة ١/ ٥٥٢ " وابن يعيش "ص ٢٤٧" وشرح الأشموني "رقم ٤٢٩" وأوضح المسالك "رقم ٢٥٣" وابن عقيل "رقم ٢٠٧" وشرح شدور الذهب "رقم ١١٠" وتعروني: تنزل بي وتعرض لي، تقول: عرا فلان فلاناً، وعري فلاناً الأمر؛ إذا أردت أنه نزل به، والذكرى: التذكر والخطور بالبال، والهزة: الرعدة والانتفاضة، وروى المؤلف وابن يعيش في مكانها "نفضة" بضم النون وسكون الفاء أو فتحها، وانتفض العصفور: ارتعد وارتعش، والقطر: المطر.

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/ ٢٥٢، ٢٥٣

(٤) سورة البقرة آية ١٥٠

واستدلوا كذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ (١) أي ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء.

واحتجوا أيضاً بقول عمرو بن معد يكرب: (٢)

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

أي و الفرقدان، والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جداً. (٣)

٧. (جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام)

وفي المسألة السادسة والثلاثين جَوَزَ الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، واحتجوا بقول أبي زيد الطائي: (٤)

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمِطَايَا حَسِينٌ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وكذلك استدلووا بقول العجاج: (٥)

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ

(١) سورة النساء آية ٤٨

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه "١ / ٣٨١" وقد نسبه إلى عمرو بن معد يكرب، وقال الأعلام "ويروى لسوار بن المضرب" ا. ه، وأنشده الجاحظ في البيان "١ / ٢٨٨" منسوباً إلى عمرو، والبيت من شواهد الأشموني "رقم ٤٥٣" ومغني اللبيب "رقم ١٠٨" ورضي الدين في شرح الكافية في باب الاستثناء، وشرحه البغدادي في الخزانة "٢ / ٥٢ بولاق". وقال: إن هذا البيت يروى في شعرين لشاعرين، أحدهما: عمرو بن معد يكرب، والثاني: حضرمي بن عامر أحد بني أسد، واستشهد به أيضاً موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل "ص ٢٨٤"

(٣) الإنصاف، الأنباري ١ / ٢٦٦ - ٢٦٨

(٤) الإنصاف، الأنباري ١ / ٢٧٣، ٢٧٤

(٥) وقد أنشده الرضي في شرح الكافية أول باب الاستثناء، وشرحه البغدادي في الخزانة "٢ / ٢" وأنشد ه ابن منظور "ط ور" ونسبه إلى العجاج. والعرب تقول: ما بالدار طوري، وما بالدار طوراني، وما بالدار دوري، وما بالدار ديار، تريد ما بالدار أحد، وقالوا أيضاً: رجل طوري، يريدون رجلاً غريباً، ومحل الاستشهاد قوله "ولا خلا الجن بما إنسي" حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام، وأصل العبارة: ولا بما إنسي خلا الجن، فالجار والمجرور خبر مقدم، وإنسي: مبتدأ مؤخر، وخلا الجن: استثناء، وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء على جملة الكلام.

٨ . (جواز جر الاسم إذا فصل بينه وبين ((كم)) الخبرية بالظرف أو الجار والمجرور)

وفي المسألة الحادية والأربعين جَوَزَ الكوفيون جر الاسم إذا فصل بينه وبين ((كم)) الخبرية بالظرف أو الجار والمجرور، نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ؟، واحتجوا بالنقل، وذلك حينما استدلوا

بقول أنس بن زعيم: (١)

كم بجوِّدٍ مُقْرِفٍ نال العُلا وشريفٍ بُحْلُهُ قد وَضَعَهُ

فخفض ((مقرفٍ)) مع الفصل، واستدلوا أيضاً بقول الآخر: (٢)
كم في بني بكرٍ بن سعدٍ سيِّدٍ ضَحْمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعٍ (٣)

٩ . (جواز تعريف العدد المركب وتمييزه)

وفي المسألة الثالثة والأربعين جَوَزَ الكوفيون أن يقال في خمسة عشر درهما: "الخمسة العشر درهماً، والخمسة العشر الدرهم".

واحتجوا: بقولهم إنَّه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، وقد اعتمدوا في هذه المسألة على النقل. (٤)

١٠ . (جواز نداء الاسم المحلَّى بأل)

وفي المسألة السادسة والأربعين جَوَزَ الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام نحو "يا الرجل ويا الغلام"، واحتجوا بالسماع، حيث استدلوا بقول الشاعر: (٥)

(١) وهو من شواهد سيبويه "٢٩٦ / ١" و ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٥٨٢" ورضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣ / ١١٩" والأشعوري "رقم ١١٣٨" والمقرف: النذل اللقيم الأب .
(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه "٢٩٦ / ١" وابن يعيش في شرح المفصل "ص ٥٨٢" ورضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣ / ١٢٢" والأشعوري "رقم ١١٣٩" ورواية سيبويه "كم في بني سعد بن بكر" ورواية الأعلام "كم في بني بكر بن عمرو". والدسيعة: العطية، ويقال: هي الجفنة، والمعنى أنه واسع المعروف وأنه ماجد شريف.

(٣) الإنصاف، الأنباري ٣٠٤، ٣٠٣ / ١

(٤) الإنصاف، الأنباري ٣١٢ / ١، ٣١٣

(٥) هذا بيت من الرجز المشطور، وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل "ص ١٧٢" ورضي الدين في أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية "١ / ١٣٢" وشرحه البغدادي في الخزانة "١ / ٣٥٨" بولاق والأشعوري "رقم ٨٧٩" وابن عقيل "رقم ٣٠٩"

فِيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا ... إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا
فقال: يا ((الغلامان)) فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.
واحتجوا أيضاً بقول الآخر: (١)

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي
فقال ((يا التي)) فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلل على جوازه.
واستدلوا على صحة قولهم ما يقال في الدعاء "يا الله اغفر لنا". (٢).
١١. (جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه)

وفي المسألة الثامنة والأربعين جَوَزَ الكوفيون ترخيم المضاف، وِثْقُونُ الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك يا آل عامٍ في يا آل عامرٍ، و يا آل مالٍ في يا آل مالك، وكانت حجتهم في هذه المسألة السماع وقد قالوا بأنه جاء في استعمالهم كثيراً أي استعمال العرب، فاستدلوا بقول زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلمَى: (٣)

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوا ... أَوْاصِرْنَا وَالرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكَّرُ

أراد "يا آل عِكْرِمَةَ" إلا أنه حذف التاء للتخيم، وهو عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس بن عيلان بن مضر، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس. واحتجوا بقول الآخر: (٤)
أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكَلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ... سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ
أراد "أَبَا عُرْوَةَ". وكذلك استدلو بقول رُوْبَةَ بن العجاج: (٥)
إِنَّمَا تَرْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ ... قَارِئْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي

أراد "أم حمزة" والشواهد على هذا كثيرة جداً، فدلل على جوازه؛ ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه "١/ ٣١٠" والزمخشري في المفصل "رقم ٣٥" تحقيق محي الدين عبد الحميد وابن يعيش في شرحه "ص ١٧٢" وأسرار العربية للمؤلف "ص ٩٣" ورضي الدين في شرح الكافية "١/ ١٣٢" وشرحه البغدادي في الخزانة "١/ ٣٥٨"

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٣٥/١ - ٣٣٧

(٣) هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، وقد استشهد به سيبويه "١/ ٣٤٣" وابن يعيش في شرح المفصل "ص ١٨٥" والرضي في شرح الكافية "١/ ١٣٦" وشرحه البغدادي في الخزانة "١/ ٣٧٣" كما استشهد به الأشموني "رقم ٩١٦" وكذلك الأنباري في أسرار العربية "ص ٩٦" وقوله "خذوا حظكم" هو هكذا في كتاب سيبويه وفي شرح الكافية والخزانة، وورد في شرح المفصل وكتب المتأخرين "خذوا حذرکم" وقوله "يا آل عكرم" أراد بني عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان .

(٤) هذا البيت من شواهد شرح المفصل "ص ١٨٥" وشرح الكافية "١/ ١٣٦" وشرحه البغدادي في الخزانة "١/ ٣٧٧" واستشهد به أيضاً ابن هشام في أوضح المسالك "رقم ٤٥١" وشرحه العيني "٤/ ٢٨٧" بهامش الخزانة" وقوله "لا تبعد" أصل معناه لا تهلك، ولكنهم يريدون لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سؤالك .

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه "١/ ٣٣٣"

الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد. (١)

١٢ - (جواز وقوع "من" لابتداء الغاية في الزمان)

وفي المسألة الرابعة والخمسين جَوَزَ الكوفيون وقوع "من" لابتداء الغاية في الزمان، واحتجوا بقولهم: إِنَّه جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، واستدلوا على الجواز بقول الله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (٢) و {أَوَّلِ يَوْمٍ} من الزمان، واحتجوا بقول: زهير بن أبي سُلمى: (٣)

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فهذه أدلة على أنه جائز. (٤)

١٣ - (جواز أن تكون كِلا" و"كِلتا" مثنيين لفظاً ومعنى)

وفي المسألة الثانية والستين جعل الكوفيون "كلا، وكلتا" فيهما تشنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كل" فحَقَّقَت اللام، وزيدت الألف للتشنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان"، والعمران" ولزم حذف نون التشنية منهما للزومهما الإضافة.

واحتجوا على أن "كلا، وكلتا" مثنيان لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتشنية بالنقل

فقد استدلوا بقول الشاعر: (٥)

فِي كِلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامَى وَاحِدَةً ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِرَائِدِهِ

فأفرد قوله "كِلت" فدل على أن "كِلتا" تشنية. (٦)

(١) الإنصاف، الأنباري ٣٤٧/١، ٣٤٩.

(٢) [سورة التوبة: ١٠٨]

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني بمدح فيها هرم بن سنان المري، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل "ص ١٠٧٥" والرضي في شرح الكافية "٢/ ٢٩٨" وشرح البغدادي في الخزانة "٤/ ١٢٦" والأشموني "رقم ٥٦٧" وابن هشام في أوضح المسالك "رقم ٣٠٠" والاستفهام في قوله "المن الديار" للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها، والقنة: أعلى الجبل، والحجر - بكسر فسكون - منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام، وأقوين: أقرن وخلون، والحجج: جمع حجة - بكسر الحاء - وهي السنة، والدهر: الأبد الممدود.

(٤) الإنصاف، الأنباري ٣٧٠/١، ٣٧١.

(٥) هذا البيت من شواهد رضي الدين في شرح الكافية "١/ ٢٨" وشرحه البغدادي في الخزانة "١/ ٦٢" بولاق" وشرحه العيني "١/ ١٥٩" بهامش الخزانة" ومن شواهد الأشموني "رقم ١٨" وقد أنشده ابن منظور "ك ل ا" ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ويروى: كلتاها قد قرنت بزائده. والسلامى - يضم السين وتخفيف اللام، بزنة الحبارى - واحدة السلاميات، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل.

(٦) الإنصاف، الأنباري ٤٣٩/٢، ٤٤٠.

١٤ - (جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً)

وفي المسألة الثالثة والستين جوّز الكوفيون توكيد النكرة توكيداً معنوياً، واحتجوا بالنقل فقد قالوا إنه جاء ذلك عن العرب، واستدلوا بقول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي: (١)

لكنّه شاقّه أن قيل ذا رَجَبٍ ... يا ليت عدّة حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبٌ

فأكد "حول" وهو نكرة بقوله "كله"؛ فدل على جوازه.

واحتجوا كذلك على جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً بقول الشاعر: (٢)

إذا القَعُودُ كَرَّرَ فِيهَا حَقْدًا ... يوماً جديداً كَلَّهُ مُطَرِّداً

فأكد "يوماً" وهو نكرة بقوله "كله".

وكذلك احتجوا بقول شبيب بن خويلد:

زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةٌ كَلَّهَا ... فحجّت به مُؤَيِّداً خَنَفَقِيماً

فأكد "ليلة" هي نكرة بقوله: "كلها" ومؤيداً خنفقيماً: اسمان من أسماء الداهية واستدلوا بقول الآخر: (٣)

قد صرّت البكره يوماً أجمعاً

فأكد "يوماً" بأجمع؛ فدل على جوازه. (٤)

١٥ - (جواز العطف على الضمير المخفوض)

وفي المسألة الخامسة والستين جوّز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت

بك وزيد"، وكانت حجتهم على جواز العطف على الضمير المخفوض بقولهم إنه قد جاء

ذلك في التنزيل وكلام العرب، فاحتجوا بقوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" (٥)

(١) هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٣٦٤" والأشموني "رقم ٧٦٣" وابن هشام في أوضح المسالك "رقم ٤٠٢" وفي شرح شذور الذهب "رقم ٢٢٨".

(٢) هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٣٦٤" وقد أنشده ابن منظور "ط ر د" ولم يعزه أحدهما. والقعود - بفتح القاف - البكر من الإبل حين يركب، أي يمكن ظهره من الركوب.

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو مجهول النسبة، وهو من شواهد ابن يعيش "ص ٣٦٤" ورضي الدين في باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الحزانة "٢ / ٣٥٧" والأشموني "رقم ٧٩٤" وابن عقيل "رقم ٢٩٠" وقبل البيت المذكور قوله:

إنا إذا خطافنا تقعقا

والخطاف - بوزن رمان - الحديد المعوجة تكون في جانب البكرة، وتقعق: تحرك وسمع له صوت، وصرت: صوتت، والبكرة: ما يستقى عليه الماء من البئر، وهي هنا بفتح الباء وسكون الكاف، وأصلها بالتحريك.

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢ / ٤٥١. ٤٥٤

(٥) سورة النساء الآية ١

بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث، واستدلوا بكلام الله في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (١) فما: في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في "فيهن" وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (٢) فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك" والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضاً أن يكون عطفًا على الكاف في "قبلك" والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك، وقال تعالى: ﴿وَصَدَّدَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٣) فعطف "المسجد الحرام" على الهاء من "به" واستدلوا أيضاً على الجواز بقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (٤) فمن: في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "لكم"، و واحتجوا كذلك بقول الشاعر: (٥)

فاليوم قَرَّتْ تَهَجُّونَا وَتَشْتُمُنَا ... فاذهب فما بك والأيام من عَجَبِ

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك وبالأيام، واحتجوا بقول الشاعر: (٦)

أَكْرُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي ... أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

فعطف "سواها" بأم على الضمير في "فيها" والتقدير: أم في سواها.

واستشهدوا على الجواز بقول مسكين الدارمي: (٧)

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا ... وما بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ عُوْطٌ نَفَانِفُ

فالكعب: مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في "بينها" والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط

نغانف، يعني أن قومه طوال، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله، وبين السيف

(١) [سورة النساء: ١٢٧]

(٢) [سورة النساء: ١٦٢]

(٣) [سورة البقرة: ٢١٧]

(٤) [سورة الحجر: ٢٠]

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه "٣٩٢ / ١" وابن يعيش في شرح المفصل "ص ٣٩٩" ورضي الدين في باب العطف من شرح الكافية "١ / ٢٩٦" وشرحه البغدادي في الخزانة "٣٣٨ / ٢" والأشعري "رقم ٨٤٩" وابن عقيل "رقم ٢٩٨" وكامل المبرّد "٣٩ / ٢" ولم ينسبه واحد من هؤلاء إلى قائل معين، بل قال البغدادي "والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل".

(٦) أكر: أي أرحع، يريد أنه يُقدِّم ولا يفر، والكتيبة: الجماعة من الجيش، والحترف - بفتح الحاء وسكون التاء المشاة - الموت والهلاك.

(٧) استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٤٠٠" والأشعري "رقم ٨٥١" وابن النظام في شرح ألفية والده ابن مالك، وشرحه العيني "٤ / ١٦٤" بمماش الخزانة وقال: "وقال الجاحظ في كتاب الحيوان": هو لمسكين الدارمي. والسواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة العمود شبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم.

وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان المظمن من الأرض - ونفائف: واسعة، أي بين السيف والكعب مسافة؛ فعطف "الكعب" على الضمير المخفوض في "بينها".

واحتجوا أيضاً بقول الشاعر: (١)

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ ... وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمِخْرِقِ

فأبي نعيم: خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "عنهم". (٢)

١٦- (جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام)

وفي المسألة السادسة والستين جوز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: "فُئْتُ وزيدٌ".

واحتجوا بالسمع وذلك بقولهم إنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ (٣) فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في: {استوى} والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، هو مطلع الشمس؛ فدل على جوازه.

واحتجوا كذلك بقول عمر بن أبي ريعة: (٤)

قلت إذا أقبلت وزهرٌ تهادي ... كنعاج الملا تعسفن رَمَلًا

فعطف "زهرٌ" على الضمير المرفوع في "أقبلت" واحتجوا بقول جرير بن عطية بن الخطفي: (٥)

وَرَجَا الْأَحْيِطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالًا

فعطف "أبٌ" على الضمير المرفوع في "يكن"؛ فدل على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب

(١) ذو جماجم: أصله بضم أوله، وقد يقال بفتحها، قال ياقوت "جماجم بالضم، وهو من أبنية التكثر والمبالغة، وذو جماجم: من مياه العمق، على مسيرة يوم منه، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً" ا. ه. وقال ابن منظور "والجماجم: موضع بين الدهناء ومنتال في ديار تميم، ويوم الجماجم: من وقائع العرب في الإسلام، معروف" وأقول: المعروف وقعة دير الجماجم، وكانت بين الحجاج بن يوسف الثقفي وابن الأشعث بالعراق، قيل سمي بذلك لأنه بني من جماجم القتلى لكثرة من قتل به، وقيل سمي بذلك لأن الأقداح التي تصنع من الخشب كانت تصنع به، والقدرح يسمى جمجمة إذا كان من خشب وجمعه جماجم.

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٦٣/٢ - ٤٦٦.

(٣) [سورة النجم ٦، ٧]

(٤) من شواهد سيبويه "١ / ٣٩٠" والزحشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه "ص ٣٩٨" والأشعري "رقم ٨٤٨" وابن عقيل "رقم ٢٩٧" وشرحه العيني "٤ / ١٦١" في هامش الخزانة" وابن جني في الخصائص "٢ / ٣٨٦" وأبي العباس المرزدي في الكامل "١ / ١٨٩" و٢ / ٣٩" وزهر - بضم الزاي وسكون الهاء - جمع زهراء، وأراد النساء المشرقات اللون، وتهادى: أصله تتهادى، فحذف إحدى التاءين، والنعاج: جمع نعجة، والفلا: جمع فلاة، وهي الصحراء الواسعة، وأراد بنعاج الفلا الظباء، وتعسفن: سرن سيرا شديدا ليس فيه تودة ولا رفق .

(٥) هذا البيت من شواهد الأشعري "رقم ٨٤٧" وأوضح المسالك "رقم ٤٢٥" وابن الناطم، وشرحه العيني "٤ / ١٦٠" بهامش الخزانة" والأحيطل: تصغير الأخطل، وأصله الوصف من الخطل، وهو الكلام الخارج عن حد الصواب والاعتدال، وبذلك لقبوا غياث بن الغوث التغلبي الذي يهجو جرير، والسفاهة: ضعف الرأي.

١٧- (جواز مجيء "أو" بمعنى الواو، وبمعنى "بل")

وفي المسألة السابعة والستين رأى الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل، واحتجوا بقولهم إنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، واستشهدوا بقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (٢) فقيلاً في التفسير: إنها بمعنى بل، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون، ثم استدلو بقول الشاعر: (٣)

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى ... وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
أراد "بل"، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُنَّهُمْ إِلَّا أَوْ كُفُورًا﴾ (٤) أي: وكفوراً. واحتجوا أيضاً بقول النابغة الذبياني: (٥)

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أي: ونصفه، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحصَى. (٦) ١٨- (جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر)

وفي المسألة السبعين جوز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين، واحتجوا على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر بقولهم: إنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم، واستدلو بقول الأخطل: (٧)

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَيْبِ عَائِلَةِ الثُّعُورِ عَدُوْرُ
فترك صرف "شبيب" وهو منصرف.

(١) الإنصاف، الأنباري ٤٧٤/٢ - ٤٧٨.

(٢) [سورة الصافات: ١٤٧]

(٣) بدت: أي ظهرت، وقرن الشمس - يفتح القاف وسكون الراء المهملة - أولها عند طلوعها، وقيل: هي أول شعاعها، وقيل: ناحيتها، ورواق الضحى: أوله، يقال: زرت فلانا رواق الضحى "أي في أوله".

(٤) [سورة الإنسان: ٢٤]

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه "١ / ٢٨٢" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٩٣" وأنشده فيه ثلاث مرات "ص ٦٣ و ٢٨٦ و ٣٠٨ بتحقيقنا"، وفي أوضح المسالك "رقم ١٣٨" وفي شذور الذهب "رقم ١٣٨" والأشعوني "رقم ٢٧١" ورضي الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل، وشرحه البغدادي في الخزانة "٤ / ٢٩٧" كما شرحه العيني "٢ / ٢٥٤" بحامش الخزانة

(٦) الإنصاف، الأنباري ٤٧٨/٢ - ٤٨٠.

(٧) هذا البيت للأخطل - غياث بن العوث - التغلبي، من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد، وهو من شواهد الأشعوني "رقم ٩٩٤" وابن هشام في أوضح المسالك "رقم ٤٨٧" وابن الناظم في باب ما لا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني "٤ / ٣٦٢" بحامش الخزانة.

واحتجوا كذلك بقول حَسَّان بن ثابت الأنصاري: (١)

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزُهُ ... بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

فترك صرف "حنين" وهو منصرف، واحتجوا كذلك بقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ

كَثْرَتُكُمْ﴾ (٢) ولم يُرَوَّ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه، واستدلوا أيضاً بقول الفرزدق: (٣)

إِذَا قَالَ عَاوٍ مِنْ تَنْوَحٍ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَرْوَبْرَا

فترك صرف "زُوبِر" وهو منصرف، ومعناه نُسِبَتْ إِلَيَّ بكاملها من قولهم: أخذ الشيء بزُوبِرِهِ، إذا أخذه

كله، وقيل: "بَرْوَبْرَا" أي كذباً وزوراً، واحتجوا بقول بشر بن أبي خزام:

إِلَى ابْنِ أُمِّ أَنْاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرُو فُتْبِلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُرْحِفُ

فترك صرف "أناس" وهو منصرف، و"أم أناس" بنت ذهل من بني شيبان، و"عمرو" يريد عمرو بن

حجر الكندي، واستشهدوا على صحة ما ذهبوا إليه بقول الشاعر: (٤)

أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي ... بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنِ أَوْ جُبَارِ

أَوْ التَّالِي دُبَارٍ؛ فَإِنْ أَفْتَهُ ... فَمُؤْنَسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ

فترك صرف "دبار" وهو منصرف، و"دبار" يوم الأربعاء، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في

الجاهلية؛ فأول: يوم الأحد، وأهون: يوم الإثنين، وجبار: يوم الثلاثاء، ودبار: يوم الأربعاء، ومؤنس: يوم

الخميس، وعروبة: يوم الجمعة، وشيار: يوم السبت، واحتجوا أيضاً بقول الآخر: (٥)

فَأَوْفَضَنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرَعُو حُشَّاشَةً ... بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف "عُرْيَان" وهو منصرف؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَةٌ لا عُرْيَا.

واستشهدوا أيضاً بقول الشاعر:

(١) هذا البيت قد أنشده ابن منظور "ح ن ن" وعزاه إليه، وحنين - بالضم، على زنة التصغير - اسم واد بين مكة والطائف

(٢) [سورة التوبة: ٢٥]

(٣) نسب الأنباري في إنصافه هذا البيت للفرزدق ٤٩٥/٢، وقد أنشده ابن منظور "ز ب ر" ونسبه إلى ابن أحمر، وأنشده ابن يعيش في

شرح المفصل "ص ٤٤ لبيزج" ونسبه إلى الطرماح، وأنشد ابن سيده في المخصص "١٥ / ١٨٣" كلمة الاستشهاد من هذا البيت، من غير

عزو، وقد رجعت إلى ديوان الفرزدق، فوجدت فيه أربعة أبيات يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيها، وقبله:

يا قوم إني لم أكن لأسيكم ... وذو البرء محقوق بأن يتعدرا

(٤) أنشد ابن منظور هذين البيتين "ج ب ر - د ب ر - ش ي ر - أن س - ه و ن" ولم يعزهما إلى قال معين في أحد هذه المواضع،

وهذه الأسماء أعلام على أيام الأسبوع، على ما كان العرب يسمونها في الجاهلية.

(٥) أو فاض عنها: أسرع، والإيفاض: الإسراع. وفي القرآن الكريم: {كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ} [المعارج: ٤٣] ووفضت الإبل تفض -

مثل وعد يعد - واستوفضت تستوفض، إذا أسرع، وأوفض الرجل واستوفض: أي أسرع، واستوفض إبله: طردها واستعجلها.

قالت أميمه ما لثابت شاخصاً ... عاري الأشاجع ناحلاً كالمُنْصَلِ
فترك صرف "ثابت" وهو منصرف.

واحتج المجوزون أيضاً بقول العباس بن مرداس السلمي: (١)
فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
فترك صرف "مرداس" وهو منصرف.

واحتجوا بقول دوسر بن دهب القريعي: (٢)
وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنِ هِنْدِ
فلم يصرف "دوسر" وهو منصرف.

وكذلك استشهد المجوزون على صحة مذهبه بقول الشاعر:
وَمُصْنَعِبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمِّ ... رَ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

واستدلوا على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر بقول ذي الأصبع العدواني: (٣)
وَمَنْ وَلِدُوا عَامِرٌ ... ذُو الطَّوْلِ وَذُو العَرَضِ

فترك صرف "عامر" وهو ينصرف، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال "ذو الطول وذو العرض" ولو كانت
قبيلة لوجب أن يقول: ذات الطول وذات العرض، ولا يجوز أن يقال "إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى
القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء "وجئتك من سبأ نبأ يقين" فترك صرف سبأ؛ لأنه جعله
اسماً للقبيلة حملاً على المعنى، واستدلوا بقول النابغة الجعدي: (٤)

مَنْ سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ ... يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا
فلم يصرف "سبأ" لأنه جعله اسماً لقبيلة حملاً على المعنى .

(١) هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي، يقوله لسيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد أن وزع غنائم حنين فأعطى
عبيدة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفات فلو بهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس، فغضب العباس فقال أياًتاً منها
هذا البيت، وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٧١ / ١" وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٨١"
والأشموني "رقم ٩٩٢" وابن الناظم في باب الاسم الذي لا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني "٤ / ٣٦٥" بهامش الخزانة
(٢) استشهد به الأشموني "رقم ٩٩٣" وابن الناظم، وشرحه العيني "٤ / ٣٦٦" بهامش الخزانة "وما بال دوسر: أي ما شأنه وما حاله؟
وصحا قلبه: تريد أنه سلا أحبابه وترك ما كان عليه من الصباية .

(٣) ذو الإصبع العدواني هو الحارث بن محرت بن حرثان من كلمة رواها أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني "٣ / ٤ و ١٠ بولاق" والبيت من
شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٨١" وابن عقيل "٣٢١" وابن الناظم في باب ما لا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني "٤ /
٣٦٤" بهامش الخزانة وأنشده ابن منظور "ع م ر" من غير عزو "وعامر" هو عامر بن الظرب العدواني
(٤) أنشد ابن منظور هذا البيت "س ب أ" من غير عزو، وأنشده مرة أخرى "ع ر م" وعزاه إلى الجعدي من غير تعيين، وهو من شواهد
سبويه "٢ / ٢٨" وعزاه الأعلام إلى النابغة الجعدي، وسبأ: اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود، وقيل: اسم رجل
يجمع عامة قبائل اليمن، وقال الزجاج: سبأ هي مدينة تعرف بمأرب، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال.

واحتجوا أيضاً بقول أبي دهب الجمحي: (١)

أنا أبو دهبِل وَهَبٌ لَوْهَبٌ ... من جُمحٍ، والعزُّ فيهم والحسبُ
فترك صرف "دهبل" وهو منصرف، واحتجوا أيضاً بقول الآخر: (٢)
أخشى على دَيْسَمٍ من بُعْدِ النَّرَى ... أبا قضاء الله إلا ما ترى (٣)
فترك صرف "ديسم" وهو منصرف. (٤)

١٩- (جواز إظهار "أن" المصدرية بعد "لكي")

وفي المسألة الثمانين جَوَزَ الكوفيون إظهار "أن" بعد "كي" نحو "جئت لكي أن أكرمك" فتنصب
"أكرمك" بكي، "وأن" تؤكد لها، ولا عمل لها، وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك "جئت لكي أن
أكرمك" اللام، وكي وأن تؤكدان لها، وكذلك أيضاً يجوز إظهار "أن" بعد حتى.

وكانت حجتهم في جواز إظهار "أن" بعد "كي" النقل وحيث استدلوا بقول الشاعر: (٥)

أردت لِكَيْمًا أن تَطِيرَ بِقِرَّتِي ... فتتركها شَنَّاً بِيَدَاءِ بَلْقَعِ

٢٠- (جواز مجيء "إن" الشرطية بمعنى إذ)

وفي المسألة الثامنة والثمانين اتجه الكوفيون إلى أن "إن" الشرطية تقع بمعنى إذ .

واحتجوا على أن "إن" قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ، ومن ذلك في قوله
تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ (٦) أي: وإذا كنتم في ريب؛ لأن "إن" الشرطية
تفيد الشك، بخلاف "إذ" واستدلوا بقولهم؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "إن قامت القيامة كان كذا"
لما يقتضيه من معنى الشك، ولو قلت "إذ قامت القيامة" أو "إذا قامت القيامة" كان جائزاً؛ لأن إذ وإذا
ليس فيهما معنى الشك، وإذا ثبت أن "إن" الشرطية فيها معنى الشك؛ وبعد ذلك قالوا إنه لا يجوز أن
تكون ههنا الشرطية؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك؛ فدل على أنها بمعنى إذ،

(١) أبو دهبِل - بفتح الدال والباء بينهما هاء ساكنة، ويضبط بكسر الدال والباء وهو خطأ- اسمه وهب بن زعدة - بسكون الميم قبلها زاي مفتوحة-
أحد بني جمح وكان رجلاً جميلاً.

(٢) هذا البيت من شواهد رضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية، وقد شرحه البغدادي في الخزانة "٣٩٦/٢" وشواهد ابن يعيش في شرح
المفصل "٨٢ و ٤١٦" وابن جني في الخصائص "٩٦/١"

(٣) الديسم في الأصل: ولد الدب، ويقال: إنه ولد الذئب من الكلبة، والديسم أيضاً: الظلمة، وسئل أبو الفتح صاحب قطرب - وكان اسم أبي الفتح
هذا "ديسم" - فقال: الديسم: الذرة، وقد سمي به.

(٤) الإنصاف، الأتباري ٤٩٣/٢. ٥١٣.

(٥) هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٩٢٨" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٣٠٦" وفي أوضح المسالك "رقم ٤٩٢" والأشخوني
"رقم ٩٩٩" ورضي الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٥٨٥/٣" كما شرحه العيني "٤/٤٠٤" بمماش الخزانة
و"ما" في قوله: "لكيما" زائدة بالإجماع، وتطير: تسير سيرا سريعاً، ومعنى تتركها تخليها.

(٦) [سورة البقرة: ٢٣]

واحتجوا على ما قالوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١) أي: إذ كنتم مؤمنين؛ وعللوا ذلك بقولهم؛ لأنه لا شك في كونهم مؤمنين؛ ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢) أي: إذ كنتم مؤمنين، وجاءوا بآية يرون أنها تؤيد قولهم وهي في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٣) أي: إذ وكذلك في قوله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (٤) أي: إذ شاء الله، واحتجوا أيضاً بما جاء في الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر: "سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لأحقرن" أي: إذ، وبرزوا على صحة كلامهم بقولهم؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحق بهم.

واحتجوا على جواز مجيء "إن" بمعنى إذ ما قاله الشاعر: (٥)

وسمعت حلفتها التي حلفت ... وإن كان سمعتك غير ذي وفر

أي: إذ، والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحصى كما ذكر الكوفيون. (٦)

٢١- (جواز قول "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها")

وفي المسألة التاسعة والتسعين جواز الكوفيين أن يقال "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها".

وكانت حجتهم في ذلك كلام العرب، وهو ما قاله الكسائي للوزير يحيى بن خالد البرمكي في المناظرة الشهيرة التي دارت بينه وبين سيبويه عندما قال: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب؛ ووفدت عليك من كل صُقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصْرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم؛ فيحضرون ويسألون، فقال له يحيى وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فقَّعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو تَرْوَان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله، فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي، وتكلمت بمذهب أهل الكوفة، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب "قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزَّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا" مثل مذهبنا؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه. (٧)

(١) [سورة البقرة: ٢٧٨]

(٢) [سورة المائدة: ٥٧]

(٣) [سورة آل عمران: ١٣٩]

(٤) [سورة الفتح: ٢٧]

(٥) الحلفة - بفتح الحاء وسكون اللام - واحدة الحلف، وهو القسم؛ تقول حلف فلان يحلف - من باب ضرب - حلفاً - بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بفتح فكسر؛ ومحلوقاً أيضاً؛ وهذا أحد المصادر التي جاءت على زنة المفعول مثل المجلود والمعقول والمعسور والميسور.

(٦) الإنصاف، الأنباري ٢/٦٣٢، ٦٣٣

(٧) الإنصاف، الأنباري ٢/٧٠٢ - ٧٠٤

٢٢- (جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها)

وفي المسألة الثامنة بعد المئة جَوَز الكوفيون نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وكانت حجتهم على جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها النقل فاستدلوا بقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (١) فنقل فتحة الهمزة: "اللَّهُ" إلى الميم قبلها، واحتجوا على جواز ما ذهبوا إليه بحكاية الكسائي عندما قال: قرأ عليّ بعض العرب سورة {ق} فقال: "مَنَّاعٌ لِلْحَبْرِ مُعْتَدٍ مُرِيْبِنَ الَّذِي" (٢) بفتح التنوين؛ لأنه نقل فتحة همزة "الَّذِي" إلى التنوين قبلها، واستدلوا أيضاً ما حكى أيضاً عن بعض العرب "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ" (٣) بفتح الميم؛ لأنه نقل فتحة همزة: "الْحَمْدُ" إلى الميم قبلها، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القَعْقَاعِ المدني وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القُرَّاء العشرة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ (٤) فنقل ضمة همزة "اسْجُدُوا" إلى التاء قبلها. (٥)

٢٣- (جواز مد المقصور في ضرورة الشعر)

وفي المسألة التاسعة بعد المئة جَوَز الكوفيون مدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش من البصريين.

واحتجوا على جواز مد المقصور بقولهم إنّه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم، واستدلوا بقول الشاعر: (٦)

قد عَلِمْتُ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ .. وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَا كُؤُلًا عَلَى الْخَوَاءِ .. يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ فِي الْمِسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

والسعلاء والخوَاءُ واللهاءُ كله مقصور في الأصل، ومدّه لضرورة الشعر.
واحتجوا أيضاً بقول الآخر:

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ ... اللَّهِ؛ فَهَذَا يُعْطِي، وَهَذَا يُحْدُ

(١) [سورة آل عمران ٢، ١]

(٢) [سورة ق: ٢٥]

(٣) [سورة الفاتحة: ١-٢]

(٤) [سورة البقرة: ٣٤]

(٥) الإنصاف، الأنباري ٧٤٢، ٧٤١/٢

(٦) هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور، وقد أنشدها -إلا الثاني- ابن منظور "ل ه ا" وأنشد رابعها وخامسها ابن يعيش "ص ٨٠١" والأشموني "رقم ١١٥٧" وابن عقيل "رقم ٣٥٣" وقد قال الفراء: إن هذا الرجز لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمه، وقال أبو عبيد البكري: هو لأبي المقدام الراجز. والسعلاء -بكسر السين وسكون العين- أصله السعلاة، قيل: هي الغول، وقيل: ساحرة الجن، وتجمع على السعالي، والعرب تشبّه المرأة العجوز بالسعلاة.

فمدَّ الغناء وهو مقصور.

واحتجوا على جواز ما ذهبوا إليه بقول الآخر: (١)

سَيُعِينِي الَّذِي أَعْنَاكَ عَنِّي ... فَلَا فَقرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وكذلك احتجوا بقول الآخر:

لم نرحب بأن شخّصت، ولكن ... مرحبا بالرضاء منك وأهلاً (٢)

وهم يرون أنّ هذه الأبيات كلها تدل على جواز مد المقصور. (٣)

٢٤ - (جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً)

وفي المسألة العشرين بعد المئة اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو "تصيب زيداً عرقاً، وتفقأ الكبشُ شحمًا": فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين.

وكانت حجتهم على جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً النقلُ فقد قالوا قد جاء ذلك في كلام العرب، واستدلوا بقول الشاعر: (٤)

أَتَهَجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ !؟

ووجهُ الدليل أنه نصب ((نفساً)) على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو ((تطيب))؛ لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديثُ تطيب سلمى نفساً. (٥)

التضييق في السماع

ضيق الكوفيون في السماع في عدة مسائل في كتاب الإنصاف وهي على النحو التالي:

١. (منع تقديم الخبر على المبتدأ

(١) هذا البيت من شواهد الأشموني "رقم ١١٥٦" وأوضح المسالك "قم ٥٣٧" وشرحه العيني "٤/ ٥١٣ بما مش الخزانة" وأنشده ابن منظور "غ ن ي" (٢)

(٢) شَخَّصَ الرَّجُلَ يَشَخِّصُ - مَثَلُ فَتَحَ يَفْتَحُ - شَخُوصًا، إِذَا ذَهَبَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَالرِّضَاءُ: ضِدُّ السُّخْطِ. الإنصاف ٢/ ٧٤٨

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢/ ٧٤٥. ٧٤٨ (٤)

قد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت؛ فنسبه قوم إلى المخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله "انظر الصبح المنير ص ٣١٢ فينا" ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي. والبيت من شواهد الأشموني "رقم ٥١٤" وابن عقيل "رقم ١٩٤" وابن الناظم في باب التمييز من شرح الألفية، وشرحه العيني "٣/ ٢٣٥ بما مش الخزانة" وابن جني في الخصائص "٢/ ٣٨٤ والإنصاف، الأنباري ٢/ ٨٢٨، ٨٢٩

وفي المسألة التاسعة رأى الكوفيون عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ [المفرد] نحو ((قائم زيد، وذاهب عمرو)) والجملة ((أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو)). (١) رغم أنّ تقديم الخبر على المبتدأ قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم؛ ومن ذلك ما جاء في المثل ((في بيته يُؤتَى الحكم)) (٢) وكذلك ما جاء في قولهم ((في أكفانه لفّ الميئ)) وأيضاً في قولهم ((مشنوءٌ من يشنؤك)) وحقى سيويوه ((تميميّ أنا)) فقد تقدّم الضمير وفي هذه المواضع كلّها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحكم يُؤتَى في بيته، والميئ لف في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوءٌ، وأنا تيميّ، وأما ما جاء في أشعار العرب ما قيل إنّ هذا البيت لهمام بن غالب (القرزدي): (٣)

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وتقديره بنو أبنائنا بنونا. (٤)

٢ . منع تقديم خبر ليس عليها).

وفي المسألة الثامنة عشر اتجه الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ((ليس)) عليها، وكانت حجة المجوزين تقديم خبر ليس عليها السماع وليس أي سماع وإنما السماع الذي جاء في التنزيل في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٥) فالبصريون يرون أن "يوم يأتيهم" معمول خبر ليس فقد قدّم على ليس وعندما جاز تقديم معمول الخبر فيجوز تقديم خبر ليس عليها. (٦)

٣ . منع عمل ((إن)) المخففة النَّصْبِ في الاسم)

وفي المسألة الرابعة والعشرين رأى الكوفيون أنّ ((أن)) المخففة من الثقيلة لا تعمل النَّصْبِ في الاسم

(١) الإنصاف، الأنباري ٦٥/١

(٢) مجمع الأمثال، الميداني ٧٢/٢ رقم المثل (٢٧٤٢)

(٣) وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية "١/ ٨٧" والأشموني في شرح الألفية "رقم ١٥٣ وابن هشام في أوضح المسالك " رقم ٧١ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد" وفي مغني اللبيب " رقم ٧٠٢ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد"

(٤) الإنصاف، الأنباري ٦٦، ٦٥/١

(٥) [سورة هود آية ٨]

(٦) الإنصاف، الأنباري ١٦٠/١ . ١٦٢

، وقد ترك الكوفيون سماعاً يجوز عمل (أن) المخففة من الثقيلة، وهذا السماع هو ما جاء في كتاب الله في قوله تعالى: (وَإِنْ كُنَّا لَمَا لِيُوَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) (١) في قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف ((إِنْ)) وتشديد ((لِ)) (٢). (٣)

٤ . (منع تقديم الحال على الفعل العامل فيها)

وفي المسألة الحادية والثلاثين منع الكوفيون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو ((راكباً جاء زيد)).

وقد ترك الكوفيون السماع الجوز لتقدم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والسماع الجوز للتقدم هو ما جاء في المثل ((شَتَّى تَوُوبَ الْحَلْبَةِ)) (٣) فشتى: حال مقدّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر. (٤)

٥ . (وجوب نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجد معها ظرف مكرر)

وفي المسألة الثالثة والثلاثين اتّجه الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: ((في الدار زيد قائماً فيها))، واحتجوا على أن نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر واجب بالنقل وكان ذلك في قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (٥) فقولته تعالى: (خالدين) منصوب بالحال، ولا يجوز غيره.

وكذلك استدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ ووجه الاستدلال من هاتين الآيتين أنّ القرء أجمعوا فيها على النصب، ولم يُرَوَ عن أحدٍ منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع.

(١) [سورة هود آية ١١١]

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٥، ١٩٦

(٣) مجمع الميدان، الميداني ١/٣٥٨

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/٢٥٠، ٢٥١

(٥) [سورة هود آية ١٠٨]

وقد ردّ عليهم صاحب الإنصاف عند الترجيح في هذه المسألة فقال في ردّه على الكوفيين بقوله:
وقولهم: ((لم يرو عن أحد من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز)) قلنا: لا نسلم به؛ فإنه قد روي عن
الأعمش أنه قرأ ((خالدون فيها)) بالرفع. (١)

٦. (منع إضافة العدد المركب إلى مثله)

وفي المسألة الرابعة والأربعين رأى الكوفيون أنه لا يجوز أن يقال: ((ثالث عشر ثلاثة عشر)) .

واحتج البصريون على جواز أن يقال ((ثالث عشر ثلاثة عشر)) بقولهم إنّه جاء ذلك عن العرب، فإذا
ساعده النقل ووجب أن يكون جائزاً. (٢)

وهذا يعني أن الكوفيين قد تركوا سماعاً في هذه المسألة.

٧. (منع الميم المشددة في اللهم من أن تكون عوضاً من حرف النداء)

وفي المسألة السابعة والأربعين منع الكوفيون الميم المشددة في اللهم بأن تكون عوضاً من يا التي للتنبيه في
النداء، واحتجوا بقولهم إنّ العرب يجمعون بينهما، واستدلوا بقول الشاعر: (٣)
إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا ... أقول : يا اللهم ، يا اللَّهُمَّا
واحتجوا أيضاً بقول الشاعر: (٤)

وما عليك أن تُقُولي كَلَمًا ... صَلَّيتِ أو سَبَّحتِ : يا اللهم ما
أُرْدُدُّ علينا شيخنا مُسَلِّمًا

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٥٩، ٢٥٨/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٢٣، ٣٢٢/١

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب "أل هـ" ورضي الدين في شرح الكافية "١ / ١٣٢" وشرحه
البغدادي في الخزانة "١ / ٣٥٨" وأنشده الأشموني "رقم ٨٨٠" وابن عقيل "رقم ٣١٠" وابن هشام في أوضح المسالك "رقم ٤٣٩" وابن
يعيش "ص ١٨١" والحدث - بالتحريك - ما يحدث من الأمور .

(٤) وقد أنشدها ابن منظور في اللسان "أل هـ" ورضي الدين في شرح الكافية "١ / ١٣٢" وشرحها البغدادي في الخزانة "١ / ٣٥٩" و "ما"
في قوله "وما عليك" استفهامية تقع مبتدأ خبره الجار والمجرور، والمعنى: أي شيء عليك؟ وسبحت: أي زهت ريك وعظمته وقدرته. أو
قلت: سبحان الله. وصلت: دعوت، وشيخنا: أراد أبانا، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس:

تقول بنتي وقد قريت مرتحلًا ... يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت؛ فاغتمضي ... نومًا، فإن لجنب المرء مضطجعاً

وكذلك استشهدوا بقول الآخر: (١)

غَفَرْتُ أَوْ عَدَّيْتُ يَا اللَّهُمَّا

فجمع بين الميم و "يا" ولو كانت الميم عوضاً من "يا" لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان. (٢)

٨. منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الضرورة الشعرية)

وفي المسألة الستين اتجه الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر فقط. (٣)

واقترضوا على الضرورة الشعرية رغم أن هناك آيتين في كتاب الله قد فصلتا بين المتضايقين بغير الظرف والجار والجر والآيتان في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (٤) فهذه قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة وهناك قراءة أخرى في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ زُيِّلَهُ﴾ (٥) فإذا جاز الفصل بغير الظرف في سعة الكلام فمن باب أولى يجوز في ضرورة الشعر. وأما الردود على الشبهات المتعلقة بالسماع الكوفي فهي على النحو التالي:

١. الإمام علي بن حمزة الكسائي إمام من أئمة الإقراء، قراءته سبعية متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم تعلم علوم العربية فأتقنها وقال حرمله بن يحيى التجيبي: سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي. (٦) وقال محمد بن يحيى: سمعت عبد الوهاب بن حريش يقول: رأيت الكسائي في النوم، فقلت له: ما فعل الله عز وجل بك؟ قال: غفر لي بالقرآن. (٧) وقال عنه ابن الأعرابي: «كان الكسائي أعلم الناس، ضابطاً عالماً بالعربية، قارئاً صدوقاً، إلا أنه يدم

(١) هذا بيت من مشطور الرجز، ولم أفد له على سوابق أو لواحق، والاستشهاد به في قوله "يا اللهم" حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة في آخر لفظ الجلالة .

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٤٣. ٣٤١/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٢٧/٢

(٤) [سورة الأنعام آية ١٣٧]

(٥) [سورة إبراهيم آية ٤٧]

(٦) نزهة الألباء، الأنباري ٦١

(٧) نزهة الألباء، الأنباري ٦٤

شرب النبيذ ويأتي الغلمان»^(١) كيف امتدح ابن الأعرابي علم الكسائي بالعربية وضبطه وصدق قراءته، ثم ذكر أمراً تشيب له الرؤوس وتذهل له العقول عندما يقول: يدسم شرب النبيذ ويأتي الغلمان، فكان هذا دافعاً لتتبعي لهذه القصة العجيبة الغربية في كتب التراجم والطبقات لم أجد أحداً ذكرها سوى ابن الأعرابي ومعلوم أن كلمة يدسم تدل على الكثرة والاستمرار، وبالتالي تصبح هذه الصفة الذميمة فرصة سانحة لخصوم الكسائي من البصريين للتشهير به؛ ولكن لم أسمع من قال بهذا من معاصريه، فالكسائي لم يسلم من البصريين بالطعن في علمه ولم يسلم من ابن الأعرابي في خلقه، فالسؤال الذي يطرح نفسه هل يصل التنافس إلى حد البغض والكذب والحسد؟ الإجابة نعم فإنّ هناك حسداً يكون بين الأقران والعلماء وخير شاهد على هذا، ما حدث بين الإمام السيوطي والإمام السخاوي وكان السبب «عندما كثر تلاميذ السيوطي ووفر علمه، تحامل بعض أقرانه ومعاصريه فرموه بما هو براء منه، ومن هؤلاء المؤرخ شمس الدين السخاوي صاحب كتاب ((الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع)) فقد تناول في ترجمته للسيوطي بالتجريح والتشهير، وقد دفع ذلك التجريح الإمام السيوطي للرد عليه، فألف مقامة أسماها ((الكاوي على تاريخ السخاوي))، كما أن تلاميذه قاموا بالدفاع عنه»^(٢) والأمر بعينه حصل مع الإمام الفذ علي بن حمزة الكسائي الذي تعلّم على يد الخليل ويونس، وهذا السيوطي يبيّن فضل علماء البصرة والكوفة في نقل اللغة فقال: «والذي نقل اللغة واللسان العربي وأثبتها في كتاب فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»، ويقول عبده الراجحي: حول المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية «ومهما يكن من أمر فإن دراسة النحو على ما أشتهر عن البصريين وحدهم، فيها شيء غير قليل من المحافاة للمنهج العلمي، بل لعل تتبع ما قدّمه الكوفيون أن يعين على دحض كثير من الشبه التي يثيرها بعض الدارسين على النحو العربي»^(٣).

ويقول المختار ديره معترضاً على تمسك البصريين بأصول النحو وعلى أنّها غير قابلة لإعادة النظر: «لا أدري لم كان البصريون متمسكين بتلك الأصول التي عدّوا من خرج عنها أو من خالف مذهبهم

(١) بغية الوعاة، السيوطي ١٦٣/٢

(٢) مقدمة الاقتراح، السيوطي ١٧

(٣) دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديره ٤٣٥

لا يعتد باجتهاده ؟ بل لا يَسَلِّم من تحاملهم ونقدهم، ناهيك عن نعته بإهدار اللغة وإفسادها، في حين أنه لم يأت بشيء مخالف للغة العرب وما أتى به كان مسموعاً عنده عن العرب أنفسهم» (١) وقال السيوطي في المزهر: «أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة قوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه» (٢) وهذه الآراء تصب لمصلحة الكوفيين لأنهم لم يبتدعوا علماً جديداً وإنما كانوا يستنبطون قواعدهم وأصولهم من كلام العرب.

٢- المناظرات اشعلت فتيل العصبية حيث لم تكن أهدافها علمية، وإنما الهدف منها أن كل طرف لا بد أن يعجز الآخر ويبرز عيوبه ومساوئها، وليس هذا فحسب بل يتبعها من البغضاء والشحناء ما الله به عليم؛ فنجد أنصار المذهبين في حالة صراع مستمر قليل الفائدة وكثير الضرر؛ وللأمانة فإنني لم أجد شدة التعصب إلا عند أنصار المذهب البصري فذاق الكسائي وأنصاره ما ذاقوا من الهجاء والتنقيص في علمهم وأخلاقهم، فهذا اليزيدي يهجو الكسائي وخلف بقوله: (٣)

أَفْسَدَ النَّحْوَ الْكِسَائِيُّ وَثِيَّ ابْنُ غَزَالَةَ

وَأَرَى الْأَحْمَرَ تَيْسًا فَأَعْلِفُوا التَّيْسَ النَّخَالَهَ

وكان اليزيدي يرى أن أهل الكوفة أفسدوا النحو فقال فيهم: (٤)

أَفْسَدَهُ قَوْمٌ وَأَزْرَوْا بِهِ مَا بَيْنَ أَعْتَامٍ وَأَوْعَادِ(٥)

ذَوِي مِرَاءٍ وَذَوِي لَكْنَةٍ لِقَامِ آبَاءٍ وَأَجْدَادِ

هَمُّ قِيَاسٍ أَحَدْتُوهُ هُمْ قِيَاسُ سُوءٍ غَيْرُ مَنْقَادِ

(١) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديره ٤٩

(٢) المزهر، السيوطي ٦/١

(٣) بغية الوعاة، السيوطي ١٦٤/٢

(٤) نزهة الألباء، الأنباري ٧١

(٥) العُتْمَةُ: عُجْمَةٌ في المنطق ورجل أَعْتَمَ وَعَثَمِي لا يفصح شيئاً لسان العرب ٤٣٣/١٢

وقد صدرت هذه الاتهامات الموجهة للنحو الكوفي ولعلمائه عن بصريين متعصبين لم يُعْمَلوا جانب العقل والمنطق، وهذا واضح في حجاجهم وردودهم من خلال الإنصاف فنجد صاحب الإنصاف جاء بمئة وإحدى وعشرين مسألة خلافية وبعد مراجعتي لبعض المسائل وجدتها من المسائل المتفق عليها عند إمامي الكوفة الكسائي والفراء، ولم يذكر الأنباري أسماء المخالفين من الكوفيين، ولم يخرج الفراء من دائرة الخلاف، ولا أعلم لم جعلها الأنباري من المسائل الخلافية؟ وسأضرب مثلاً على مسألة عدّها الأنباري خلافية، وفي حقيقة الأمر أنها ليست مسألة خلافية هي:

المسألة الرابعة عشرة: [نعم وبئس، أ فعلان هما أم اسمان؟]

قال الأنباري في إنصافه: ذهب الكوفيون إلى أن ((نعم وبئس)) اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإلى هذا الرأي ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين (١) ويذكر الأنباري في إنصافه قصة على لسان الفراء تدل على اسمية نعم وبئس فقال: ((وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أنّ أعرابياً بُشِّرَ بمولودة، فقبل له: نعم المولودة مولودتك! فقال ((والله ما هي بنعم المولودة: نُصِرْتُهَا بكاء، وبرّها سرقة)) فأدخلوا عليها حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنّ الجر من خصائص الأسماء (٢) وعند رجوعي إلى معاني القرآن للفراء من أجل أن نعرف رأيه في نعم وبئس نجده يقول: ((في قوله تعالى: ((. . فساء قريناً)) (٣) قال: بمنزلة قولك: نعم رجلاً، وبئس رجلاً، وكذلك (وساءت مصيراً) (٤)

(١) الإنصاف، الأنباري ٩٧/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٩٩/١

(٣) من سورة النساء آية ٣٨

(٤) سورة النساء آية ٩٧

و(كبر مقتاً) (١) وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات، وإن يرفعا ما يليهما من معرفة غير مؤقّنة وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى النكرة كان فيه الرفع والنصب، فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل: الدار منزل صدق، قلت: نعمت منزلاً كما قال تعالى: (وساء مصيراً) (٢) وقال الله جل وعز: (حسنرت مرتفقاً) (٣) ولو قيل وساء مصيراً، وحسن مرتفقاً، لكان صواباً كما تقول بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة، والتذكير والتأنيث على هذا ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار، وكذلك نقول: نعم الدار منزلك فنذكر فعل الدار إذ كانت وصفاً للمنزل.

وقال ذو الرّمة:

أَوْحَرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمَ الزُّورِ نَعَمَتِ زَوْرِقِ الْبَلَدِ (٤)

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوماً ونعموا قوماً). (٥)

وبعد أن عرضت قول الفراء يتضح لنا أنه يرى فعلية نعم وبئس من قوله:

أ . ((ويؤنث فعل المنزل)) و((ويذكر فعل الدار)) والذي يذكر ويؤنث هو الفعل تبعاً لفاعله .

ب . قوله: ((نعم رجلاً و بئس رجلاً)) وكذلك ((ساءت مصيراً وكبر مقتاً)) فهو يقيس الفعل نعم وبئس على الفعل ساء وكبر .

ج . جعل الفراء نعم وبئس عاملين فيما بعدهما ولو كانا اسمين لم يعملوا .

د . يرى الفراء أن تلحق بهما تاء التأنيث الساكنة وأن يكونا مبنيين على الفتح وهذان دليلان على

فعليتهما .

[١] سورة الصف آية ٣

[٢] سورة النساء آية ٩٧

[٣] سورة الكهف آية ٣١

[٤] أوصاف للناقة

[٥] معاني القرآن، الفراء ١/٢٦٧، ٢٦٨

هـ . يجوز أن تلحق بنعم وبئس الضمائر مثل: ألف الاثنين أو واو الجماعة وهذا دليل على أنهما فعالان.(١) وهكذا يدل قول الفراء على أنه يوافق البصريين، ولكن الأنباري أبي موافقته تلك، والمسائل المشابهة لهذه المسألة عديدة في الإنصاف وستتطرق إليها عند عرض المسائل بإذن الله تعالى.

وأما ما يخص عرض الحجج والأدلة في الإنصاف ففيه شيء من العنف تجاه الكوفيين فمثلاً في المسألة العشرين بعد المئة ((جواز تقديم التمييز إذا كان العامل متصرفاً)) (٢) فبعد أن عرض ابن الأنباري رأي المذهبين وذكر الحجج والأدلة رجّح قول البصريين بعدم الجواز، والمقام لا يتسع لعرضها، ولكن لنعرض ما قاله عباس حسن عن هذه المسألة قال: ((فهل رأيت مثل هذه الحرب الكلامية العنيفة، وما فيها من كَرٍّ وفَرٍّ، وعنْفٍ، وشدة؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز أو عدم إباحته مع وروده مقدماً في المسموع؟ ثم إن العقل الراجح يحتكم في هذا إلى الكلام العربي وحده غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة، وتأويلاتهم المتكلفة، ومنطقهم الكادح المرهق في المثال السابق وعشرات غيره تشابهه، أو تفوقه عنفاً، ولجاجاً، وإفراطاً في الثرثرة والسفسطة.)) (٣)

وهناك أدلة تدل على أن الخلاف كان من أسبابه المنافسة الشريفة أحياناً وغير الشريفة في أحيان كثيرة، فهذا هو اليزيدي الذي كان بالأمس جاعلاً لسانه سيفاً قاطعاً وخارجاً عن مبدأ الأدب والأخلاق تجاه الكوفيين عامة وتجاه علي بن حمزة الكسائي بوجه خاص، وبعد أن أفضت روح الإمام الكسائي إلى بارئها هو و الإمام محمد بن الحسن الفقيه المعروف في يوم واحد بالري وقد كانا في صحبة الرشيد وقال الرشيد: كلمته المشهورة ((دفنت الفقه والنحو في الري في يوم واحد)). (٤)

(١) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديره ٣٢٦

(٢) الإنصاف، الإنباري ٨٢٨/٢

(٣) رأي في بعض الأصول، عباس حسن ٦٦

(٤) خزنة الأدب، البغدادي ٢٦٨/٢

نجد أنّ اليزيدي عندما وصله خبر موتهما رثاهما بقصيدة قال فيها: (١)

تَصَرَّمَتِ الدُّنْيَا فَلَيْسَ خُلُودُ وَمَا قَدْ تَرَى مِنْ بَهْجَةٍ سَيِّدُ
سَيِّفِيكَ مَا أَفْتَى الثُّرُونَ الَّتِي مَضَتْ فَكُنْ مُسْتَعِدًّا فَالْفَنَاءُ عَتِيدُ
أَسَيْتُ عَلَى قَاضِيِ الفُضَاةِ مُحَمَّدٍ فَأَذْرَيْتُ دَمْعِي وَالفُؤَادَ عَمِيدُ
وَقُلْتُ إِذَا مَا الحَطْبُ أَشْكَلَ مَنْ لَنَا بِإِضَاحِهِ يَوْمًا وَأَنْتَ فَقِيدُ
وَأَوْجَعَنِي مَوْتُ الكِسَائِي بَعْدَهُ وَكَادَتْ بِي الأَرْضُ الفَضَاءُ تَمِيدُ
وَأَذْهَلَنِي عَنْ كُلِّ عَيْشٍ وَلَذَةٍ وَأَرَقَّ عَيْنِي وَالعُيُونُ هُجُودُ
هُمَا عَالِمَانِ أوديا وَتَحَرَّمَا وَمَا هُمَا فِي العَالَمِينَ نَدِيدُ

وهذه القصيدة تدل على أن صراع الدنيا قد انتهى بين اليزيدي و الكسائي، ولم تبق إلا الحقيقة ناصعة ظاهرة جليلة لا يشوبها شائبة ولا يحجبها حاجب، فاليزيدي يعترف أخيراً بعلم الكسائي ومكانته العالية. وهناك حادثة تحفظ للكوفيين بوجه عام علمهم وللكسائي بوجه خاص، وذلك ما جاء في كتاب المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري في باب من أخبار النّحاة والعلماء عندما قال: « أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن إسحاق القاضي قال: حدثت عن أبي حاتم قال: قدم علينا محمد بن مسلم الكوفيّ عاملاً في الخراج والصدقات، فصرّث إليه مسلماً فقال لي: من علماءكم بالبصرة؟ فقلت: المازنيّ من أعلمهم بالنّحو، و الرياشيّ من أعلمهم باللّغة، وهلال الرأى من أفقههم، وابن الشاذكويّ من أعلمهم بالحديث، وابن الكلبيّ من أعلمهم بالشّروط، وأنا أنسب إلى علم القرآن. فقال لكتابه: اجمعهم في غد، فلما اجتمعنا قال: أيّكم المازنيّ؟ فقال أبو عثمان: هأنذاك أصلحك الله. فقال: ما تقول في كفّارة الظّهار؟ أيجوز فيه عتق غلام أعور؟ فقال له: أصلحك الله، وما علمي بهذا يحسنه هلال الرأى، فالتفت إلى هلال الرأى فقال: رأيت قول الله عزّ وجلّ: « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم » بما انتصب هذا الحرف؟ فقال: أعزّك الله، أنا لا أحسن هذا، إنما يحسنه الرياشيّ. فقال يا رياشيّ، كم حديث روى ابن عونٍ عن الحسن؟ فقال: أصلحك الله، هذا يحسنه ابن الشاذكويّ

(١) إنباه الرواة، القفطي ٢٦٨/٢

فالتفت إلى ابن الشاذكوني فقال: كيف تكتب كتاباً بين رجل وامرأة أرادت مخالفته على إبرائه من صداقها؟ فقال: أعزك الله، هذا يحسنه ابن الكلبي، فقال لابن الكلبي: من قرأ: " ألا إنهم تشنوني صدورهم " فقال له: أعزك الله، هذا يحسنه أبو حاتم. فقال لأبي حاتم: كيف تكتب كتاباً إلى أمير المؤمنين تصف فيه خصاصة أهل البصرة وما جرى عليهم العام في ثمارهم؟ فقلت له: أعزك الله، لست صاحب بلاغة وكتب، إنما أنسب إلى علم القرآن، فقال: انظر إليهم، قد أفنى كل واحد منهم ستين سنة في فن واحد من العلم حتى لو سئل عن غيره لساوى فيه الجهال، لكن عالماً بالكوفة لو سئل عن هذا كله أصاب يعني الكسائي". (١)

٣ - وبعد أن انتهى التعصب بين المذهبين البصري والكوفي بنهاية حياة أبي العباس المبرد و أبي العباس ثعلب، ظهرت المذاهب التالية لمذهبي البصرة والكوفة بداية بالمذهب البغدادي ثم مذهب في الأندلس ثم الشام وبعدها في مصر، هدأت حدة العصبية وأعمل العقل في النظر للمسائل، وبرز لنا علماء توسطوا وأخذوا عن البصريين وعن الكوفيين، ومن هؤلاء ابن كيسان والزجاجي والزخشي و ابن قتيبة الدينوري وابن هشام و ابن مالك، فأبو حيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط قال مقولته الشهيرة عن كيفية أخذ العلم فقال: ((ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل كلام الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائش المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون من الصُحفِ دون الشيوخ)). (٢)

وهناك أناس خلطوا المذهبين وقد ذكر لنا ابن النديم في الفهرست في بداية الفن الثالث من المقالة الثانية تحت عنوان ((أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلطوا المذهبين))

ومن هؤلاء الذين خلطوا المذهبين ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) وإنما سمي الدينوري؛ لأنه كان قاضي الدينور وكان ابن قتيبة يعلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين وقد حكى في كتبه عن الكوفيين، وكان صادقاً فيما يرويه وكان عالماً باللغة والنحو وغريب القرآن

(١) المصون في الأدب، العسكري ١٢٥.١٢٣

(٢) البحر المحيط، أبي حيان ٥٠٠/٣

ومعانيه والشعر والفقهاء (١) وذكر ابن النديم أيضاً أبا الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان (٢٩٩هـ) وكان ابن كيسان فاضلاً خلط المذهبيين وأخذ عن الفريقين (٢)، ومن جملة من ذكرهم ابن النديم الأخفش الصغير، وابن جني وأبا عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى الكرماني (٣٢٩هـ) قال عنه ياقوت: "مضطلع بعلم اللغة والنحو مليح الخط صحيح النقل" (٣) وعدد ابن النديم مجموعة من ذوي العلم ممن أخذوا بالعقل ولم يتعصبوا لأي مذهب من المذهبيين بل خلطوا بين النحو البصري والنحو الكوفي.

وفي هذا الصدد تحدث شوقي ضيف عن المدرسة البغدادية وعمّن تلاها بعد ذلك من المدارس ممن نهلوا من المنهجين البصري والكوفي وهو يمهد قبل الخوض في الحديث عن المدرسة البغدادية حيث يقول: ((وسرى المدرسة البغدادية منذ أبي علي الفارسي تمزج بين النحويين البصري والكوفي مؤثرة في الجملة آراء البصريين، واحتذتها في ذلك مدرسة الأندلسيين ومدرسة المصريين وكذلك احتذها في هذا النهج كبار النحاة التاليين في الشام والعراق وإيران من أمثال الزمخشري وابن يعيش وهياً ذلك لأن تظل آراء المدرسة الكوفية حية نابضة في كتب النحاة المتأخرين)) (٤)

وبعد هذا وجدتُ كتباً مهمة في التفسير وعلوم القرآن تأثرت بالنحو الكوفي ومن أهم هذه الكتب على النحو التالي:

أ . تفسير ((جامع البيان عن تأويل آي القرآن)) للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) فتفسير الطبري يغلب عليه النزعة الكوفية فكان يستخدم عشرات المصطلحات النحوية الخاصة بالكوفيين (٥).

(١) الفهرست، ابن النديم ١٠٥

(٢) الفهرست، ابن النديم ١٠٩

(٣) الفهرست، ابن النديم ١٠٧ وبغية الوعاة، السيوطي ١٤٤

(٤) المدارس النحوية، شوقي ضيف ٢٤١، ٢٤٢

(٥) النزعة الكوفية عند ابن جرير الطبري في تفسيره، رسالة دكتورة جمال رمضان حميد حديجان

ب . تفسير ((البحر المحيط)) لأبي حيان الغرناطي الأندلسي (٧٤٥هـ) فإنه كان كثيراً ما ينتصر للآراء الكوفية علماً أنه كان يميل إلى المذهب البصري وكان يستخدم كلمة أصحابنا يعني بها البصريين، ومن موافقته للكوفيين عند قراءة قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ قراءة سبعية قرأها حمزة الزيات بكسر الميم وقرأها الباقون بالنصب يقول أبوحيان: ((وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل ثم قال: ومن ادعى اللحن فيها والغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة)). (١) ولم يكن هذان التفسيران قد تضمننا بعض الآراء الكوفية فحسب بل غيرها كثير ولكنهما كانا على سبيل المثال.

٤ . أمّا ما يخص سماع الكوفيين من حيث إنهم كانوا يسمعون الشاذ وشعرَ مجهولِ القائل فنقول: أولاً: كان الكوفيون يحترمون كل سماع يصدر عن عربي يثقون بعربيته فهم يحاولون عدم إغفال كل مسموع من كلام العرب؛ لأنّ هدفهم الإحاطة والشمول لكلام العرب ممن يثقون بفصاحتهم وهذا ديدن العلماء السابقين ومنهم الخليل رحمه الله فعندما بنى معجمه (العين) بناه على نظام التقليلات ذاكراً لتقليلات المادة المستعمل منها والمهمل بغرض الإحاطة بكل ما تكلمت به العرب، وقد عدّ بعض الباحثين المحدثين المذهب الكوفي مذهب سماع، على حين عدوا المذهب البصري مذهب قياس فذهب الأستاذ أحمد أمين إلى أن الكوفيين ((يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم)) (٢)، والأمر لم يكن خاص بالكوفيين، فقد دُكر بأن سيبويه إمام البصريين استشهد بكلام بشار بن برد من المولدين. (٣)

واستشهد سيبويه أيضاً بخمسين بيتاً في كتابه مجهولة القائل، وسيبويه لم يذكر في كتابه أسماء القائلين، حتى جاء من بعده أبو عمر الجرمي الذي حاول نسبة الأبيات إلى قائلها، ولكنه نسب ألف بيت

(١) البحر المحيط، أبي حيان ٣٨٧/٢

(٢) تاريخ النحو، الأفعلي ٧٢ عن ضحى الإسلام ٢٩٥/٢

(٣) خزنة الأدب، البغدادي ٨/١ والاقتراح، السيوطي ٧٠

وخمسين لم يعرف قائلها، يقول: ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتاً فأما ألفٌ فعرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروي لشاعرين وبعضه منحول لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به)). (١)

وأما ما يخص القلة والكثرة في السماع فنجد أنّ البصريين ذهبوا إلى الأخذ بالسماع فاشتروا فيه أن يبلغ حد الكثرة ولم يحددوا مقدار هذه الكثرة ويقول عباس حسن: ((لم يذكروا أي البصريين حدّ القلة والكثرة، ولا وصفوا واحداً منهما وصفاً يزيل الإبهام والغموض، ولست أعرف فيما وقع لي من المراجع من تصدّي لهذا التحديد، وكشف الإبهام. فمتى نقول على النظائر إنها كثيرة يقاس عليها، أو قليلة لا يقاس عليها؟ ما الفيصل الذي نحتكم إليه في أمر هذه الكثرة والقلة؟ أ تكون الكثرة بثلاث، أم بأربع، أم بعشر، أم بخمسين، أم بمئة، أم بألف، أم بماذا؟ لا جواب إلا الكثرة والقلة وكفى)). ويقول أيضاً: ((إنّ الكثرة المستفيضة التي تبلغ عشرات النظائر ومئاتها هينة ميسورة في حركات الإعراب: (من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجزم المضارع... وسائر ضبط الحروف والكلمات)، ففي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر، ومهمة من يطلبه سهلة قريبة. لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جمع من جموع التكسير، أو مصدر من مصادر الثلاثي، أو صيغة من صيغ الصفة المشبهة، أو أمثال هذا. أنه قياسي أو سماعي. فأين يجد النظائر المستفيضة التي تعينه على صحة الحكم؟ وما السبيل إلى معرفة عددها وقد اختلفت الآراء في تقديرها؟ وكيف يقع الخلاف من أن لغة كل قبيلة وكل عربي حجة؛ لا دخل للقلة والكثرة، والقوة الضعف في هذا؟ ومن أجل هذا كان الكوفيون أقرب إلى الحق والواقع حين (أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع) وحين (يعتبرون اللفظ الشاذ؛ فيقفون عليه، وينون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار بما كثر أو قل) وهذا رأي اللغوي النحوي الكبير أبو زيد الأنصاري شيخ سيبويه ومعلمه؛ فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء.

(١) الكتاب، سيبويه ٩/١ خزانة الأدب، البغدادي ٣٦٩/١ والاقتراح، السيوطي ٧٢

وكان البصريون ومن مالأهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة، واعتصموا بها، من غير تبيان لحدودها ومداهها.

ولقد منعوا جمع مفعول على مفاعيل جمعاً قياسيًّا؛ بحجة أن ما ورد منه قليل لا يُسَوِّغ القياس؛ وبعد أن أحصى بعض النحاة القدامى ما ورد منه فإذا هو قرابة عشرة ألفاظ، ومعنى هذا أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياعهم؛ ومن ثم لا تصلح للقياس عليها. وهذا تحكم مرفوض، وتزمت لا سند له. وليست آراؤهم أحق بالاتباع، وأولى بالتقدمة من رأي الكوفيين، فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب الخالص الضارين حول مدينتي (الكوفة أو البصرة)، وليس الكوفيون بأهون شأنًا، ولا أقل عددًا، ولا أضعف مصادر من البصريين.

تشدد البصريون وضيقوا، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين في هذا، ومالأتهم عوامل مختلفة؛ أضفت على مذهبهم قوة، وأكسبته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم ينقادون لهم، بغير مفاضلة تامة نزيهة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة.

وكان من جرّاء تشددهم (أي البصريين) أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة، تخالف مذهبهم، وتهدم قواعدهم. فماذا يفعلون؟ لجأوا إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد، والوصف بالقلّة ونحوها، فقلّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء. تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها؛ يتناولونها بالتأويل النافر، والتمحل البعيد؛ كي تسائر قاعدتهم، وتساق مذهبهم. وكأن القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع. فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحكم بالقلّة، أو الندرة، أو الشذوذ، أو ما شاءوا من أسماء كهذه يرفعونها سيفاً مصلتاً على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم)).(١)

لم يكن الكوفيون معولين على السماع أيًّا كان كما يدّعي بعض الباحثين بل كانوا يتحرون

(١) رأي في بعض الأصول، عباس حسن ٣٢. ٣٧

ويدققون فيه عند بناء القواعد فهذا هو الكسائي . كما أسلفنا . ذهب إلى البوادي فدوّن وحفظ

عن الأعراب فاستقى اللغة من مصادرها واعترف بعلمه يونس بن حبيب، وأما أن الكسائي يسمع الشاذ من أعراب الحُطَمِيَّة ويستشهد بلغتهم عند مناظرته سيويوه وأنه رشا هؤلاء الأعراب من أجل الانتصار على سيويوه، فهذه قصة تناقضها المعطيات والأدلة؛ لأن الكسائي كما ذكرنا عند عرضنا لسيرته سالفاً كان صدوقاً عالماً ورعاً تقياً قضى حياته بين القرآن وعلومه، ومثل هذه القصص المنحولة تدعو للتشكيك في العلوم التي وصلت إلينا وأنها علوم غير صحيحة وأنّ من نقلها إلينا أفاكون يسعون إلى مصالح دنيوية وهذا الأمر لا يُقبل جملة وتفصيلاً.

٥ . وأما رواية أهل الكوفة فدارت الشبهات حولها ونسجت فيها الأساطير، فخلف الأحمر بصري الأصل ورواية أهل البصرة أولاً و معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة كلّهم فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: ((خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة))، وقال الأخفش: ((لم ندرك أحداً أعلم بالشعر من خلف والأصمعي))، وقال ابن سلام: أجمع أصحابنا أن الأحمر كان أفرس الناس بيت شعر، وأصدق لساناً، وكنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبراً أو أنشدنا شعراً ألا نسمعه من صاحبه، وقال شمر: خلف الأحمر أول من أحدث السماع بالبصرة، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه وكان ضنيناً بأدبه. (١)

وأستخلص مما سبق أن خلف الأحمر بصري أخذ عن حماد الراوية الكوفي، وبعد ذلك أصبح خلف معلم الأصمعي البصري ثم علّم البصريين، وبعد ذلك جاءت رواية أخرى تقول إنّه عندما ترك البصرة وذهب إلى الكوفة أراد أن يأخذ من الكوفيين الشعر فرفضوا أن يعطوه شعرهم فبدأ بإعطائهم شعراً من نظمه على أنه من شعر الأقدمين، وعندما مرض أراد التوبة أخبرهم بذلك فلم يصدّقوه . هذا التناقض الكبير في هذه الرواية يمكن أن نفهم منه الآتي:

أ . عندما كان خلف الأحمر في البصرة كان صادقاً فأخذ منه البصريون، وعندما ذهب إلى الكوفة

(١) معجم الأدباء، ياقوت الحموي ١٢٥٥/٣

كثرت حول الأقاويل.

ب . تعلّم خلف على يد حماد الراوية الكوفي، ومن ثمّ ذهب بروايات حماد إلى البصريين.

ج . أخذ البصريون والكوفيون عن خلف الأحمر إذا فهمنا هذا فلمّ وجهت التهم للكوفيين دون البصريين؟ وأما حماد بن ميسرة المشهور بحماد الراوية فقال عنه ابن الأنباري: في ((نزهة الألباء)) "فإنه كان من أهل الكوفة، مشهوراً برواية الأشعار و الأخبار، وهو الذي جمع السبع الطوال، هكذا ذكره أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس". (١) ولم يذكر الأنباري حماداً الراوية بسوء.

وعند قراءتي لكتابين من كتب الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله وهذان الكتابان هما: في أصول النحو والآخر من تاريخ النحو العربي وجدت فيه هجوماً لاذعاً على الكوفة وعلمائها الذين قد رحلوا إلى حياة البرزخ ويذكرني أسلوب الأفغاني بأبي الطيّب في مراتب النحويين الذي كان يكثر من الهجوم على نحاة الكوفة بشكل غير منطقي ويتحيز للبصريين يقول قادحاً في الكسائي بقوله: ((وعلمه مختلط بلا حجج وعلل)) (٢) بل لقد طعن في كل الكوفيين بقوله: ((لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن وكلام العرب)) (٣) وأما عن الرؤاسي ((فهو مطروح العلم ليس بشيء)) (٤)، فكتاب مراتب النحويين مملوء بالغمز واللمز للكوفيين وعلمهم والتشابه في التوجّه بين أبي الطيب اللغوي والأستاذ سعيد الأفغاني كان كبيراً وقد سار الأفغاني على خطا أبي الطيب اللغوي فلم يثبت التهم بأدلة من أي نوع.

(١) نزهة الألباء، الأنباري ٣٩

(٢) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديرة ٣١٠ عن مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ١٢٠، ١٢١

(٣) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديرة ٣١٠ عن مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ١٢٠، ١٢١

(٤) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديرة ٣١٠ عن مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ١٢٠، ١

المبحث الثاني: الاتساع والتضييق في القياس

تعريف القياس لغة: قاس الشيءَ يقيسه قَيْساً وقَيْاساً واقْتاسه وقَيَّسه إذا قَدَّره عَلَى مِثَالِهِ. (١)، وقاس الشيءَ بغيره وعلى غيره (فانقاس) أي قَدَّره على مثاله. (٢) وقاس الشيءَ قَيْساً وقَيْاساً: أي قَدَّره على مثاله. (٣)

وأما تعريف القياس اصطلاحاً: فعرفه الأنباري في كتابه الإعراب في جدل الإعراب بأنه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.)) (٤)

أركان القياس

للقياس أربعة أركان وهي على النحو التالي:

أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة. (٥)

أقسام القياس

القياس في العربية أربعة أقسام وهي كما يلي:

حمل فرع على أصل، حمل أصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد. (٦)

الاتساع في القياس

١. (جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان)

وفي المسألة السادسة عشرة اتجه الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسود خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضُهُ، وهذا الشعر ما أسودُهُ، واحتجوا لذلك بالقياس:

فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب

(١) لسان العرب، ابن منظور ٦/١٨٧

(٢) مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي ٢٣٢

(٣) معجم الوسيط ٧٧٠

(٤) الاقتراح، السيوطي ٩٤ عن الإعراب في جدل الإعراب، الأنباري ٤٥

(٥) الاقتراح، السيوطي ٩٦

(٦) الاقتراح، السيوطي ١٠١. ١٠٧

سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والصفهبة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها. (١).

٢. (جواز تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها)

وفي المسألة العشرين رأى الكوفيون أنه يجوز "طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِيلاً"، ولقد احتجوا على جواز التقديم بالقياس: حيث قاسوا "ما" وجعلوها بمنزلة لم ولن ولا؛ لأنّ "ما" نافية ولم ولن ولا حروف نفي وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو "زيداً لم أضرب، وعمراً لن أُكْرِم، وبشرّاً لا أُخْرِجُ" فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما. (٢).

٣. (جواز العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر)

وفي المسألة الثالثة والعشرين اتجه الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر منه عمل "إنّ" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إنّ زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان". وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن.

ولقد كانت حجّتهم على جواز العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر القياس:

فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو "لا رجلٌ وامرأةٌ أفضلُ منك" فكذلك مع "إنّ" لأنها بمنزلتها، وإن كانت إنّ للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، وقالوا كذلك يدل على الجواز أنّنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أنّ "إنّ" لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسدُ أن لو قلنا إنّ "إنّ" هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً. (٣)

٤. (جواز زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ)

وفي المسألة الخامسة والعشرين رأى الكوفيون أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكنّ" كما يجوز في خبر إنّ، نحو "ما قام زيدٌ لكنّ عمراً لقائم"، واحتجوا على أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكنّ" بالقياس: وقالوا: إنّ الأصل في "لكنّ" إنّ، زيدت عليها لا والكاف؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، كما زيدت

(١) الإصناف، الأنباري ١/١٤٩ - ١٥١

(٢) الإصناف، الأنباري ١/١٧٢

(٣) الإصناف، الأنباري ١/١٨٥ - ١٨٦

عليها اللام والهاء في قول الشاعر: (١)

لِهِنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ ... عَلَى هَنْوَاتٍ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولُهُنَّ

فزاد اللام والهاء على إنَّ، فكذلك ههنا: زاد عليها لا والكاف؛ فإن الحرف قد يُوصَلُ في أوله وآخره، فما وصل في أوله نحو "هذا وهَذَاكَ" وما وصل في آخره نحو قوله تعالى: {فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} (٢) وكذلك على حسب قولهم: إنَّ قول العرب "كم مَالُكَ" إنها "ما" زيدت عليها الكاف، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، كما زيدت اللام على "ما" ثم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا: "لم فعلت كذا؟"

قال الشاعر: (٣)

يا أبا الأسود لم أسلمتني ... لهموم طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ

وقال بعض العرب في كلامه -وقد قيل له: منذ كم فَعَدَّ فلان؟- فقال: "كمنذ أَخَذتَ في حديثك" فزاد الكاف في "منذ"؛ فدل على أن الكاف في كم زائدة، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأَقْطَ؟ فقال: كَهَيِّنٍ، أي: يسير سَهْلٍ، فيزيدون الكاف، فكذلك ههنا: زيدت لا والكاف على إنَّ وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفًا واحدًا، كما قالوا "لن" وأصلها لا أن، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال، فصارت حرفًا واحدًا، فكذلك ههنا، وبل أولى، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طرق الأولى.

وقالوا: ولا يجوز أن يقال "إنه لو كان أصلها لا أن؛ لما جاز أن يقال: أما زيدًا فلن أضرب؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها؛ لأننا نقول: إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب، ألا ترى أن "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع "لا" ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال "زيدًا هلاً ضربت"؟ فكذلك ههنا.

(١) أنشد ابن منظور هذا البيت "ل ه ن" ثاني بيتين، ونسب روايتهما إلى الكسائي، ولم يعزهما إلى قائل معين، والبيت السابق عليه قوله:

وي من تباريح الصباة لوعة ... قتيله أشواقِي، وشوقي قتيلها

وأنشد بيتًا آخر يشترك مع بيت الشاعر في صدره، ولم يعزه إلى معين أيضًا، وهو بتمامه هكذا:

لهنك من عبسية لوسيمة ... على كاذب من وعدّها ضوء صادق

(٢) [مریم: من الآية ٢٦]

(٣) هذا البيت في مغني اللبيب "رقم ٤٩٩ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد"، وأنشده البغدادي في خزنة الأدب "٢/ ٥٣٨" أثناء

شرحه للشاهد رقم ٤٣٦ من شواهد الكافية، والبيت من شواهد ابن يعيش "ص ١٢٨٧" وشرح الكافية للرضي "ش ٥١٦" وشرحه

للبيدادي في الخزنة "٣/ ١٩٧" وهو أيضًا من شواهد الرضي في شرح الشافية "ش ١١٠" وشرحه البغدادي بإيجاز "ص ٢٢٤" بتحقيق محمد

محي الدين عبد الحميد"

والذي يدل على أن أصلها إنَّ قولهم: إنَّه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إنَّ؛ فدلَّ على أن الأصل فيها إنَّ زيدت عليها لا والكاف؛ فكما يجوز دخول اللام في خبر إنَّ؛ فكذلك يجوز دخولها في خبر لكن. (١)

٥. (جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه)

وفي المسألة السابعة والعشرين اتجه الكوفيون إلى أن "عليك، ودونك، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو "زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك"، واحتجوا على أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه بالقياس، وقالوا: أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ومثلوا بقولهم "عليك زيدًا" أي الزم زيدًا، وإذا قلت "عندك عمرا" أن تناول عمرا، وإذا قلت "دونك بكرًا" أي خذ بكرًا، ولو قلت "زيدًا الزم، وعمرًا تناول، وبكرًا خذ" فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه. (٢)

٦. (جواز حاشي في الاستثناء كونها فعل)

وفي المسألة السابعة والثلاثين رأى الكوفيون أنّ "حاشي" في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، واستدلوا على أنّ حاشي فعل قولهم: إنَّ لام الخفض تتعلق به، كما جاء في قول الله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٣) وقالوا إنّ حرف الجر إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

ومن الكوفيين من احتج على فعلية حاشي بقولهم إنَّه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، حيث قالوا في حاشي لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القراء {حَاشَ لِلَّهِ} بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف؛ فأروا أنّه دليل على فعليته. (٤)

٧. (جواز جر الاسم إذا فصل بينه وبين "كم" الخبرية بالظرف أو الجار والمجرور)

وفي المسألة الحادية والأربعين اتجه الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضًا، نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ؟، واحتجوا على جواز جر التمييز إذا فصل بين "كم" الخبرية وتمييزها بقولهم: إنَّه يكون مخفوضًا واستدلوا كذلك بالقياس؛ حيث قالوا إنّ خفض الاسم بعد "كم" في الخبر بتقدير "من" ومثلوا لذلك بقولهم: "كم رجلٍ أكرمت، وكم امرأةٍ أهنت" كان التقدير فيه: كم من رجلٍ أكرمت، وكم من امرأةٍ أهنت؛ وقالوا إن المعنى

يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٢٠٨. ٢١٤.

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) [سورة يوسف: ٣١]

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/٢٧٨، ٢٨٠.

ينبغي أن يكون الاسم مخفوضًا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده. (١)

٨ . (جواز مجيء "كلا" و"كلتا" مثنيان لفظًا ومعنى)

وفي المسألة الثانية والستين رأى الكوفيون أنّ "كلا، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كل" فحَقَّقَت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان"، والعمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، وكانت حجتهن أنّ "كلا" و"كلتا" مثنيان لفظًا ومعنى وأنّ الألف فيهما للتثنية القياس فقالوا: الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك: "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كليهما، ومررت بالمرأتين كليهما" ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصًا، ورحًا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو "رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما" فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف "الزيدان، والعمران" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية. (٢)

٩ . (جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا)

وفي المسألة الثالثة والستين اتجه الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها"، واحتجوا على أن تأكيد النكرة جائز بالقياس؛ وقد قالوا إنّ اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت "قعدت يومًا كلّه، وقمت ليلة كلّها" صح معنى التوكيد. (٣)

١٠ . (جواز إظهار "أن" المصدرية بعد "لكي" وبعد حتى)

وفي المسألة الثمانين رأى الكوفيون أنه يجوز إظهار "أن" بعد "لكي" نحو "جئت لكي أن أكرمك" فنصب "أكرمك" بكي، "وأن" توكيد لها، ولا عمل لها، وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك "جئت لكي أن أكرمك" اللام، وكي وأن توكيدان لها، وكذلك أيضًا يجوز إظهار "أن" بعد حتى. وكانت حجتهن على أنه يجوز إظهار "أن" بعد كي القياس؛ وذلك في قولهم إنّ "أن" جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ فدخلت "أن" توكيدًا لها، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ كما استدلوا بقول رؤبة:

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٣٠٣-٣٠٥

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٣٩، ٤٤٠

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٥١-٤٥٤

قد يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجافي ... بغير لا عَصْفٍ ولا اضْطِرَافٍ (١)
فأكد "غير" بلا؛ لاتفاقهما في المعنى، ولهذا قالوا: إن العمل لكي، وأن لا عمل لها؛ لأنها دخلت توكيدا
لها، وكذلك أيضًا قالوا: إنَّ العمل للام في قولك "جئت لكي أن أكرمك" لأن كي وأن تأكيدان للام،
ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك؛ فقد قالوا: لا إن ما رأيتُ مثل زيد، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من
حروف الجحد للمبالغة في التوكيد، فقالوا كذلك ههنا. (٢)

١١. (جواز قول "كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزُّبُورِ فإذا هو إياها"
وفي المسألة التاسعة والتسعين رأى الكوفيون أنه يجوز أن يقال "كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من
الزُّبُورِ فإذا هو إياها"، واحتجوا على جواز "فإذا هو إياها" بالقياس فقالوا: إنما قلنا ذلك لأن "إذا" إذا
كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ؛ لأنها بمعنى
وجدت.

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين: إنَّ "هو" في قولهم "فإذا هو إياها" عماد،
ونصبت "إذا لأنها بمعنى وَجَدْتُ. (٣)

١٢. (جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها)
وفي المسألة الثامنة بعد المئة اتجه الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، واحتجوا
بالقياس على نقل همزة الوصل إلى الساكن قبلها؛ لأنها همزة متحركة؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن
قبلها كهمزة القطع في قولهم "من ابوك، وكم ابلك" وما أشبه ذلك.

واستدلوا على صحة كلامهم ما قالته العرب في "وَاحِدِ اثْنَانِ" فيكسرون الدال من "وَاحِدِ" وقالوا أيضًا
قد أجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة "اثنان" عليها لالتقاء الساكنين، ولا
خلاف أن همزة "اثنان" همزة وصل، فأروا بأنَّ هذا دليل على صحة ما ذهبوا إليه. (٤)

١٣. (جواز مد المقصور في ضرورة الشعر)
وفي المسألة التاسعة بعد المئة رأى الكوفيون أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو
الحسن الأخفش من البصريين، واستدلوا على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر بالقياس فقد قالوا إنه
يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة

(١) العصف ومثله الاعتصاف: الطلب والحيلة، تقول: عَصَفَ فلان يعصف عصفاً - من مثال ضرب يضرب ضرباً. الإنصاف ٥٨١/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٨٢، ٥٨١، ٥٧٩/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٧٠٤ - ٧٠٢/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٧٤٢، ٧٤١/٢

والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف؛ واحتجوا على إشباع الضمة بقوله: (١)

كأن في أنباها القرنفول

أراد "القرنفل" وإشباع الكسرة

وكقول الشاعر: (٢)

لا عهد لي بينضالٍ أصبحت كالشن البال

أراد بينضالٍ، وإشباع الفتحة كقوله:

أقول إذ خرت على الكلكال

أراد الكلكل. (٣) فقالوا إذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف

المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود. (٤)

١٤ . (جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً)

وفي المسألة العشرين بعد المئة اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو "تصبب زيد عرقاً، وتفقق الكبش شحماً": فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين، واحتجوا على تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً بالقياس فقالوا لأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفية، وقالوا إنَّ الفعل لما كان متصرفاً نحو: "ضرب زيد عمراً" - جاز تقدم معموله عليه نحو "عمراً ضرب زيد". (٥)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد ابن منظور في اللسان "ق ر ن ف ل" رجزين كل واحد منهما يشتمل على هذا البيت مع

مغايرة طفيفة، أما أول الرجزين فقول الراجز:

وا، بأبي ثغرك ذاك المعسول ... كأن في أنباها القرنفول

وأما الثاني فقول الآخر:

خود أناة كلمهاة عطبول ... كأن في أنباها القرنفول

و"القرنفول" هو القرنفل الذي ورد في قول امرئ القيس:

إذا التفت نحوي تَضَوِّعَ ريجها ... نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

(٢) من الرجز، وقد أنشده ابن منظور "ن ض ل" غير معزو، والنبضال: مصدر "ناضله يناضله" إذا باراه في الرمي، و"الشن" القرية

الصغيرة، والبال: أي البالي.

(٣) الإنصاف، الأنباري ١٧/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢/٧٤٥، ٧٤٩

(٥) الإنصاف، الأنباري ٢/٨٢٨ - ٨٣٠

التضييق في القياس

١ . (أولى العاملين بالعمل في التنازع إعمال الفعل الأول)

وفي المسألة الثالثة عشرة اتجه الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، واحتجوا على أن إعمال الفعل الأول أولى بالقياس فقالوا: إنّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا قالوا إنه لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا وقعت مبتدأة، نحو "ظننت زيدًا قائمًا" بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو "زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت" وكذلك قالوا لا يجوز إلغاء "كان" إذا وقعت مبتدأة نحو "كان زيد قائمًا" بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو "زيد كان قائم" فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل والذي يؤيد أنّ إعمال الفعل الأول أولى من الثاني قولهم إذا أعملت الثاني أدّي إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم. (١)

٢ . (منع تقديم خبر "ليس" عليها).

وفي المسألة الثامنة عشرة رأى الكوفيون أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المُبَرِّد من البصريين.

واحتجوا على عدم جواز تقديم خبر ليس عليها بالقياس وذلك بقولهم: إنّ "ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أحرّيت "كأن" مجراه لأنها متصرفة، فمثلوا للفعل المتصرف بقولهم: كان يكون فهو كائن وكن، كما في: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف علمه؛ فلهذا لا يجوز تقديم خبره عليه.

وكذلك قاسوا "ليس" على "ما"؛ لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس، على أن من النحويين من يُعَلِّبُ عليها الحرفية، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال: "ليس الطيب إلا المسك" فرفع الطيب والمسك جميعاً، وكذلك حكى أن بعض العرب قيل له: فلان يتهدّدك، فقال: "عليه رجلاً ليسي" فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن

(١) الإنصاف، الأنباري ١/ ٨٦، ٨٧.

يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال في لست "لَيْسْتُ" ألا ترى أنك تقول في صَيْدِ البعيرِ "صَيْدَ البعيرِ" فلو أدخلت عليه التاء لقلت "صَيْدْتُ" فرددته إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يرد ههنا إلى الأصل -وهو الكسر- دلّ على أن المغلّب عليه الحرفية، لا الفعلية، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها "ما"؛ فلا يعملون ليس في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي؛ فيقولون: ليس زيد منطلق، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موعلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأن الخبر محدود فلا يتقدم على الفعل الذي جحدته. (١)

٣. (وجوب نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجدَ معها ظرف مكرر)

وفي المسألة الثالثة والثلاثين اتجه الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: "في الدار زيد قائماً فيها"، وكانت حجتهم على أن النصب واجب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر القياس فقالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب، وذلك لأن الفائدة في الظرف الثاني في قولك: "في الدار زيد قائماً فيها" إنما تحصل إذا حملناه على النصب، لا إذا حملناه على الرفع، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلغ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا "في الدار زيد قام فيها" فإنه تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة. (٢)

٤. (منع صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر)

وفي المسألة التاسعة والستين رأى الكوفيون أنّ "أفعل منك" لا يجوز صرّفه في ضرورة الشعر، وكانت حجتهم في عدم جواز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر القياس عندما قالوا: إنّ "من" لما اتصلت بأفعل منعت "من" صرفه لقوة اتصالها به، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد، نحو "زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد، والزيدان أفضل من العمرين، والزيدون أفضل من العمرين"؛ فدل على قوة اتصالها به؛ فلهذا قالوا: لا يجوز صرفه.

واحتجوا أيضاً بعدم جواز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر بقولهم إنّ "من" تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلاّن من دلائل الأسماء، فاستغني بأحدهما عن الآخر. (٣)

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٦٠-١٦٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٢٥٨، ٢٥٩ (٣) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٨٨، ٤٨٩

٥. (منع "كي" من أن تأتي حرف جر)

وفي المسألة الثامنة والسبعين اتجه الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض، واحتجوا بعدم جواز كون "كي" حرف خفض بقولهم إنَّ "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء.

واستدلوا أيضاً على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك: "جئتك لكي تفعل هذا" وقالوا إنَّ اللام على أصل البصريين حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وذكروا قول مسلم بن معبد الوالبي: (١)

فلا والله ما يُلْفَى لما بي ... ولا لِلِمَا بِهِمْ أبداً دواء

فجعلوه من الشاذ الذي لا يُعْرَج عليه ولا يُؤخذ به بالإجماع.

وكذلك قالوا: لا يجوز أن يقال: "الدليل على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر؛ فيقال: كَيْمَه، كما يقال: لِمَه" فبرروا لذلك بقولهم: مَه من كَيْمَه ليس لكي فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع نصب؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يُفْهَم؛ يقول القائل: أقوم كي تقوم، فيسمعه المخاطب ولم يفهم "تقوم" فيقول: كَيْمَه؟ يريد كي ماذا، والتقدير: كي ماذا تفعل، ثم حذف، فَمَه: في موضع نصب، وليس لكي فيه عمل. (٢)

وأما ما يخص الردود على الشبهات المتعلقة بالقياس الكوفي فتكون على النحو التالي:

١. تخطئة القول بأن الكوفيين يقيسون على الشاذ والدليل على ذلك ما قالوه في المسألة الثامنة والسبعين

من مسائل الإنصاف [هل يجوز أن تأتي ((كي)) حرف جر؟]

فقد ذهب الكوفيون إلى أن ((كي)) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن تكون حرف جر.

(١) هذا البيت من كلمة لمسلم بن معبد الوالبي يقوفاً في ابن عمه عمارة بن عبيد الوالي، والبيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٣٠٢" وفي أوضح المسالك "رقم ٤٠٧" والأشعوري "رقم ٨١٢" وابن جنبي في سر الصناعة "رقم ٢١٥ في ١/٢٨٣" ورضي الدين في باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "١/٣٦٤ بولاق" كما شرحه العيني "١٠٢/٤"

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢/٥٧٠ . ٥٧٢

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن ((كي)) لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأن ((كي)) من عوامل الأفعال، لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك: ((جئتك لكي تفعل هذا))؛ لأن اللام على أصلكم حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف خفض، وأما قول الشاعر:

فلا والله ما يُلْفَى لِمَا بي ولا لِمَا بهم أبداً دواءً

فمن الشاذ الذي لا يُعْرَج عليه ولا يُؤخذ به بالإجماع. (١)

وقال شوقي ضيف بعدما عرض موقف الفراء من كلام بعض العرب فقال: ((فهو قد يخطئهم، وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمناً بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية، وإذن فما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطئ العرب بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم، حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة)). (٢)

وهذا هو الفراء لا يقيس على المسموع من كلام العرب أحياناً ولا يجيزه ولا يستحسنه، قال عن ((عسى زيد قائماً)) إنه لم يجيء إلا في ((عسى الغوير أبوساً)) و الفراء لا يقيس ولا يحسن ولا يجيز عسى إلا مع أن وأجازها في عسى الغوير أبوساً لأنها مثل.

وفي قُرى جمع قرية يقول الفراء: ((إنه جاء على غير قياس بضم القاف وكان ينبغي أن تجمع قراء))

وحجته في ذلك ما سمع من كلام العرب فهو يقيس قرية على ركة وشكوة، فجمعها ركاء وشكاء (٣)

أ. موقف الكسائي والفراء من بعض القراءات كانا يخطئان بعض القراءات الشاذة، ويصفانها بالقبح، على رغم أن من كان قبلهم من البصريين يوجهون القراءات ويؤولونها على ما يتناسب مع

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٧١، ٥٧٠/٢

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف ٢١٨

(٣) تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور ١٠٥/٢٨

أقيستهم وهذا الأمر كثير عند سيويوه و الأخفش يقول شوقي ضيف : ((الأخفش كيف كان يوجه القراءات التي لا تجري على مقاييس مدرسته، وليس في كتاب سيويوه تخطيط واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها، وقد صرح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه، إذ قال: إن القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة ويظهر أن الكسائي هو الذي بدأ تخطيط القراءة، إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ليقول: إن الكسائي كان لا يميز القراءة بهذا الحرف أو ذلك)) (١) وأما الفراء فكان موقفه واضحاً في معانيه من خفض الأرحام على الضمير في قوله تعالى: ((الذي تساءلون به والأرحام)) بأن الأمر قبيح قال الفراء في معانيه: ((كقوله بالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه)) (٢) ونرى أن هذه القراءة قراءة حمزة وقتادة والأعمش إلا أنها خالفت القياس فرفضها وقبحها مع أنه جاء عطف الظاهر على المضممر كثيراً في الشعر ولكن لم يقيسوا على ما جاء في الشعر ورأى الفراء أنها لا يقاس عليها، وكان يصرح بأنه لا يشتهي بعض القراءات لأنها شاذة يقول عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ ﴾ (٣) ((ويقرأ (سُرِّق) ولا أشتهيها لأنها شاذة)) (٤).

ونجد أن الكوفيين لم يقيسوا على قراءة نافع وابن كثير ورواية أبي بكر عن عاصم عمل (إن) المخففة من الثقيلة حيث ذهب الكوفيون إلى أن (أن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل. وكان حجة البصريين قوله تعالى: (وإن كُلاً لما ليوفيههم ربك أعمالهم) (٥) في قراءة من قرأ بتخفيف (إن) وتشديد (لما). (٦) وقال الكوفيون: لا يجوز تقديم المضممر على المظهر (٧)

على الرغم من أنه جاء في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب وأشعارهم، وأما ما جاء في كتاب الله

-
- (١) المدارس النحوية، شوقي ضيف ١٥٧
(٢) معاني القرآن، الفراء ٢٥٢/١
(٣) [سورة يوسف آية ٨١]
(٤) معاني القرآن، الفراء ٥٣/٢
(٥) نزهة الألباء، الأنباري ٣٩
(٦) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٥، ١٩٦
(٧) الإنصاف، الأنباري ١/٢٥١

فقوله تعالى: "فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى" (١) وأما ما يخص كلام العرب فسندكره في موضعه.

و قد ترك الكوفيون سماع قراءة من القراءات في المسألة الثالثة والثلاثين من مسائل الإنصاف [ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجد معها ظرف مكرر]

حيث ذهب الكوفيون بأنه يجب النصب، وذهب البصريون بأنه يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، واستدل البصريون بقراءة الأعمش (٢) في قوله تعالى: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٣)

وأما ما قيل في المسألة الستين من مسائل الإنصاف في [الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر. (٤) وقد حدد الكوفيون جواز الفصل في الضرورة الشعرية فقط مع أنّ هناك قراءة سبعة لابن عامر جاءت بالفصل وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (٥) وفي قراءة أخرى في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلَهُ﴾ (٦) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في كتاب الله تعالى.

ب . موقف الكوفيين من الحديث الشريف فكانوا في ذلك كالبصريين لم يحتجوا به (٧) واستمر

(١) [سورة طه آية ٦٧]

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٥٨/١، ٢٥٩،

(٣) [سورة الحشر آية ١٧]

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٢٧/٢

(٥) [سورة الأنعام ١٣٧]

(٦) [سورة إبراهيم ٤٧]

(٧) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديره ١٦١

ذلك بعدهم حتى جاء ابن مالك وبعض معاصريه ممن فتحوا باب الاستشهاد بالحديث وقد أنكر أبوحيان على ابن مالك وبيّن موقف العلماء الأوائل من الاستشهاد بالحديث قائلاً: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نخاة الأقاليم كنجاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان لأمرين: أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى.

والأمر الثاني: أن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو.»(١)

ج. موقف الكوفيين من كلام العرب ليس كما قيل عنهم أنهم يقيسون على الشاهد الواحد، فإنهم لم يجوّزوا إعمال صيغ المبالغة رغم أن الشواهد كثيرة في كلام العرب، وسأود أمثلة من كتاب سيبويه على إعمال صيغ المبالغة عمل فعلها فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً ومن الأمثلة ما يلي:

ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعلٍ، قول ذي الرمة:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ ... مَتَى يُرَمَّ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

وكذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

قَلَى دِينَهُ وَأَهْتَاكَ لِلشَّقْوَى إِهْمَا ... عَلَى الشَّقْوَى إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيَّوْجُ

وقول القلائخ:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا ... وَلَيْسَ بولَاجِ الحَوَالِفِ أَعْقَلَا

وسمعنا من يقول: (أَمَا العَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ .) وقال:

بَكَيْتُ أَخَا اللأواءِ يَحْمَدُ يَوْمَهُ ... كَرِيمٌ، رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

(١) الاقتراح، السيوطي ٥٢، ٥٣

وأيضاً ما قاله أبو طالب بن عبد المطلب:

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانِجَا ... إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

وقد جاء في فَعَلٍ وليس في كَثْرَةِ ذلك، قال، وهو عمرو بن أحمَر:

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَّحٌ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ

وقيل: " إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَأَنَّكَهَا " .

وَفَعِلٌ أَقْلٌ مِنْ فَعِيلٍ بكَثِيرٍ. (١)

ونجد أنّ بعض الكوفيين لم يقيسوا على كلام العرب وهذا يتضح في المسألة التاسعة من مسائل الإنصاف ((القول في تقديم الخبر على المبتدأ)) حيث إن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ، وأما البصريون فقد جَوَّزُوا تقديم الخبر على المبتدأ، وحجتهم في ذلك بأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارها، فأما ما جاء في كلامهم قولهم: ((فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ المِثِّ)) و((مَشْنُوَةٌ مَنْ يَشْنُوكُ)) وحقى سيبويه ((تميميُّ أنا)) وما قيل في تقديم الخبر على المبتدأ من أشعار العرب ما قاله الفرزدق: (٢)

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعاد

وقد عوّل الكوفيون على قاعدة توجيهية حيث تقول لا يجوز تقديم المضمرة على المظهر رغم أنه جاء كثيراً في كلام العرب. (٣)

٢ . لو أن الكوفيين لا يملكون قياساً وكانت أقيستهم مشوشة ومضطربة كما يزعم بعض البصريين، لما تبعهم أحد من أنصار المذهب البصري ففي الإنصاف سبع عشرة مسألة وافق بعض أئمة البصرة المذهب الكوفي، ولم يذهبوا إلى قول البصريين وهذه المسائل على النحو التالي:

وافق أبو الحسن الأخفش وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد الكوفيين في المسألة السادسة على أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه نحو: "أمامك زيد، وفي الدار عمرو". (٤)

(١) الكتاب، سيبويه ١/ ١١٢.١١٠

(٢) الإنصاف، الأبياري ١/ ٦٥، ٦٦

(٣) الإنصاف، الأبياري ١/ ٢٥١

(٤) الإنصاف، الأبياري ١/ ٥١

ووافق علي بن عيسى الرماني من البصريين الكوفيين في المسألة السابعة على أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك". (١)

وكذلك وافق أبو العباس المبرد من البصريين الكوفيين في المسألة الثامنة عشرة على أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها. (٢)

وأيضاً وافق أبو الحسن الأخفش من البصريين الكوفيين في المسألة الثانية والثلاثين على أن الفعل الماضي يقع حالاً. (٣)

ووافق أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين الكوفيين في المسألة الرابعة والثلاثين على أن العامل في نصب المستثنى هو "إلا". (٤)

وكذلك وافق أبو إسحاق الزجاج من البصريين الكوفيين في المسألة السادسة والثلاثين على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: ((إلا طعامك ما أكل زيد)). (٥)

ووافق أبو العباس المبرد الكوفيين في أنّ حاشا في الاستثناء فعل والمسألة السابعة والثلاثون في الإنصاف. (٦)

ووافق يونس بن حبيب البصري، وأبو الحسن ابن كيسان الكوفيين في المسألة الثانية والخمسين على

-
- (١) الإنصاف، الأنباري ٥٦/١
 - (٢) الإنصاف، الأنباري ١٦٠/١
 - (٣) الإنصاف، الأنباري ٢٥٢/١
 - (٤) الإنصاف، الأنباري ٢٦١/١
 - (٥) الإنصاف، الأنباري ٢٧٣/١
 - (٦) الإنصاف، الأنباري ٢٨٠. ٢٧٨/١

أنه يجوز أن تُلقى علامة الندبة على الصفة ومثال ذلك ((وازيد الظريفاه)).(١).

ووافق الكوفيين أبو العباس المبرد من البصريين في المسألة الخامسة والخمسين في الإنصاف على أنّ واو
رُبّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها.(٢)

ووافق الكوفيين أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين في المسألة
الرابعة والستين على أنّ واو العطف تجيء زائدة.(٣)

ووافق الكوفيين أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم ابن برهان من البصريين في المسألة
السبعين على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.(٤)

ووافق الكوفيين أبو العباس المبرد من البصريين في المسألة الحادية والثمانين في الإنصاف على جواز جواز
مجيء "كما" بمعنى "كيما" وينصبون بها ما بعدها.(٥)

ووافق الكوفيين أبو الحسن الأخفش من البصريين في المسألة السابعة والتسعين في الإنصاف على أنّ الياء
والكاف في "الولاي، ولولاك" في موضع رفع.(٦)

ووافق أبو الحسن ابن كيسان الكوفيين في المسألة الثامنة والتسعين في الإنصاف على أنّ الكاف والهاء
والياء من "إياك وإياه وإيأي" هي الضمائر المنصوبة وأنّ "إيا" عماد.(٧)

(١) الإنصاف، الأنباري ٣١٤/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ١٧٦/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٥٦/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٩٣/٢

(٥) الإنصاف، الأنباري ٥٨٥/٢

(٦) الإنصاف، الأنباري ٦٨٧/٢

(٧) الإنصاف، الأنباري ٦٩٥/٢

٣ . ظهر أنّ الكوفيين لم يقيسوا إلا على كلام العرب مثل ما فعل البصريون، وكلا المذهبين أخذ من مصدر واحد وهو العرب الفصحاء والذي نزل القرآن بلغتهم فمصادرهم واحدة، وإن اختلفوا فيمن يأخذون منهم في درجة الفصاحة والكثرة؛ ولكن ذلك الاختلاف ليس مما يضيف عليهم فروقاً متباينة، تؤدي إلى الخلل في اللغة والنحو، فقد أخذ الكسائي ممن أخذ عنهم الخليل، واستشهد الفراء بأبيات عربية فصيحة، كما استشهد قبله بأغلبها سيويه، وتلمذ الكوفيون على البصريين، كما تتلمذ بعض البصريين على الكوفيين، فهذا أبو زيد الأنصاري مصدر روايته في نواته المفضل الضبي الكوفي^(١) وقيل عن المفضل الضبي: ((وكان عالماً بالشعر، وهو أوثق من روى الشعر من الكوفيين ... وقد روى عنه أبو زيد الأنصاري))^(٢)، وقال أبو حيان في شرح التسهيل: ((كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليها)).^(٣)

٤ . أننا نجد أنّ كثيراً من الشواهد القرآنية أو من كلام العرب تأتي مخالفة لقياس البصريين، وكان البصريون يذهبون إلى التقدير والتأويل ليجعلوا الأمثلة تتناسب مع أقيستهم ويتعدون عن الظاهر القريب الذي قد فطن إليه الكوفيون أحياناً، ولهذا ترى البصريين يتفكرون من أجل إخضاع الأمثلة لأصولهم وأقيستهم، وهذا فيه تضيق للفكر الإنساني عن الإبداع، وفي بعض المسائل نجد البصريين لا يوافقون الكوفيين في مسألة من المسائل فيتسع الجدل بصورة غير منطقية، وأنا لا أتحدث هنا عن حالات فردية لأننا نجد بصرياً يتبع الكوفيين في مسألة من المسائل؛ ولكن أقصد الفكر العام للمذهب البصري، وينكشف الأمر بشكل شفاف في مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري الذي وافق الكوفيين في سبع مسائل من أصل إحدى وعشرين والمئة، وهذا فارق شاسع مما يدل على عدم العدل مع أنّ كثيراً من المسائل يكون الحق فيها مع الكوفيين عند العقلاء من غير المتعصبين، والقضية نفسها في التبيين للعكبري فقد وافق الكوفيين في مسائل قليلة، ومثل ذلك في كتاب ائتلاف النصرة وكأنهم لا يعلمون أنّ المجتهد إذا اجتهد وأخطأ فله أجر والمجتهد المصيب له أجران؟ وأين هم من القول

(١) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديره ٤٣٥ ونزهة الألباء، الأنباري ١٠٢

(٢) مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي ١١٦

(٣) المزهر، السيوطي ١٥٣/١

المشهور عن الشافعي؟ رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب.

٥ . اتَّهام الكوفيين بأنهم لا يستخدمون المنطق والعقل في المنهج الخاص بهم، وهذه تهمة قد لا تصح وممن قال بها الأستاذ مصطفى السقا حين قارن بين مدرستي البصرة والكوفة قائلاً: ((أول المنهجين منهج علماء البصرة، رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وهم يعتمدون على القياس العقلي ويفسرون الظواهر غالباً تفسيراً عقلياً محضاً بدون نظر إلى طبيعة اللغة، ويتكلفون الحدود والقضية المنطقية في تعبيرهم، وثاني المنهجين منهج علماء الكوفة ورأسهم علي بن حمزة الكسائي النحوي، شيخ القراء في مدينة السلام، وهؤلاء لا يسرفون في القياس إسراف علماء البصرة، وأنهم يعولون على ما سمع من العرب وهو كثير عندهم دون إفراط في القياس، كما أنهم يفسرون الظواهر الإعرابية تفسيراً أدنى إلى طبيعة اللغة لا إلى الأقيسة المنطقية)) (١) فالأمر لا حقيقة له لأن الكوفيين يملكون منطقاً يسيرون عليه في حجاجهم وردودهم وقد قيل للرد على الكلام السابق من قبل المختار ديره حينما قال: ((وقد يزعم البعض بأن الكوفيين كانوا بعيدين عن المنطق في نحوهم، وأن البصريين هم الذين كانوا أصحاب منطق وفلسفة، ولكن من يرجع إلى كتاب الإنصاف، على الرغم من الأقوال التي نسبت للكوفيين أشك في صحتها)) (٢) .

ويعزز هذا القول قول شوقي ضيف عن منطق الكوفيين في كتاب الإنصاف حيث يقول: " ومن يرجع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يجد فيه عتاداً غزيراً من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين" . (٣)

ونجد دائماً أنّ اللاحق قد يضيف شيئاً جديداً من المعارف مما غفل عنها السابق، والتقليد لا يكون إلا لكتاب الله تعالى فإنه منزّه عن كل نقص وعن كل عيب، وأمّا العمل البشري فيعتريه النقص والانتقاد وتظهر عليه السلبيات لا محالة، وما نشاهده ونقرؤه من قوانين رياضية نراها كل يوم في تجدد مستمر، وكذلك ما نلحظه في المجال الطبي فإن الطبيب الماهر هو من يواكب كل جديد؛ لأن الطب في

(١) مقدمة في كتاب النحو العربي، د /مهدي المخزومي بقلم مصطفى السقا ص ٦، ٧ صيدا

(٢) دراسة في النحو الكوفي، مختار ديره ٤٣٤

(٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف ١٦٥

تسارع وسباق مع الزمن، وهكذا في جميع مجالات العلوم سواء كانت في المجالات اللغوية أو العلمية أو النفسية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية... إلخ، وعلم العربية ينطبق عليه ما ينطبق على العلوم الأخرى فإن العالم في العربية ليس له الحق المطلق بإعطاء نفسه حق العصمة من الخطأ، فالخطأ وارد من كل إنسان مهما كانت مكانته العلمية، والحل لتلافي تلك الأخطاء هو النقد البناء والتعديل الهادف والتصويب المتعقل، والأمر فيه سعة والله الحمد كل هذا رحمة وتيسير على الأمة بأكملها. وهناك أمر آخر ألا وهو أنه قد يخطئ المنتقد في انتقاده في مسألة ما، فالأمر لا ينتهي عند هذا الحد بل قبض الله علماء لديهم القدرة على الترجيح، يرجحون المسائل بروح العقل والمنطق والدليل بلا تحيز أو عصبية أو هوى.

المبحث الثالث: قواعد التوجيه

تعريف قواعد التوجيه في اللغة: القواعد جمع قاعدة وقواعد البيت في المختار أساسه (١) و قواعد جمع قاعدة وهي الأساس (٢)

والتوجيه مصدر للفعل وَجَّهَ وَوَجَّهَ أَي انْقَادَ وَاتَّبَعَ وَشِيءٌ مُوَجَّهٌ إِذَا جُعِلَ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَخْتَلِفُ، وَيُقَالُ: وَجَّهَتِ الرِّيحُ الْحَصَى تُوَجِّهِيهَا إِذَا سَاقَتْهُ. (٣)

قواعد التوجيه في الاصطلاح/ عرّفها الدكتور تمام حسان بقوله: "قواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم". (٤)

مواطن قواعد التوجيه:

وقد ذكر الدكتور تمام حسان مواطن قواعد التوجيه وقال عنها بأنها "ترد قواعد التوجيه أكثر ما ترد

(١) مختار الصحاح، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي ٢٥٧

(٢) مجمع الوسيط ٧٤٨

(٣) لسان العرب، ابن منظور ٥٥٨/١٣

(٤) الأصول، د/تمام حسان ٢٢١

في نوعين من أنواع كتب تراثنا النحوي: كتب الخلاف، وكتب أصول النحو، ولكنها تسنح بدرجة أقل في كتب الشروح. (١)

وسأتناول قواعد التوجيه الخاصة باتساع وتضييق الكوفيين بحسب ما جاء في الإنصاف للأنباري:
الاتساع في قواعد التوجيه:

١. اتسع الكوفيون بالقاعدة التوجيهية حينما قالوا: "عدم العوامل لا يكون عاملاً".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الخامسة على أن الابتداء ليس عاملاً في رفع المبتدأ. (٢)

٢. اتسع الكوفيون عند قولهم: "الابتداء لا يكون موجباً للرفع".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الخامسة على أن الابتداء ليس عاملاً في رفع المبتدأ. (٣)

٣. اتسع الكوفيون حينما قالوا: "حط الفروع على الأصول".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثانية والعشرين على أن (إنّ) وأحواتها لا ترفع الخبر. (٤)

٤. اتسع الكوفيون بقولهم: "يحملون الشيء على ضده كما يحملون الشيء على نظيره".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثالثة والعشرين على جواز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر

كإجماع البلدين في جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا حيث إنّ للإثبات ولا للنفي. (٥)

(١) الأصول، د/تمام جسان ٢٢٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٦/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٦/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ١٧٦/١

(٥) الإنصاف، الأنباري ١٨٦/١

التضييق في قواعد التوجيه:

١ . ضَيِّق الكوفيون حينما قالوا: "لا يجمع بين العوض والمعوض".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة العاشرة على أن لولا هي العاملة في رفع الاسم بعدها.

واستدل الكوفيون بها في المسألة السابعة والأربعين على أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء.(١)

٢ . ضَيِّق الكوفيون عند قولهم: "الإضمار قبل الذكر لا يجوز".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثالثة عشرة عن(أولى العاملين بالعمل في التنازع) قالوا: بأنّ الفعل الأول أولى بالعمل من الفعل الثاني.(٢)

٣ . ضَيِّق الكوفيون بقولهم: "أنّ خفض من خصائص الأسماء".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الرابعة عشرة على اسمية نعم.(٣)

٤ . ضَيِّق الكوفيون حينما قالوا: "النداء من خصائص الأسماء".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الرابعة عشرة على اسمية نعم.(٤)

٥ . ضَيِّق الكوفيون عندما قالوا: "التصرف من خصائص الأفعال".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الرابعة عشرة على اسمية نعم وبئس وعدم كونهما فعلين.

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٧١ و١/٣٤٣

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٨٧

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/٩٩

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/٩٩

وفي المسألة السابعة والثلاثين استدل الكوفيون بهذه القاعدة على فعلية حاشى في الاستثناء. (١)

٦ . ضيَّق الكوفيون بقولهم: "أن ليس في أمثلة الأفعال فَعِيل ألبته".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الرابعة عشرة على أن نعم وبئس اسمان وليسا بفعالين (٢)

٧ . ضيَّق الكوفيون عندما قالوا: "التصغير من خصائص الأسماء".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الخامسة عشرة على اسمية أفعال في التعجب. (٣)

٨ . ضيَّق الكوفيون حينما قالوا: "الحرف يكون عاملاً إذا كان مختصاً".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة التاسعة عشرة على أنَّ (ما) بلغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر بعدها

وإنما منصوب بحذف حرف الخفض أي منصوب بنزع الخافض. (٤)

٩ . ضيَّق الكوفيون بقولهم: "الاسم لا يتقدم صلته عليه ولا يفرق بينها وبينه".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الحادية والعشرين على أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور

عليه. (٥)

١٠ . ضيَّق الكوفيون بقولهم: "الفرع أبداً أضعف من الأصل".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثانية والعشرين على أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر؛ لأنَّ (إنَّ)

(١) الإنصاف، الأنباري ١٠٤/١ و ٢٨٠/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ١٠٤/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ١٢٧/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ١٦٥/١

(٥) الإنصاف، الأنباري ١٧٤/١

وأحواتها أشبهت الفعل فهي فرع عليه.(١)

١١ . ضيق الكوفيون عندما قالوا: " اجتماع عاملين محالٌ".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثالثة والعشرين على أن (إنّ) ليست العاملة في الخبر.(٢)

١٢ . ضيق الكوفيون عندما قالوا: "عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الرابعة والعشرين على (إنّ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ومن الكوفيين قال: (إنّ) المشددة من عوامل الأسماء و(إنّ) المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.(٣)

١٣ . ضيق الكوفيون حينما قالوا: "حروف الحروف كلها أصلية".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة السادسة والعشرين على أن اللام الأولى في (لعل) أصلية.(٤)

١٤ . ضيق الكوفيون بقولهم: "رتبة العامل قبل رتبة المعمول".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثامنة والعشرين على أن المصدر فرع على الفعل.(٥)

١٥ . ضيق الكوفيون عندما قالوا: "رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثامنة والعشرين على أن المصدر فرع على الفعل؛ لأن المصدر

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٧٦

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٨٦

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٦

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/٢١٩

(٥) الإنصاف، الأنباري ١/٢٣٦

تأكيداً للفعل.(١)

١٦ . ضيق الكوفيون بقولهم: "تقدم المضمرة على المظهر لا يجوز".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الحادية والثلاثين على عدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو: (راكباً جاء زيد). (٢)

١٧ . ضيق الكوفيون حينما قالوا: "الفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في المستثنى".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الرابعة والثلاثين على أن إلا هي عاملة النصب في المستثنى. (٣)

١٨ . ضيق الكوفيون بقولهم "الحروف لا يدخلها الحذف".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة السابعة والثلاثين على أن حاشى فعل. (٤)

١٩ . ضيق الكوفيون بقولهم "الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثامنة والثلاثين على جواز بناء غير على الفتح في كل موضع. (٥)

٢٠ . ضيق الكوفيون بقولهم "المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثامنة والأربعين على جواز ترخيم المضاف وإيقاع الترخيم في آخر

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٣٦/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٦١/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢٨٠/١

(٥) الإنصاف، الأنباري ٢٨٧/١

المضاف إليه.(١)

٢١ . ضيق الكوفيون بقولهم "الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثانية والخمسين على جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة كما أجمع البلدان على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه.(٢)

٢٢ . ضيق الكوفيون عندما قالوا: "حرف العطف لا يجوز الابتداء به".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الخامسة والخمسين على أن واو ربّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها.(٣)

٢٣ . ضيق الكوفيون حينما قالوا "لا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة السادسة والستين على عدم جواز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر؛ لأن (من) في (أفعل منك) تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة؛ فكذا لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة.(٤)

٢٤ . ضيق الكوفيون بقولهم: "عوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثامنة والسبعين على أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٣٤٩

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٣٦٥

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/٣٧٧

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٨٩

أن تكون حرف خفض.(١)

٢٥ . ضيق الكوفيون حينما قالوا: "حرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثامنة والسبعين على أن (كي) لا تكون حرف خفض لدخول حرف الخفض اللام عليها.(٢)

٢٦ . ضيق الكوفيون بقولهم: "ما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثانية والثمانين على أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير(أن)؛ إذ لو كانت أن مقدرهً لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر.(٣)

٢٧ . ضيق الكوفيون حينما قالوا: "حذف الزائد أولى من الأصل".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثالثة والتسعين على أن المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع هي تاء المضارعة الزائدة لا التاء الأصلية.(٤)

٢٨ . ضيق الكوفيون بقولهم "الزائد أضعف من الأصل والأصل أقوى من الزائد".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثالثة والتسعين على أن المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع هي تاء المضارعة الزائدة لا التاء الأصلية.(٥)

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٧٠/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٧١/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٥٩٤/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٦٤٨/٢

(٥) الإنصاف، الأنباري ٦٤٨/٢

٢٩ . ضيق الكوفيون عندما قالوا: "حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الثالثة والتسعين على أن المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع هي تاء المضارعة الزائدة لا التاء الأصلية. (١)

٣٠ . ضيق الكوفيون بقولهم: "الساكن لا يبدأ به".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الخامسة والمئة على أن همزة بين بين ساكنة. (٢)

٣١ . ضيق الكوفيون حينما قالوا: "الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة الحادية عشرة ومئة على أن حذف علامة التأنيث من نحو (طالق، وطامث، وحائض، وحامل) لاختصاص المؤنث بها وعدم اشتراك المذكر معها. (٣)

٣٢ . ضيق الكوفيون بقولهم: "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها".

واستدلوا بهذه القاعدة في المسألة السابعة عشرة ومئة على أن (إنسان) مأخوذة من النسيان. (٤)

خلاصة القول في قواعد التوجيه نجد أن الكوفيين قد ضيقوا فيها أكثر مما اتسعوا وهذا الأمر جاء معاكساً لرأيهم في الأصول سواء كان ذلك في السماع أو القياس حيث كان الاتساع هو الغالب على أحكامهم.

وقد ضيق الكوفيون في قواعد توجيهية عديدة قد استعمل العرب خلافها ومن ذلك الجمع بين العوض والمعوض لا يجوز وقد جوزه المبرد ومثاله "أما كنت منطلقاً انطلقت" (٥)

وكذلك قولهم الإضمار قبل الذكر لا يجوز وقد جاء في التنزيل منافياً لما قالوا، والإضمار قبل الذكر قال العلماء إنه جائز في خمسة مواضع: وزاد ابن هشام موضعين الأول في ضمير الشأن، مثل: هو زيد

(١) الإنصاف، الأنباري ٦٤٨/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٧٢٦/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٧٥٩/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٨١١/٢

(٥) شرح ابن عقيل ٦٠/١

قائم، والثاني في ضمير رب، نحو: ربة رجلاً، والثالث في ضمير نعم، نحو: نعم رجلاً زيد، والرابع في تنازع الفعلين، نحو: ضربني وأكرمني زيد، والخامس في بدل المظهر عن المضمّر، نحو: ضربته زيداً. (١)

وكذلك قولهم تقديم المضمّر لا يجوز وفي كتاب الله قد تقدم المضمّر وذلك في قوله تعالى: "فأوحس في نفسه خيفة موسى"، وقولهم لا يجوز دخول حرف الخفض على حرف الخفض وقد جعلوه من الشاذ ومع هذا جاء في كلام العرب .

(١) مغني اللبيب، ابن هشام ٦٣٥

الفصل الثاني: اتساع الكوفيين وتضييقهم في أحكام المسائل.

المبحث الأول: مسائل الجواز

جواز التعجب من البياض والسواد على ما أفعله م ١٦

عدّ الأنباري هذه المسألة خلافة بين المذهبين الكوفي والبصري، ثم عرض رأيهما فقال:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسوده! وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان. (١)

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين (٢)، ثم رجّح رأي البصريين. (٣)

التمهيد:

التعجب أسلوب من أساليب اللغة العربية كالإنشاء والاستفهام والنداء والتمني والترجي ... إلخ وقد قسّم النحاة التعجب إلى قسمين سماعي وقياسي، فالسماعي كل ما سمع عن العرب (من عبارات التعجب) وليس له قاعدة تضبطه، وأما القياسي فهو صيغتان (ما أفعله وأفعل به) وتصاغان من الفعل بشروط ثمانية عند بعضهم وهي: أن يكون فعلاً ثلاثياً، متصرفاً، تاماً، قابلاً معناه للتفاضل وغير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بـ"أفعل". وهذا كله معتبر أيضاً فيما يُبنى منه أفعل التفضيل (٤)، وإذا توفرت هذه الشروط جاز التعجب على صيغتي التعجب ما أفعله! وأفعل به مباشرة. فإذا كان الفعل جامداً أو غير قابلٍ للتفاوت فلا يجوز التعجب منهما مطلقاً، وإذا اختل أحد الشروط المتبقية وأريد التعجب يجب وضع فعل مساعد على وزن أفعل بعد ما التعجبية، وجعل الفعل مصدراً صريحاً أو مؤولاً أو بهما معاً على حسب ما تقتضيه القاعدة.

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٤٩

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٤٨. ١٥١

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/١٥١

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٢/١١٢١

المناقشة:

القول الأول: قول المجوزين

ومن جوّز التعجب من فعلي السواد والبياض مباشرة بعض الكوفيين منهم الكسائي وهشام (١) ومن المعاصرين عباس حسن والمجمع اللغوي في مصر حيث جوّزوا التعجب من أفعال الألوان. (٢)
وكانت حجج المجوزين على النحو التالي:

أولاً: كثرة ورود السماع في الشعر والنثر ومن السماع ما جاء في الحديث عن وصف ماء الحوض في قوله صلى الله عليه وسلم: «حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ ، مَاؤُهُ أَبْيَضٌ مِنَ اللَّبَنِ ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ ، وَكَيْزَانُهُ كَنْجُومِ السَّمَاءِ ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا» (٣)

وقولهم: "هو أسودٌ من حلك الغراب" وقيل في رواية أخرى هو أسود من حنك الغراب. (٤)
وكذلك كما جاء في قول طرفة بن العبد: (٥)

إذا الرجال شتّوا واشتدّ أكلُهُم ... فانت أبيضُهُم سِرْبَالِ طَبَاخِ
ومن ذلك قول رؤبة: (٦)

جارية في دِرْعِهَا الفَضْفَاضُ ... تُقَطِّعُ الحديث بالإِمَاضِ

أبيضٌ من أخت بني أباضِ

وأيضاً في قول الشاعر: (٧)

وأبيضٌ من ماء الحديد كأنه ... شهابٌ بدأ والليل داجٍ عسَاكِرُهُ

وقد جاء في فتح الباري لابن حجر قال أبو داؤد نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنّهم كانوا في الجاهليّة يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسوداً شديداً السوادِ وَ كَانَ أَبُوهُ زَيْدٌ أبيضٌ مِنَ القُطْنِ... (٨)

(١) المساعد، ابن عقيل ١٦٢/٢، همع الهوامع، السيوطي ٣١٨/٣

(٢) النحو الوافي، عباس حسن ٣٥١/٣، ٣٩٨ هامش رقم (٢)

(٣) صحيح البخاري ١١٩/٨ رقم الحديث (٦٥٧٩)

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١١٢٥/٢، تاج العروس، الزبيدي ١٢٢/٢٧

(٥) الإنصاف، الأنباري ١٤٩/١

(٦) الإنصاف، الأنباري ١٤٩/١، ١٥٠،

(٧) الإنصاف، الأنباري ١٥٣/١

(٨) فتح الباري، ابن حجر ٥٧/١٢

ونحوه قول الآخر: (١)

لما دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَحَبُّهُ ... بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ

وقد سُمِعَ عن العرب التعجب من السواد على ما أفعله! كما جاء في معاني القرآن للفراء ((حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبَ تَقُولُ: مَا أَسْوَدَ شَعْرَهُ! وَسُئِلَ الْفَرَّاءُ عَنِ الشَّيْخِ فَقَالَ: هَذَا بَشَارُ النَّاقِطِ)). (٢)

ثانياً: ما يختص بتعليقات منع التعجب من أفعال الألوان يقول عباس حسن: (لا ترتاح النفس للتعليقات التي ذكرها لمنع الصياغة من هذا القسم بأنواعه المختلفة، التي لا ينطبق عليها الشرط الثامن، ولا سيما التعليل بخوف اللبس بين صيغتي: أَفْعَلُ التي تستعمل أحدهما في التعجب، والأخرى في الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وَهْمٌ لا يتحقق؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فَعْلٌ، والأخرى اسم، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى. فالقرائن قوية تمنعه. ولا علة إلا علة الاستعمال العربي المجرد. وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء). (٣)

ثالثاً: شدة الحاجة إلى التعجب منها في عصرنا الحاضر؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع في معنى كل منها، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف في استعمالنا التي تساير الحياة. (٤)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منعه من البصريين سيبويه (٥) وأبو العباس المبرد (٦) وابن السراج (٧) ومن المانعين أيضاً أحد أئمة الكوفة صاحب معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وبعد رجوعي إلى معاني القرآن وجدت الفراء قد عرض تفصيلاً لهذه المسألة وفي بداية العرض منع التعجب من أفعال الألوان. (٨)

(١) الإنصاف، الأنباري ١٥٤/١

(٢) معاني القرآن، الفراء ١٢٨/٢

(٣) النحو الواقي، عباس حسن ٣٥١/٣ هامش رقم (٢)

(٤) النحو الواقي، عباس حسن ٣٥١/٣ هامش رقم (٢)

(٥) الكتاب، سيبويه ٩٧/٤

(٦) المقتضب، المبرد ١٨١/٤

(٧) الأصول، ابن السراج ١٠٢/١

(٨) معاني القرآن، الفراء ١٢٧، ١٢٨ / ٢

غير أن صاحب الإنصاف لم يُخْرِجْهُ من جملة الكوفيين المجوزين.

وبعد ذلك جاء من يؤيد المدرسة البصرية ومن هؤلاء ابن مالك (١) وابن عقيل (٢) والشيخ خالد الأزهري

(٣) ومن ثم جاء السيوطي فتمسك بالرأي البصري (٤) ثم جاء الصبان فسلك نفس الرأي (٥)

وكانت حجج المانعين على النحو التالي :

أولاً: حق صيغة التعجب أن تبني من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان والحلق إنما يجيء على إفعالٍ

بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو إخضَرَ فلم يَبْنَ فَعَلًا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثياً إجراء

للأقل مجرى الأكثر. (٦)

ثانياً: قد ضارعت الأسماء كما قال الخليل رحمه الله: (وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً فقد ضارع

الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس, ونحو ذلك, فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل ما أيداه, وما

أرجله, وإنما تقول: ما أشدَّ يده, وما أشدَّ رجله). (٧)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق ما يلي:

جواز التعجب من فعلي البياض والسواد وباقي أفعال الألوان للأسباب التالية:

أولاً: كثرة السماع في الضرورة والسعة مما يكفي للقياس عليه؛ لأنه خرج عن حكم الشذوذ والندرة.

ثانياً: التفاوت الواضح في درجة اللون الواحد وقد يصل اللون الواحد إلى ست عشرة درجة أو أكثر. (٨)

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١١٢٥/٢

(٢) المساعد، ابن عقيل ١٦٢/٢

(٣) التصريح، خالد الأزهري ٩٢/٢، ٩٣،

(٤) همع الهوامع، السيوطي ٣١٦/٣

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢/٣

(٦) التصريح، خالد الأزهري ٩٢/٢، المساعد، ابن عقيل ١٦٢/٢

(٧) الأصول، ابن السراج ١٠٢/١، ١٠٣،

(٨) موقع الألوان colors - تقنيات

ثالثاً: ويؤيد رأي القائلين بالجواز شواهد وردت في فصيح الكلام، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أفصح من نطق بالضاد: (خَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَأْوُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ...) (١) وفي رواية أخرى: (خَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَأْوُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ...) (٢).

وقد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْكَوْثُرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ، حَافَّتَاهُ مِنْ ذَهَبٍ، وَجَرَاهُ عَلَى الدَّرِّ وَالْيَاقُوتِ، تُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَمَأْوُهُ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. (٣)

وكذلك قد سمع عن العرب استخدام فعل ثلاثي للألوان مثل: زرق (٤)

جواز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن م. ١٧

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين. (٥)

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين (٦) التمهيد

تُعد "ما زال" من أخوات كان الناسخة الناقصة، وعملها هورفع المبتدأ ونصب الخبر، ويسمى المرفوع بما اسماً لها والمنصوب بما خبراً لها، و"ما" التي تسبق زال هي ما نافية باتفاق المذهبين البصري والكوفي. (٧) المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومن جَوَّزَ تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن الكوفيون ماعدا الفراء. (٨)

(١) صحيح البخاري ٩٠/٨

(٢) صحيح مسلم ١٧٩٣/٤

(٣) سنن الترمذي ٤٤٩/٥

(٤) معاني القرآن، الفراء ١٢٨/٢

(٥) الإنصاف، الأنباري ١٥٥/١

(٦) الإنصاف، الأنباري ١٥٥/١ . ١٦٠

(٧) شرح ابن عقيل ٢٦٣/١

(٨) الإنصاف، الأنباري ١٥٥/١

حجة المجوزين

وكانت حجج المجوزين على النحو التالي:

١. أن "ما" في "مازال" ليست بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وذكر المجوزون للتقديم أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، وقد دللوا على أنه ليس بنفي قولهم في "زال" بأنّ فيها معنى النفي، و"ما" للنفي، فلمّا دخل النفي على النفي صار إيجاباً. (١)
٢. أنّ "مازال" بمنزلة "كان" ففاسوا "مازال" على "كان". (٢)
٣. أنّه لم يجوز استخدام أداة الاستثناء مع جملة "مازال" نحو "مازال زيد إلّا قائماً" قياساً على "كان، في نحو "كان زيد إلّا قائماً". (٣)

القول الثاني: قول المانعين

فممن منع تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن البصريون ووافقهم الفراء من الكوفيين (٤) ومن الراضين للتقديم ابن مالك (٥) وابن عقيل (٦) والشيخ خالد الأزهري (٧) والأشعري (٨) ووافقهم في المنع السيوطي (٩) وكذلك عباس حسن من النحاة المعاصرين. (١٠)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بما يلي:

١. أن "ما" للنفي وحرف النفي له الصدارة ولا يجوز تقديم الخبر عليه. (١١)
٢. شبه المانعون حرف النفي بحروف الجزاء والاستفهام والنداء؛ لأن تلك الحروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فكذلك جعلوه مع حرف النفي. (١٢)

(١) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٥٥، ١٥٦، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٣٩٨

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٥٦

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٥٦

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٥٥

(٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٣٩٦-٣٩٩ وشرح التسهيل، ابن مالك ١/ ٣٥١

(٦) المساعد، ابن عقيل ١/ ١٦١، ١٦٢

(٧) التصريح، خالد الأزهري ١/ ١٨٩

(٨) شرح الأشعري على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشعري ١/ ٢٣٢، ٢٣٣

(٩) همع الهوامع، السيوطي ١/ ٤٢٩، ٤٣٠

(١٠) النحو الوافي، عباس حسن ١/ ٥٧٢، ٥٧٣

(١١) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٥٩، المساعد، ابن عقيل ١/ ١٦١ والنحو الوافي، عباس حسن ١/ ٥٧٣

(١٢) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٥٩ واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ١/ ١٦٧

الترجيح

يبدو لي مما سبق ما يلي:

عدم جواز تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن وذلك للأسباب التالية:

١ . عدم وجود سماع عن العرب يثبت تقديم خبر ما زال عليها.

٢ . أنّ "ما" باتفاق النحاة حرف نفي؛ ولكن الخلاف في معنى النفي، ومادام أنّ "ما" حرف نفي فلا بد أن تنصدر الكلام ولا يجوز تقديم خبر "مازال" عليها.

٣ . أجمع النحاة على عدم تقديم خبر ما دام عليها و"ما" في مادام مصدرية ظرفية فمن باب أولى عدم تقدّم خبر ما زال عليها، لأن ما في ما زال نافية وحرف النفي له الصدارة.

جواز تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها.م.٢٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز "طَعَامَكَ ما زيدٌ أكلاً"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين.(١)
التمهيد

"ما" في اللغة العربية تتعدد معانيها، ومن هذه المعاني إمّا أن تكون استفهامية أو تعجبية أو موصولة أو زائدة أو كافة أو نافية، و"ما" النافية هي محور حديثنا، و"ما" النافية إمّا أن تكون مهملة عند تميم وإمّا أن تعمل عمل ليس في لغة الحجاز وهذا العمل لا يكون إلا بشروط أحدها : أن لا يقترن اسمها "بأن" الزائدة، والثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا، والثالث: أن لا يتقدم الخبر على الاسم، و الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها.(٢)والخامس ألا تتكرر ما فإن تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم، والشرط السادس ألا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشيء إلا شيء.(٣)

(١) الإنصاف، الأنباري/١، ١٧٢، ١٧٣،

(٢) أوضح المسالك، ابن مالك/١، ٢٦٥ - ٢٧٢.

(٣) شرح ابن عقيل/١، ٣٠٦.

القول الأول: قول المجوزين

ومن المجوزين الكوفيون. (١)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالقياس حيث قاسوا "ما" على حروف النفي لن ولم ولا وقالوا، لأنّ هذه الحروف نافية كما أن "ما" حرف للنفي، فمع "لن" و"لم" و"لا" يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو "زيداً لم أضرب، وعمراً لن أكرم، وبشراً لا أخرج" فقالوا كذلك جاز التقديم مع "ما". (٢)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها البصريون (٣) وابن السراج (٤) وابن مالك (٥) وأبوحيّان. (٦)

حجة المانعين

وكانت حجة من قال بعدم جواز تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها أن "ما" معناها النفي، ويليهما الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فقالوا كذلك مع "ما" النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. (٧)

(١) الإنصاف، الأنباري ١٧٢/١

(٢) الإنصاف، الأنباري، ١٧٢/١،

(٣) الإنصاف، الأنباري ١٧٢/١

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج ٩٤/١

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك ٣٦٩/١

(٦) ارتشاف الضرب، أبي حيان ١٢٠١/٣

(٧) الإنصاف، الأنباري ١٧/١

الترجيح

يترجح لي مما ذكر ما يأتي:

عدم جواز تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها وذلك للأسباب الآتية:

١. لا وجود لسماع يعضد جواز تقديم معمول خبر "ما" عليها.

٢. قاس الجوزون بأن معمول الفعل يجوز تقديمه على "لم" و "لن" فقالوا كذلك مع "ما"؛ ولكن الأمر مختلف بين تلك الحروف و"ما"، ف"لم" و"لن" تدخل على الجملة الفعلية فقط وأما "ما" فإنها تدخل على الجملة الاسمية و على الجملة الفعلية فنجد أن القياس في هذه المسألة غير مكتمل.

٣. يجوز تقديم معمول على العامل في الجملة الفعلية ولكن بشرط تصرف العامل، وأما في الجملة الاسمية لا وجود لعلّة التصرف، فيتضح أنّ علة التقديم التصرف لا النفي، فهذا يدل على عدم الجواز.

جواز العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر. ٢٣٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر مثل: إن زيدا وعمرو قائمان، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان". وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (١)

التمهيد

العطف نوعان إما عطف بيان أو عطف نسق (٢) وما نحن بصددده هو عطف النسق وقد عرّفه العلماء بأنه التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف. (٣)، وقد حدد النحاة لجملة عطف النسق ثلاثة

(١) الإنصاف، الأنباري ١٨٥/١ - ١٨٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٢١٨/٣

(٣) شرح ابن عقيل ٢٢٤/٣

أركان أولها: المعطوف عليه، ثم حرف العطف، فالمعطوف وكل هذا من جهة الأركان، وأما من جهة الإعراب فالمعطوف عليه يعرب على حسب موقعه من الإعراب، وأما حرف العطف فله معنى ولا محل له من الإعراب، وأما المعطوف يعرب تابعاً للمعطوف عليه، ويكون العطف إما عطف مفردات أو عطف جمل.

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

مَنْ جَوَّزَ العطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر الكسائي والفراء (١) وجَوَّزَه الخليل بشرط إفراد الخبر نَحْو [إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ] (٢) وابن مالك رأى بأن شواهد الكسائي حجة يعتد بها، ولكن لم يأخذ بهذا الرأي (٣) ومَنْ نَهَجَ طريق الجواز من النحاة المعاصرين عباس حسن. (٤)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع والقياس.

أولاً: السماع

وقد استدل المجوزون بالآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (٥) ووجه الاستدلال عندهم أنه عطف "الصابئون" على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر وهو قوله: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ): واحتج المجوزون أيضاً بما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات "إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانٌ" فقد ذكره سيبويه في كتابه. (٦)

(١) البحر المحيط، أبي حيان ٣٢٥/٤ وشرح الكافية الشافية، ابن مالك ٥١٢/١ وشرح الأشموني على الألفية ٣١٣/١، ٣١٥، همع الهوامع، السيوطي ٢٣٩/٣

(٢) همع الهوامع، السيوطي ٢٤٠/٣

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٥١٢/١ وشرح التسهيل، ابن مالك ٤٧/٢، ٤٨،

(٤) النحو الوافي، عباس حسن ٦٧٢/١

(٥) [سورة المائدة آية ٦٩]

(٦) الكتاب، سيبويه ١٥٥/٢

واحتج المجوزون كذلك بقول الشاعر: ضابئ بن الحارث البرجمي: (١)
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبٌ

ثانياً: القياس

وقد احتج المجوزون بالقياس حيث قالوا حصل الإجماع على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، مثل [لا رجلَ وامرأةً أفضل منك] فقالوا كذلك جاز مع "إن"؛ لأنها بمنزلتها، واحتجوا على الجواز بقولهم "إن" للإثبات و"لا" للنفي فيقولون بأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره. (٢)

القول الثاني : قول المانعين

ومن المانعين سيبويه (٣) وكذلك ابن مالك (٤) و ابن عقيل (٥) و الشيخ خالد الأزهري (٦) وأيضاً

السيوطي (٧) ووافقهم في المنع الألوسي. (٨)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم إنه لا يجوز العطف على اسم "إن" قبل تمام الخبر لاجتماع عاملين وهذا لا يجوز وقد مثلوا لذلك بـ[إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان] حيث قالوا بأنه وجب أن يكون "زيد" مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر "زيد" وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، وقالوا لو قلنا أنه يجوز (العطف قبل تمام الخبر) لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا لا يجوز. (٩) وأما ما يخص قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى﴾ فقد حَمَلَهَا المانعون على التقديم والتأخير، وكان التقدير عندهم إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابغون والنصارى. (١٠)

(١) وقد استشهد بهذا البيت سيبويه "٣٨ / ١" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٧٣٥" وفي أوضح المسالك "رقم ١٤٢" والأشموني "رقم ٢٧٤"

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٨٦

(٣) الكتاب، سيبويه ٢/١٥٥

(٤) أوضح المسالك، ابن مالك ١/٣٤٣ وشرح التسهيل، ابن مالك ٢/٤٧٠

(٥) المساعد، ابن عقيل ١/٣٣٥، ٣٣٦

(٦) شرح التصريح، خالد الأزهري ١/٢٢٧، ٢٢٩

(٧) همع الهوامع، السيوطي ٣/٢٣٩، ٢٤٠

(٨) روح المعاني، الألوسي ٣/٣٦٦، ٣٦٨

(٩) الإنصاف، الأنباري ١/١٨٧

(١٠) الكتاب، سيبويه ٢/١٥٥ والإنصاف، الأنباري ١/١٨٧

الترجيح

يظهر لي من خلال العرض السابق ما يلي:

جواز العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر وذلك للأسباب التالية:

١ . وجود السماع سواء كان من كتاب الله أو من كلام العرب شعراً ونثراً وكذلك ما قيل عن سيبويه قوله: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان" (١) ورد ابن مالك على سيبويه في شرح الكافية الشافية بقوله: "وليس ذلك من سيبويه بمرضي، بل الأولان يخرج" (٢). وهذا دليل علي وجود السماع.

٢ . ذهب المانعون إلى الأصعب وهو التأويل والتقدير في تعليلهم، وتركوا الأسهل وهو الظاهر حيث خرّجوا على التقديم والتأخير وما فعله المانعون يكون تشديداً لا فائدة منه، والأولى ألا يمنعوا العطف على اسم إن قبل تمام الخبر ما دام جاء في فصيح الكلام.

٣ . وجود قراءة تجوز العطف على اسم "إنّ" قبل إكمال الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَلَأُوا قُلُوبَهُمْ كَيْدًا وَعَدْلًا﴾ (٣) حيث عطفت كلمة ملائكته بالرفع على لفظ الجلالة المنصوب على أنه اسم ل"إنّ".

٤ . ويؤيد رأي المجوزين ما ذكره أبو عبيدة حيث قال: " .. سمعت الفصحاء من المحرمين يقولون: " إنَّ الحمد والنعمه لك، والملئك لا شريك لك" (٤).

جواز دخول "لام الابتداء" على خبر لكن كما يجوز دخول "اللام" في خبر "إنّ" م. ٢٥٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكن" كما يجوز في خبر إن، نحو «ما قام زيداً لكنّ عمراً لقائم» وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكنّ. وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين (٥).

(١) الكتاب، سيبويه ٢/١٥٥، الإنصاف، الأنباري ١/١٨٦

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/٥١٥

(٣) سورة الأحزاب آية ٥٦، تفسير الطبري جامع البيان تحقيق د/عبد الله التركي ١٦/١٠٠

(٤) تفسير الطبري جامع البيان تحقيق د/عبد الله التركي ١٦/١٠٠

(٥) الإنصاف، الأنباري ١/٢٠٨-٢١٤

التمهيد

اللام في اللغة العربية لها مدلولات متعددة: منها ما يكون للجر، ومنها ما يكون للتعليل، وأيضاً تأتي اللام للحجود وحينئذ لا بد من أن تُسَبَقَ بكان المنفية، ولها معنى آخر وهو الابتداء ولام الإبتداء من فوائدها تأكيد مضمون الجملة ولَهَذَا زحلق في باب إنَّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ (١)، والثاني بعد إنَّ. (٢)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومَن جَوَّز دخول "لام الابتداء" على خبر لكن الكوفيون ولم تحدد كتب النحو أحداً من الكوفيين، بل أسندت الرأي للكوفيين عامة. (٣)

حجج المجوزين

ولقد احتج المجوزون بالسمع والقياس

أولاً: السماع

وقد احتجوا بقول الشاعر: (٤)

ولكنني من حُبِّها لَكَمِيد

(١) سورة الحشر آية ١٣

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام ٣٠٠ - ٣٠١

(٣) ينظر الإنصاف ٢٠٨/١ ومغني اللبيب ٣٠٧ وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ وشرح الأشموني ٣٠٦/١ وحاشية الصبان ٤١٣/١ وشرح

التصريح على التوضيح ١٢٠/١

(٤) لقد استشهد بمذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل "ص ١١٢١ و ١١٣٥" ورضي الدين في شرح كافية ابن الحاجب "٢ / ٣٣٢"

وشرحه البغدادي في الخزانة "٤ / ٣٤٣" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٣٨٦" والأشموني "رقم ٢٦٥" وابن عقيل "رقم ٩٩"

وأما القياس فقد قال المجوزون: لأن الأصل في "لكنّ" إنّ، زيدت عليها لا والكاف، فصارتا حرفاً واحداً. (١)
القول الثاني: قول المانعين

وممن منع دخول "لام الابتداء" على خبر "لكن" البصريون وكذلك العكبري (٢) وابن مالك (٣) وابن هشام (٤) ووافقهم في المنع ابن عقيل. (٥)

حجة المانعين

وقد كانت حجة المانعين لدخول "لام الابتداء" على خبر "لكن" هي أنّ "اللام" لا تخلو إمّا أن تكون "للتأكيد" أو "للقسم" وفي كلا الحالتين قالوا إنه لا يستقيم دخولها في خبر "لكن".
و احتجوا أيضاً إنّ "لام التأكيد" إنما حسنت مع "إنّ" لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحد منهما للتأكيد وأما "لكن" فمخالفة لها في المعنى، وقالوا أيضاً لو كانت "اللام للقسم" فإنما حسنت مع "إنّ"؛ لأنّ "إنّ" تقع في جواب القسم، كما أنّ "اللام" تقع في جواب القسم، وأما "لكن" فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها. (٦) واحتج المانعون أيضاً بأنّ قول الشاعر:

ولكنني من حُبّها لَكَمِيد

شاذٌ ولا يجوز القياس عليه، وقالوا كذلك لا يعرف له قائل وليس له سوابق ولا تنمة وليس له نظير في كلام العرب. (٧)

وقد ذكر بعض المانعين بأنه لم يأت منه شيء في القرآن وفي اختيار كلامهم وإن جاء في شعر فهو شاذٌ سوغته الضرورة. (٨)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٠٩/١

(٢) اللباب، العكبري ٢١٧/١

(٣) شرح التسهيل، ابن مالك ٢٩/٢

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام ٣٨٥

(٥) المساعد، ابن عقيل ٣٢٢/١، ٣٢٣، وابن عقيل في شرحه ٣٦٣/١

(٦) الإنصاف، الأنباري ٢١٤/١

(٧) الإنصاف، الأنباري ٢١٤/١، ومغني اللبيب، ابن هشام ٣٨٥ والمساعد، ابن عقيل ٣٢٢/١، ٣٢٣،

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٢١٧/١

الترجيح

يظهر لي مما سبق ما يأتي:

عدم جواز دخول "لام الابتداء" على خبر "لكن" وذلك للأسباب التالية:

- ١ . السماع لا يمكن القياس عليه لقلته ويعتبر الشاهد عجزاً من بيت مجهول وشاذ.
- ٢ . لم تدخل "لام الابتداء" على خبر "لكن" لا في كتاب الله ولا في حديث رسوله . صَلَّى الله عليه وسلّم . ولا في سعة كلام العرب وإنما سوغته الضرورة الشعرية.
- ٣ . تعليقات المجوزين لم تكن منطقية، وقد عللوا بقولهم إنّ "لكن" أصلها إنّ زيدت عليها لا والكاف، فصارتا حرفاً واحداً فهذا التعليل فيه شيء من الخطأ؛ لأنّ كلا الحرفين يفيد كل منهما معنى مستقلاً عن الآخر فإنّ "إنّ" تفيد التوكيد وأمّا لكن فتفيد الاستدراك.
- ٤ . سبب جواز دخول "لام التأكيد" على خبر "إنّ" لاتفاقيّ والام في المعنى، وكذلك مع لام القسم لأنها تقع في جواب القسم كما أنّ "إنّ" قد تقع في جواب القسم؛ ولكن الأمر مختلف مع "لكن" فاللام ولكن لا يتفقان في المعنى ولا تقع لكن في جواب القسم لذا جاز دخول اللام على خبر "إنّ" ومنع دخولها على خبر "لكن" .

٦ . نجد أن البيت المحتج به على جواز دخول اللام على خبر "لكن" مجهول القائل و ليس له سوابق ولا لواحق فهذه كلها مؤشرات دالة على عدم الجواز.

جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ٢٧٠م.

ذهب الكوفيون إلى أن "عليك، ودونك، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو "زيداً عليك، عمراً عندك، وبكرًا دونك". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين.

وقد بدأ بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثمّ رجّح الأنباري رأي البصريين. (١)

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٢٢٨ - ٢٣٠

التمهيد

لقد عرّف النحاة أسماء الأفعال بأفعالها (تدل على فعل معين ومحدد بزمنه ومعناه وعمله لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها الفعل). (١).

وتنقسم أسماء الأفعال بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل وعدم أصالتها إلى قسمين:

أولهما: المرتجل؛ وهو: ما وضع من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل مثل: شتان. ثانيهما: المنقول؛ وهو الذي وضع في أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل مثل: عليك، دونك. (٢).

المناقشة

القول الأول: قول الجوزين

ومن جَوَزَ تقدّم معمول اسم الفعل عليه الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي وخالفهم الفراء. (٣)

حجة الجوزين

ولقد احتج الجوزون بالسمع والقياس

أما السماع فقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (٤) وكان التقدير فيه: عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعلينكم.

واحتجوا بقول الشاعر: (٦)

يا أيها المائح دَلْوِي دُونُكَ ... إني رأيت الناس يَحْمِدُونَكَ

(١) النحو الوافي، عباس حسن ١٤٠/٤

(٢) النحو الوافي، عباس حسن ١٤٧/٤

(٣) التصريح، خالد الأزهرى ١٩٩/٢ والمساعد، ابن عقيل ٦٥٧/٢ وشرح الأشموني على الألفية ١٠١/٣، ١٠٢ والنحو الوافي، عباس حسن

١٥٩/٤ حاشية رقم (١)

(٤) [سورة النساء آية ٢٤]

(٥) هذا الشاهد قد أنشده رضي الدين في باب أسماء الأفعال، وشرحه البغدادي في الخزانة "١٥ / ٢" وأنشده ابن يعيش "ص ١٤٤" وأنشده ابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٨٥٩" وفي أوضح المسالك "رقم ٤٦٤" وأنشده الأشموني "رقم ٩٣٨" وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الشيخ خالد لجارية من مازن، والصواب أن الجارية روته وليس لها.

وقد قدّروا: دونك دلوي؛ فدلوي في موضع نصب بدونك.(١)
وأما ما يخص القياس فقد قال المحوزون: لقد حصل الإجماع على أن أسماء الأفعال قامت مقام الأفعال
وقد عرضوا أمثلة نحو ((عليك زيداً)) أي الزم زيداً و((عندك عمراً)) أي تناول عمراً و((دونك بكرّاً)) أي
خذ بكرّاً فقد جاز تقديم المفاعيل على الأفعال فكما جاز التقديم على الأفعال جاز التقديم على ما قام
مقام الأفعال وهي أسماء الأفعال.(٢)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع تقديم معمول اسم الفعل عليه سيبويه(٣) والمبرد(٤) وكذلك ابن السراج (٥) والفراء من
الكوفيين(٦) ومن المانعين للتقديم العكبري(٧) وأيضاً ابن عقيل(٨) وابن عطية (٩) وممن منع التقديم أبو
حيان(١٠) وخالد الأزهري(١١)

حجة المانعين

وقد احتجوا لمنع "تقديم معمول اسم الفعل عليه" بالأدلة التالية:
١ . أن اسم الفعل قاصر عن درجة الفعل لكونه فرعاً في العمل، وذكروا كذلك بأنه لا يجوز التسوية بين
الفرع والأصل؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول.(١٢)
٢ . قاس المانعون اسم الفعل على الحال التي يكون العامل فيها غير الفعل فإنهم لم يجوّزوا تقديم الحال
على عاملها.(١٣)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٢٨/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٢٩/١

(٣) الكتاب، سيبويه ٣٨٠/١ - ٣٨٤

(٤) المقتضب، المبرد ٢٠٣/٣، ٢٣٢، ٢٨٠

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج ١٤٢/١

(٦) معاني القرآن، الفراء ٢٦٠/١

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٤٦١/١، ٤٦٢

(٨) المساعد، ابن عقيل ٦٥٧/٢، ٦٥٨، وشرح ابن عقيل ٢٦ / ١، ٢٧، حاشية رقم (١)

(٩) المحرر الوجيز، ابن عطية ٣٥/٢، ٣٦

(١٠) البحر المحيط، أبي حيان ٣٦٦/٣

(١١) التصريح، الأزهري ١٩٩/٢، ٢٠٠

(١٢) الإنصاف، الأنباري ٢٢٩/١

(١٣) الإنصاف، الأنباري ٢٢٩/١

٣ . احتج المانعون بقراءة محمد بن السميع اليماني وأبي حيوة ((كتب الله عليكم)) على الفعل الماضي

المسند إلى اسم الله تعالى. (١).

٤ . قدر المانعون "كتاب" منصوباً على المصدر بفعل مقدر تقديره كتب كتاباً الله عليكم. (٢).

الترجيح

يترجح من خلال ما سبق:

لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه وذلك للأسباب التالية:

١ . نصب كتاب على المصدرية للتوكيد لا على أنه مفعول مقدم لاسم الفعل ولهذا الآية نظير في كتاب

الله كقوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٣)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ

اللَّهُ وَعَدَهُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤) وفي قوله تعالى: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ وَمِنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً

وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (٥)

فكل المصادر في الآيات الثلاثة منصوبة بتقدير فعل قبلها فكذلك في كتاب الله عليكم كلمة "كتاب"

منصوبة بفعل مقدر قبلها .

٢ . قراءة ابن السميع في قوله تعالى: " كتب الله عليكم " تدل على أن عليكم لا تعني اسم الفعل

الأمر "الزموا"؛ لأن كتب فعل ماضي.

٣ . جواز تقدير فعل قبل المنصوب يضعف رأي مجوزي تقديم معمول اسم الفعل عليه.

٤ . أخذ كثير من النحاة و المفسرين برأي أن كلمة "كتاب" في قوله تعالى: "كتاب الله عليكم "

منصوبة؛ لأنها مفعول مطلق بتقدير فعل محذوف قبلها.

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية ٣٥/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٣٠/١

(٣) [سورة النمل آية ٨٨]

(٤) [سورة العنكبوت آية ٦]

(٥) [سورة البقرة آية ١٣٨]

جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام. ٣٦م.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: "إلا طَعَامَكَ ما أكل زيد" نصَّ عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج في بعض المواضع. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجَّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

الاستثناء: إخراج المستثنى من حكم ما قبل أداة الاستثناء وهو أسلوب يستخدمه العربي في كلامه، وله ثلاثة أركان:

١. المستثنى منه قبل الأداة ٢. أداة الاستثناء ٣. المستثنى بعد أداة الاستثناء

وقد عرّف المستثنى بأنه المخرج تحقياً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ"إلا" أو ما في معناها بشرط الفائدة. (٢)

وللاستثناء ثلاثة أنواع: أولها ما يكون تاماً مثبتاً وثانيها تاماً منفيّاً وثالثها ناقصاً منفيّاً (مفرغاً)

وأما ما يخص أدوات الاستثناء فهي على النحو التالي:

إلا وحاشا وخلا وعدا وغير وسوى وقيل ليس (٣) ولا يكون.

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومن المجوزين تقديم "حرف الاستثناء في أول الكلام" الكوفيون وعلى وجه التحديد الكسائي وإلى هذا الرأي ذهب الزجاج من البصريين تمذهباً. (٤)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٧٣/١ - ٢٨٢
(٢) شرح التصريح، خالد الأزهرى ٥٣٧/١
(٣) شرح التصريح، خالد الأزهرى ٥٣٧/١ - ٥٣٩
(٤) الأصول في النحو، ابن السراج ٣٠٥/١ حاشية رقم (٤)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسمع

فاحتجوا بقول أبي زيد الطائي: (١)

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينٌ بِإِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

واحتجوا أيضاً بقول العجاج: (٢)

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ

القول الثاني: قول المانعين

ومن المانعين ابن السراج (٣) وابن عقيل (٤) والبغداددي (٥)

حجة المانعين

وقد احتج الذين منعوا تقديم "حرف الاستثناء في أول الكلام" بالحجج التالي:

- ١ . جعل المانعون أداة الاستثناء تفيد النفي ويليهما الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فقالوا كذلك في الاستثناء، فالمانعون يرون أن هذا دليل على عدم جواز تقديم حرف الاستثناء. (٦)
- ٢ . واحتج المانعون أيضاً بقولهم إنَّ الاستثناء يضارع البدل، ومثلوا بقولهم: ((ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً)) فحجتهم أنَّ المعنى واحد، وقالوا أيضاً لما جرى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه. (٧)

(١) البيت أنشده ابن منظور في لسان العرب ٤٩/٦ و ١٧٨/١٤ ونسبه في المرتين إلى أبي زيد الطائي، غير أنه رواه في المرة الأولى مثل ما أنشده الأنباري، ورواه في المرة الثانية:

سوى أن العتاق. وذكره المبرد في المقتضب ٢٤٥/١ وأنشده ابن جني في الخصائص ٤٤٠/٢

(٢) أنشده البغداددي في ثلاثة مواضع في الخزانة ٣١١/٣، ٣١٤، ٣٣٨، ونسبه إلى العجاج وذكره ابن منظور في لسان العرب ٣/١٥ ونسبه أيضاً إلى العجاج ومحل الاستشهاد قوله "ولا خلا الجن بما إنسي" حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام.

(٣) الأصول، ابن السراج ٣٠٥/١

(٤) المساعد، ابن عقيل ٥٦٧/١

(٥) خزانة الأدب، البغداددي ٣١١/٣. ٣١٤.

(٦) الإنصاف، الأنباري ٢٧٦/١

(٧) الإنصاف، الأنباري ٢٧٦/١

٣. رمى المانعون سماع المجوزين تقديم "حرف الاستثناء في أول الكلام" بالشذوذ وجعلوه ضرورة. (١)
الترجيح

يترجح لي مما ذكر الآتي:

لا يجوز تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام وذلك للتعليقات التالية:

١. أنّ تقديم "خلا" جاء للضرورة الشعرية؛ لأنه لا يجوز في سعة الكلام التقديم والتأخير.

٣. البيتان لا يصلان إلى حد القياس عليهما، بل من باب النادر والشاذ، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

جواز جر تمييز كم الخبرية إذا فصل بينها وبين تمييزها بالظرف أو الجار والمجرور. م١٤

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رَجُلٍ، وكم في الدار غلامٍ؟. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (٢)

التمهيد

كم في العربية على وجهين إما خبرية وإما استفهامية بمعنى العدد، وتشترك "كم" الخبرية مع "كم" الاستفهامية في خمسة أمور وهي على النحو التالي:
الاسمية والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير.
وتختلفان في خمسة أمور وهي كما يلي:
أحدها أن الكلام مع الخبرية مُحتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية.

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٧٧/١ والأصول في النحو، ابن السراج ٣٠٥/١ هامش رقم (٤) وخزانة الأدب، البغدادي ٣١١/٣ والمساعد، ابن عقيل ٥٦٧/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٠٦.٣٠٣/١

وَالثَّانِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْخَبْرِيَّةِ لَا يَسْتَدْعِي مِنْ مُحَاطَبِهِ جَوَاباً لِأَنَّهُ مَخْبِرٌ وَالْمُتَكَلِّمُ بِالِاسْتِفْهَامِيَّةِ يَسْتَدْعِيهِ لِأَنَّهُ
مَسْتَحْبِرٌ .

وَالثَّلَاثُ أَنَّ الْإِسْمَ الْمُبْدَلَ مِنَ الْخَبْرِيَّةِ لَا يَقْتَرِنُ بِالْهَمْزَةِ بِخِلَافِ الْمُبْدَلَ مِنَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ يُقَالُ فِي الْخَبْرِيَّةِ
كَمْ عَبِيدَ لِي خَمْسُونَ بَلْ سِتُونَ وَفِي الْاسْتِفْهَامِيَّةِ كَمْ مَالِكٌ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ .
الرَّابِعُ أَنَّ تَمْيِيزَ كَمْ الْخَبْرِيَّةِ مُفْرَدٌ أَوْ مَجْمُوعٌ تَقُولُ كَمْ عَبِيدَ مَلَكَتْ وَكَمْ عَبْدَ مَلَكَتْ قَالَ:
(كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلُوكُهُمْ ... وَنَعِيمَ سُوقَةٍ بَادُوا)
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

(كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي)

وَلَا يَكُونُ تَمْيِيزَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلَّا مُفْرَدًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ

الْحَامِسُ أَنَّ تَمْيِيزَ الْخَبْرِيَّةِ وَاجِبٌ الْخَفْضِ وَتَمْيِيزَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ مَنْصُوبٌ وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْفَرَاءِ
وَالزَّجَّاجِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَآخَرِينَ بَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ تَجْرَ كَمْ بِحَرْفِ جَرٍّ فَحَيْثُ يَجُوزُ فِي التَّمْيِيزِ وَجِهَانِ النَّصْبِ
وَهُوَ الْكَثِيرُ وَالْجَرُّ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَهُوَ يَمْنُ مَضْمُورَةٌ وَجُوبًا لَا بِالإِضَافَةِ خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ (١).

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومن المجوزين الكوفيون (٢) وسيبويه جواز الجر في الضرورة (٣) وكذلك يونس أجازته في الاختيار (٤) وممن
جواز الجر أيضاً ابن السراج (٥) ومن المجوزين أيضاً السيوطي (٦).

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالنقل والقياس:

أما النقل فقد احتجوا بقول أنس بن زعيم: (٧)

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى ... وَشَرِيفٍ جُحْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

(١) مغني اللبيب، ابن هشام ٢٤٥

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٠٣/١

(٣) الكتاب، سيبويه ١٦٦/٢، ١٦٧، ١٦٨

(٤) خزانة الأدب، البغدادي ٤٦٨/٦

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج ٣٢٠/١

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي ٣٥٤/٢

(٧) هذا البيت من شواهد سيبويه "٢٩٦ / ١"، ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٥٨٢" ورضي الدين في شرح الكافية،
وشرحه البغدادي في الخزانة "١١٩ / ٣" والأشموني "رقم ١١٣٨" والمقرئ: النزل اللينيم.

ودليلهم خفض ((مقترف)) وقد فُصِلَ بينها وبين كم بالجار والمجرور(١) واستشهدوا أيضاً على جواز الجر بوجود الفاصل بقول الشاعر: (٢)

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدِ سَيِّدٍ ضَحْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ

واحتجوا بقول الشاعر: (٣)

كَمْ دُونَ مِيَّةٍ مَوْمَاةٍ يُهَالُهَا... إِذَا تَيَمَّمَهَا الْحَرِيْتُ ذُو الْجَلْدِ(٤)

وأما حجة القياس فلأن الاسم بعد ((كم)) في الخبر بتقدير ((من)) فمَثَلُوا لذلك بقولهم: "كم رجلٍ أكرمت" فكان التقدير عندهم كم من رجلٍ أكرمت واستدلوا على أن المعنى يقتضي هذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، وقالوا كما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجود الفصل. (٥)

القول الثاني: قول المانعين :

ومن المانعين البصريون. (٦)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنَّ ((كم)) تعمل الجر فيما بعدها؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده وإذا فصل بينها بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام بل يتم العدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما. (٧)

(١) الإنصاف، الأنباري ٣٠٣/١، ٣٠٤،

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه "٢٩٦ / ١" وابن يعيش في شرح المفصل "ص ٥٨٢" ورضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣ / ١٢٢" والأشعري "رقم ١١٣٩" ورواية سيبويه "كم في بني سعد بن بكر" ورواية الأعمش "كم في بني بكر بن عمرو". والدسيسة: العطية، ويقال: هي الجفنة، والمعنى أنه واسع المعروف وأنه ماجد شريف.

(٣) أنشده ابن عقيل في المساعد بالجر ١١٢/٢ وذكره المرادي في توضيح المقاصد بجر مومة ١٣٣٨/٣

(٤) المومة واحدة المومي أي المفاوز، وأصلها مؤمومة على فعلة والخزيت الدليل الخدق .

(٥) الإنصاف، الأنباري ٣٠٤/١، ٣٠٥،

(٦) الإنصاف، الأنباري ٣٠٣/١،

(٧) الإنصاف، الأنباري ٣٠٥/١،

ثم ذكر المانعون أنّ حجة السماع عند المجوزين تعتبر من الضرورة التي لا يؤخذ بها ولا يقاس عليها. (١)

وقد ذكر ابن عقيل ثلاثة مذاهب في هذه المسألة (٢) وهي على النحو الآتي:

أولها: الجواز المطلق في الكلام، وهو قول الكوفيين، ويعزى ليونس.

ثانيها: تخصيصه بالشعر مطلقاً، وهو مذهب جمهور البصريين.

ثالثها: تخصيصه بالشعر إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً، نحو كم بك مأخوذاً أتاني، وكم اليوم جائع

جاءني؛ ومنعه إذا كان الكلام تاماً، وهو مذهب يونس؛ ويرده قول الشاعر:

كم دون مية موماة ...

وقول الآخر:

كم دون سلمى فلوات بيد ...

الترجيح

يبدو لي مما سبق ما يلي:

جواز جر تمييز كم الخبرية إذا فصل بينها وبين تمييزها بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط وذلك للأسباب الآتية:

١. كثرة الشواهد الشعرية الدالة على جواز جر تمييز "كم" الخبرية مع وجود الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف أو الجار والمجرور.

٢. الدليل على عدم جواز الجر في السعة هو أنه لا وجود لشاهد واحد من النثر؛ ليكون حجة على جواز جر تمييز كم الخبرية إذا فصل بينها وبين تمييزها بالظرف أو الجار والمجرور في سعة الكلام.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي ٣٥٤/٢ و ٢٧٣/٣
(٢) المساعد، ابن عقيل ١١٢/٢

٣. كان قياس المجوزين لجر التمييز في سعة الكلام بعد الفصل بينه وبين كم ضعيفاً لا دليل عليه. جواز إضافة النيف إلى العشرة. م ٤٢

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة، نحو: **خَمْسَةَ عَشْرٍ**. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

النيف " بفتح النون وتشديد الياء مكسورة، ك: هين، وأصله الواو، من ناف ينوف إذا زاد، وقال أبو زيد: "وهو التسعة فما دونها"، وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات: "النيف من العدد: ما جاوز العقد إلى الثلاثة" هذا قول أهل اللغة، وفي الصحاح والقاموس "كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني". (٢)

والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر كلها مبنية صدرها وعجزها، وتبنى على فتح الجزأين نحو "أحد عشر".

ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنتا عشرة فإن صدرهما يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كما يعرب المثني وأما عجزها فيبني على الفتح فلا محل له من الإعراب فتقول "جاء اثنا عشر رجلاً" و"رأيت اثني عشر رجلاً" ومررت ب"اثني عشر رجلاً" و"جاءت اثنتا عشرة امرأة" و"رأيت اثنتي عشرة امرأة" ومررت ب"اثنتي عشرة امرأة". (٣)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومن جوّز إضافة النيف إلى العشرة الكوفيون مطلقاً، وأما الفراء فجوّزه في الشعر فقط (٤) ووافق الفراء الإمام السيوطي. (٥)

(١) الإنصاف، الأنباري ٣٠٩/١، ٣١٠،

(٢) شرح التصريح، خالد الأزهرى ٤٥٨/٢

(٣) شرح ابن عقيل ٧٢/٤

(٤) معاني القرآن، الفراء ٣٤/٢ و المخصص ،ابن سيدة٤ / ٢٥٦

(٥) همع الهوامع، السيوطي ٢٥٦/٣

وهناك من يرى في إضافة العدد المركب ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن يبقى بناؤه على فتح الجزأين.

والثاني: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كعلبك، وحكاه سيوييه عن بعض العرب فتقول: "أحد عشرك مع أحد عشر زيد" واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع في التسهيل القياس عليه، وقال في الشرح: لا وجه لاستحسانه؛ لأن المبني قد يضاف نحو: "كم رجل عندك؟" وفي قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ

خَبِيرٍ﴾^(١)

وأما الوجه الثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه، و حكى الفراء أنه سمع من أبي فقعمس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: "ما فعلت خمسة عشرك".^(٢)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع واحتجوا بقول الشاعر:^(٣)

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَفْوَتِهِ ... بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

ومن السماع الذي احتج به المجوزون سماعهم ممن يثقون بعربيته، كقول أبي فقعمس الأسدي، وأبي الهيثم

العقيلي: ((ما فعلت خمسة عشرك)) رواه عنهما الفراء سماعاً.^(٤)

ومن الحجج التي احتج بها المجوزون القياس قولهم: إن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز

إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة.^(٥)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع إضافة النيف إلى العشرة البصريون وابن مالك.^(٦)

(١) [سورة هود آية ١]

(٢) توضيح المقاصد، المرادي ١٣٢٩/٣، ١٣٣٠،

(٣) استشهاد بهذا البيت الأشموني "رقم ١١٣٢" وجماعة من شراح الألفية "انظر العيني بامش الخزانة ٤/ ٤٨٨" والعناء -بفتح العين- النصب والتعب، والشقوة -بكسر الشين وسكون القاف- ومثله الشقاء والشقاوة: ضد السعادة، والحجة -بكسر الحاء وتشديد الجيم مفتوحة أي السنة .

(٤) معاني القرآن، الفراء ٣٣/٢، ٣٤، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٦٨٢/٣

(٥) الإنصاف، الأنباري ٣١٠/١

(٦) شرح الشافية الكافية، ابن مالك ١٦٨١ / ٣، ١٦٨٢،

وقد احتج المانعون بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحدُ بعضُهُ إلى بعضٍ، فكذلك ههنا. وبيان هذا أن الاسمين لما رُكبا دلاً على معي واحد، والإضافة تُبطل ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "قبضتُ خمسةَ عشرة" من غير إضافة دلاً على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت فقلت "قبضتُ خمسةَ عشرة" دلاً على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت "قبضتُ مال زيدٍ" فإن المال يدخل في القبض دون زيد، وكذلك "ضربتُ غلامَ عمرو" فإن الضرب يكون للغلام دون عمرو، فلما كانت الإضافة تُبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز. (١) ومن حجج المانعين أيضاً قولهم: إن البيت الذي استدل به المجوزون لا يعرف له قائل ولا يؤخذ به وإنما جاء لضرورة الشعر. (٢)

الترجيح

يترجح من العرض السابق ما يأتي:

جواز إضافة النيف للعشرة وذلك للأسباب التالية:

- ١ . وجود السماع ممن يوثق به في سعة الكلام كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية حينما قال: "وحجة الكوفيين سماعهم ممن يثقون بعربيته، كقول أبي فقعمس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي: "ما فعلت خمسة عشر"، رواه عنهما الفراء سماعاً". (٣)
- ٢ . ذكر سيبويه بأن العرب كانت تتكلم بها ولكنه جعلها لغة رديئة حيث قال: ((واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة)) (٤) وقال أيضاً عن ما سمع عن العرب قوله: ((ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة)). (٥) فهذا إثبات على وجودها عند العرب.
- ٣ . رأى بعض العلماء تجويز إضافة النيف للعشرة في ضرورة الشعر يعطي قوة للجواز.

(١) الإنصاف، الأنباري ٣١٠/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣١٠/١ وجمع الهوامع، السيوطي ٢٥٦/٣

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٦٨٢/٣

(٤) الكتاب، سيبويه ٢٩٨/٣، ٢٩٩،

(٥) الكتاب، سيبويه ٢٩٩/٣

٤ . البيت ليس كما ادّعى المانعون بأنه مجهول القائل بل معروف القائل وقائله هو نفيع بن طارق. (١)
جواز تعريف العدد المركب وتمييزه. ٤٣٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً: "الخمسة العشر درهماً، والخمسة العشر
الدرهم". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي
البصريين. (٢)

التمهيد

المعرفة هي عكس النكرة وأقسام المعارف في اللغة سبعة وهي على النحو التالي: المضمرة كأنا وهم،
والعلم كزيد وهند، والإشارة كذا وذو، والموصول (٣) كالذي والتي، وذو وبأل (٤) كالغلام والمرأة، والمضاف
لواحد منها كابني وغلامي، والمنادي نحو: "يا رجل" لمعين. (٥)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وَمَنْ جَوَّزَ تَعْرِيفَ الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ وَتَمْيِيزَهُ الْكُوفِيُّونَ (٦) وَمَنْ الْكُوفِيُّونَ الْكَسَائِيَّ خُصُوصًا (٧).

(١) الحيوان، الجاحظ ٥٦٦/٦

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣١٢/١ - ٣١٥

(٣) قيل: إن تعريف الموصول بالعهد الذي في الصلة، وقيل بأل، ملفوظة في نحو: الذي والتي، أو غير ملفوظة بل يكون الموصول معنى ما فيه "أل" كـ "من" و "ما".

(٤) أي: الذي تدخل عليه أداة التعريف، وهي "أل" المعرفة، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً.

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام ٩٩/١

(٦) المساعد، ابن عقيل ٩١/٢

(٧) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٦٧٦/٣

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون لتعريف العدد المركب وتمييزه بالسماع عن العرب فيما حكاه الأخفش قولهم: "قبضت الخمسة العشر درهماً".^(١)

وقالت العرب: هم الخمسة العشر، و هم يريدون هم الخمسة عشر.^(٢)

القول الثاني: قول المانعين

ومن المانعين لـ "تعريف العدد المركب وتمييزه" المبرد^(٣) وابن عقيل^(٤) والأشموني^(٥) وكذلك من المانعين السيوطي^(٦) وممن منع أيضاً الصبان في حاشيته^(٧) ومن سار على طريقهم من المعاصرين عباس حسن^(٨).

حجة المانعين

وقد احتج الذين منعوا "تعريف العدد وتمييزه" بقولهم: إنَّ الألف واللام لا تدخل إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر نزلا منزلة اسم واحد وإذا نزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف وبالتالي رأوا أنَّ التعريف يكون في الجزء الأول؛ لأن الجزء الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه.^(٩)

واحتج المانعون أيضاً بكلام العرب على أنَّ المركب لا يُعرَف منه الجزآن بل تدخل "أل" على الجزء الأول وذلك كما جاء في قول عمرو بن أحمر:^(١٠)

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجَنَّ الْحَازِبَا زِ بِهِ جُنُونًا

(١) الإنصاف، الأنباري ٣١٣/١ والمساعد، ابن عقيل ٩١/٢ وحاشية الصبان على الألفية ٢٧٣/١

(٢) أصول في النحو، ابن السراج ٣١٢/٢

(٣) المقتضب، المبرد ١٧٥/٢

(٤) المساعد، ابن عقيل ٩١/٢

(٥) شرح الأشموني على الألفية ١٧٥/١

(٦) همع الهوامع، السيوطي ٢٥٩/٣

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٢٧٣/١

(٨) النحو الوافي، عباس حسن ٤٣٩/١

(٩) الإنصاف، الأنباري ٣١٣/١

(١٠) هذا بيت من الوافر، وقد أنشده ابن منظور "ف ق أ - ق ل ع - خ وز" ونسبه لعمر بن أحمر وأنشده موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل "ص ٥٧٠" وأنشده رضي الدين في باب المركبات من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "١٠٩ / ٣"

والدليل على تعريف الجزء الأول في المركب في كلمة ((الخازيان)) فتعرف الخاز وهو الجزء الأول وباز الجزء الثاني لم يُعرّف. (١)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق ما يلي:

جواز تعريف العدد المركب صدره وعجزه وأما تعريف التمييز فلا يجوز وذلك للأسباب الآتية:

١ . ذكر أكثر العلماء جوازه، ولكن بعضهم جَوَّز تعريف العدد المركب وبعضهم ضَعَّفه ولم يمنع.

٢ . وجود السماع الذي ذكره الأخفش عن العرب بتعريف صدر وعجز العدد المركب وهو ما ذكرناه في حجج المجوزين. (٢)

٣ . السماع مقدّم على القياس، وخاصة إذا كان السماع في سعة الكلام.

جواز نداء الاسم المحلي "بأل" ٤٦٠.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو "يا الرجل ويا الغلام" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح الأنباري رأي البصريين. (٣)

التمهيد

النداء من خصائص الأسماء كما قال ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل (٤)

وإعراب المنادى الأصل فيه النصب، ولكن منه ما يكون منصوباً ومنه ما يكون مبنياً في محل نصب

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٦٧٦/٣

(٢) إصلاح المنطق، ابن السكيت ٢١٦

(٣) الإنصاف، الأنباري ٣٣٥/١ - ٣٣٨ (٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٧/١

وللمنادى خمسة أنواع وهي على النحو التالي:

العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة وكذلك المضاف وأخيراً الشبيه بالمضاف والنوعان

الأول والثاني مبنيان في محل نصب وأما الأنواع الثلاثة المتبقية فهي منصوبة على النداء، وكان هذا التفصيل يخص المنادى، وأما ما يخص حروف النداء فلها ثلاثة أقسام وهي كما يلي: أولاً ما يكون للقريب وهي الهمزة وأي، وثانياً ما يكون للبعيد وهي أيا وهيا، والقسم الثالث والأخير ما يكون مشتركاً يصلح للقريب والبعيد وهي الياء.

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومَن جَوَّز نداء الاسم المحلى "بأل" الكوفيون والبغداديون(١) وأجازه في الشعر دون النثر ابن هشام.(٢)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون لنداء الاسم المحلى "بأل" بالسمع والقياس

أما السمع فاستشهدوا بقول الشاعر:(٣)

فَيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِيَانِي شَرًّا

في هذا البيت أدخل الشاعر حرف النداء على الغلامان المعروف "بأل".(٤)

واحتجوا أيضاً بقول الآخر:(٥)

عباس يا الملك المتوج والذي ... عرفت له بيت العلا عدنان

فإنَّ الشاعر قد أدخل حرف النداء على الكلمة المعرفة "بأل" وهي كلمة الملك.(٦) وأما من ناحية

القياس فقد قاسوا جواز دخول حرف النداء على "أل" التعريف في ((يا الله))(٧)

(١) التصريح، المرادي ١٧٣/٢

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام ٢٤/٤

(٣) من الرجز المشطور، وقد استشهد بهما ابن يعيش في شرح المفصل "ص ١٧٢" ورضي الدين في أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية "١/ ١٣٢" وشرحهما البغدادي في الخزانة "١/ ٣٥٨ بولاق" والأشموني "رقم ٨٧٩" وابن عقيل "رقم ٣٠٩"

(٤) الإنصاف، الأنباري ٣٣٦/١

(٥) استشهد به الأشموني رقم "٨٧٨" وأنشده ابن هشام في أوضح المسالك الشاهد رقم "٤٤٠"

(٦) شرح الأشموني على الألفية ٢٩/٣

(٧) الإنصاف، الأنباري ٣٣٧/١

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ منع نداء الاسم المحلى "بأل" البصريون ومنهم المبرد(١) وابن مالك منعه في النثر غير لفظ الجلالة وأجازه في الشعر(٢) وابن عقيل منع الجمع بين حرف النداء وأل في السعة وأجاز ذلك في الشعر(٣) ومن المانعين في النثر والمجوزين في الشعر خالد الأزهري(٤) والسيوطي(٥).

حجة المانعين

ولقد احتج المانعون لنداء الاسم المحلى "بأل" ببعض الحجج فمن هذه الحجج أنّ الألف واللام تفيد التعريف و«يا» تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمان(٦) وقالوا أيضاً إن الجواز من باب الضرورات الشعرية، واحتجوا بأن الأبيات مجهولة القائل(٧).

الترجيح

ويترجح لي من خلال ما عُرض الآتي:

جواز نداء المعرف بـ"أل" في الشعر دون النثر وذلك للأسباب التالية:

١. استعملت العرب نداء المعرف بـ"أل" في أشعارها.
٢. أجازه في الشعر ومنعه في السعة كثير من النحاة.
٣. وأما ما قيل في جواز نداء لفظ الجلالة فَرَدَّ الأنباري على هذا الجواز بثلاثة ردود أولها: أنّ الألف واللام عوض عن همزة "إله" فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزّلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء "يا الله" بقطع الهمزة، قال الشاعر:
مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ ... عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ

(١) المقتضب، المبرد ٤/٢٣٩. ٢٤٣

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٣/١٣٠٦، ١٣٠٨

(٣) المساعد، ابن عقيل ٢/٥٠٢، ٥٠٣ و شرح ابن عقيل ٣/٣٦٣. ٣٦٥

(٤) التصريح، خالد الأزهري ٢/١٧٣

(٥) همع الهوامع، السيوطي ٢/٤٦. ٤٨

(٦) الإنصاف، الأنباري ١/٣٣٩

(٧) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٣/١٣٠٦. ١٣٠٨

ولو كانت كالمهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة، فلما جاز فيها ههنا القطع دلّ على أنها نزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، كما أن الفعل إذا سمي به فإنه تُقَطَّعُ همزة الوصل منه نحو اضْرِبْ واقتُلْ، تقول "جاءني إضرب، ورأيت إضرب، ومررت بإضرب" و "جاءني أقتل، ورأيت أقتل، ومررت بأقتل" بقطع الهمزة ليدل على أنها ليست كالمهمزة التي كانت في الفعل قبل التسمية، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة، فكذلك ههنا.

والذي يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مجرى غيره مما فيه ألف ولام لكانوا يقولون "يا أيها الله" كما يقولون "يا أيها الرجل" إما على طريق الوجوب عندنا، أو على طريق الجواز عندكم، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حالٍ دلّ على صحّة ما ذهبنا إليه.

والوجه الثاني: أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم؛ فلا يقاس عليها غيرها. والوجه الثالث: أن هذا الاسم عَلمٌ غير مُشْتَقٍّ أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا.

والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول، والله أعلم. (١)

جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه. م. ٤٨

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويُوقَعُونَ الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك "يا آل عامٍ" في يا آل عامرٍ، و "يا آل مالٍ" في يا آل مالك، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (٢)

التمهيد

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي رقيق لين، وكلام رخيم: لين سهل،

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٣٣٩، ٣٤٠،

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٣٤٧، ٣٥٢.

ومنه قول الشاعر:

لها بشرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ... رخيماً الحواشي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

وفي الاصطلاح: حذف آخر الكلمة في النداء بطريقة مخصوصة؛ للتخفيف غالباً، أو لداعٍ آخر كالتمليح والاستهزاء.

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم اللفظ للنداء، وترخيمه للضرورة الشعرية؛ وترخيمه للتصغير. (١)
المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وَمَنْ جَوَزَ تَرْخِيمَ الْمَضَافِ بِحَذْفِ آخِرِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ (٢) وَمِنَ الْمَجُوزِينَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ابْنُ مَالِكٍ. (٣)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون: "ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه" بالسماع عن العرب

نحو قول زهير بن أبي سلمى: (٤)

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَاحْفَظُوا... أَوْاصِرْنَا وَالرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ

أراد "يا آل عكرمة" إلا أنه حذف التاء للترخيم، وهو عكرمة بن خصمة بن قيس بن عيلان بن مضر، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس. واحتجوا كذلك بقول الآخر: (٥)

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ... سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

أراد "أبا عروة".

وبقول رؤبة بن العجاج:

إِنَّمَا تَرَبَّنِي الْيَوْمَ أُمُّ حَمْرٍ... فَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي

(١) أوضح المسالك، ابن هشام ٥١/٤ حاشية رقم ١

(٢) المساعد، ابن عقيل ٥٦٣/٢ و توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ١١٣٦/٣ و شرح الأشموني على الألفية ٦٩/٣ و همع الهوامع،

السيوطي ٧٨/٢ وخزانة الأدب، البغدادي ٣٢٩/٢

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٣٦٢/٣

(٤) هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، وقد استشهد به سيبويه "٣٤٣/١" وابن يعيش في شرح المفصل "ص ١٨٥" والرضي في شرح الكافية "١/١٣٦" وشرحه البغدادي في الخزانة "١/٣٧٣" كما استشهد به الأشموني "رقم ٩١٦" والمؤلف في أسرار العربية "ص ٩٦"

(٥) هذا البيت من شواهد شرح المفصل "ص ١٨٥" وشرح الكافية "١/١٣٦" وشرحه البغدادي في الخزانة "١/٣٧٧" واستشهد به أيضاً ابن هشام في أوضح المسالك "رقم ٤٥١"

و أراد "أم حمزة" وقالوا إنّ الشواهد على هذا كثيرة جداً، فدلّ على جوازه. (١) وهناك من الشواهد التي تدل على حذف المضاف إليه بأسره وذلك في قول الشاعر:

يا عبد هل تذكرني في ساعة ...

ويقصد الشاعر يا عبد هند فحذف المضاف إليه هند. (٢)

ومن حجج المجوزين أيضاً قولهم : إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد. (٣)

القول الثاني: قول المانعين

وتمنّ منع ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في السّعة البصريون وعلى رأسهم سيبويه (٤) ومن سار على طريق المنع ابن الضائع (٥) ومعهم المرادي (٦) وكذلك من نهج نهجهم الأشموني (٧).

حجة المانعين

وقد احتج المانعون لـ"ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه" بعدد من الحجج حيث يرون أنّ هذه الحجج مانعة للترخيم، ومن هذه الحجج أنّ الشروط لم تتوفر لـ((ترخيم المضاف بحذف المضاف إليه)) وهي أن يكون منادى مفرداً معرفة وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف وإذا اختل شرط منع الترخيم. (٨) ومنها أيضاً أن سيبويه خرّج الترخيم في غير النداء على الضرورة. (٩)

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٣٤٧-٣٤٩

(٢) المساعد، ابن عقيل ٢/٥٦٣

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/٣٤٩

(٤) الكتاب، سيبويه ٢/٢٧١

(٥) همع الهوامع، السيوطي ٢/٧٨

(٦) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ٣/١١٣٦

(٧) شرح الأشموني على الألفية ٣/٦٩

(٨) الإنصاف، الأنباري ١/٣٤٩

(٩) الإنصاف، الأنباري ١/٣٤٩

الترجيح

يظهر لي مما سبق ما يلي:

جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في الشعر دون النشر وذلك للمبررات التالية:

١. وجود ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في مجموعة من الأبيات الشعرية.
٢. عدم وجود سماع من النشر يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه.

جواز ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط. ٤٩٠م.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في عُنُقٍ "يا عُنُ" وفي حَجْرٍ "يا حَجَّ" وفي كَتِفٍ "يا كَتِّ" وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق. وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجَّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

أصول الكلمة في العربية ثلاثة كما قال ابن جني في الخصائص: ((الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي. فأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً الثلاثي. وذلك لأنه حرف يتبدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقل حروفًا، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة؛ نحو مِن، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه...)) (٢)

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٣٥٦-٣٥٩

(٢) الخصائص، ابن جني ١/٥٦

القول الأول: قول المجوزين

ومَن جَوَّزَ ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط الكوفيون ومنهم على وجه الخصوص الفراء (١)

ووافقهم في الجواز الأخفش من البصريين. (٢)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالقياس وقد قاسوا الثلاثي محرك الوسط على يد ودم، وقالوا الأصل في يد يَدِي،

وفي دم دَمٌ لمن قال إنها من ذوات الواو، ودمي لمن قال إنها من ذوات الياء. (٣)

واحتجوا بقول الشاعر: (٤)

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُجْنَا ... جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ اليَقِينِ

والأكثرون قالوا إنّ دماً من ذوات الواو، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلة، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستثقال، فبقيت يدٌ ودمٌ، فكذلك في محل الخلاف: الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزاً. (٥)

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٣٥٧/٣

(٢) توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي ١١٣٥/٣ و أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام ٥٥/٤ هامش

رقم (٣) و المساعد، ابن عقيل ٥٥٢/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٣٥٧/١

(٤) اختلف العلماء كثيراً في نسبة هذا البيت؛ فنسبه العيني -فيما نقله عنه البغدادي، ولم أعتز عليه بعد طویل البحث- تبعاً لابن هشام تبعاً لصاحب الحماسة البصرية إلى المتقّب العبدی، وينسبه قوم إلى الفرزدق، وقوم إلى الأخطل، وقوم إلى المرادس بن عمرو، واستصوب البغدادي أنه لعلي بن بدال بن سليم، وأسند رواية ذلك إلى ابن دريد في كتاب المحتجى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعي، وقد أنشده ابن منظور "د م ي" هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات، والبيت من شواهد الزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه "ص ٦٠٠" والرضي في باب المثني من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣/ ٣٤٩" والأشموني "رقم ١١٦٢"

(٥) الإنصاف، الأنباري ٣٥٩. ٣٥٧/١

القول الثاني: قول المانعين

ومن المانعين البصريون ومن أخذ بهذا الرأي ابن السراج(١) وابن جني(٢) وكذلك من المانعين ابن مالك(٣) وابن عصفور ووافقهم في المنع المرادي(٤) ومن نهج نهم أيضاً ابن عقيل(٥) وكذلك الشيخ خالد الأزهري(٦).

حجة المانعين

وقد احتج مانعو "ترخيم الاسم الثلاثي محرك الوسط" بقولهم إنَّ الترخيم الهدف منه طلب التخفيف والاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل فيه الحذف، فأروا كذلك أنه من الإجحاف الحذف من آخر الاسم الثلاثي(٧). وكانت حجتهم أيضاً قولهم: إنَّ أقلَّ الأصول ثلاثة ويجوز أن يرخَّم الاسم بشرط زيادته عن ثلاثة أحرف(٨).

الترجيح

يبدو لي مما سبق ما يأتي:

عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط وذلك للأسباب التالية:

١. عدم وجود شاهد واحد من كلام العرب يثبت الترخيم.
٢. حجة المانعين كانت أقوى وأوجه من حجة المجوزين.

(١) الأصول في النحو، ابن السراج ٣٦٥/١

(٢) اللع في العربية، ابن جني ١١٧

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٣١/١

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي ١١٣٥/٣

(٥) المساعد، ابن عقيل ٥٥٢/٢

(٦) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ٢٥٥، ٢٥٦/٢

(٧) الإنصاف، الأنباري ٣٥٩/١

(٨) الأصول في النحو، ابن السراج ٣٦٥/١ والتصريح، خالد الأزهري ١٨٥/٢

٤ . قياس المجوزين كان ضعيفاً يرده قول المانعين وقد قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "إنه إذا قيل في ترخيم "ياحك" يلزم منه عدم النظر، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما محرك ك"غد" و"يد".

فلو كان الثلاثي ساكن الثاني ك"بكر" لم يجز ترخيمه بإجماع؛ لأن ترخيمه موقع في عدم النظر". (١).
جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة. ٥١م.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك . وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (٢).

التمهيد

الندبة هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب. (٣) والمندوب مدعو ولكنه متفجع عليه (٤) والندبة تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت وإن شئت ندبت بغير ألف والألف أكثر في هذا الباب (٥) وقال سيبويه: ((لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها)) (٦) ومن شأنهم أن يزيدوا حرفاً إذا نادوا بعيداً ولا أبعد من المندوب فإذا وقفوا قالوا: يا زيدا واعمراه فيقفون على هاء لخباء الألف فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء وإذا لم تلحق الألف قلت: وازيد، ويا بكر، والألف تفتح ما قبلها مضموماً كان أو مكسوراً فتقول: وا زيد فتضم، فإن أدخلت الألف قلت: وا زيدا، فإن أضفت إلى اسم ظاهر غير مكنى قلت: وا غلام زيد فإن أدخلت الألف قلت وا غلام زيدا وحذفت التنوين لأنه لا يلتقي ساكنان. (٧).

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٣١/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٦٢/١، ٣٦٣،

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٨/٣

(٤) الكتاب، سيبويه ٢٢٠/٢

(٥) الأصول، ابن السراج ٣٥٥/١

(٦) الكتاب، سيبويه ٢٢٠/٢

(٧) الأصول، ابن السراج ٣٥٥/١

القول الأول: قول المجوزين

ومن المجوزين لندبة النكرة والأسماء الموصولة" الكوفيون(١) والرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد(٢) ومن الجوزين ابن مالك واشترط إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه.(٣)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون لندبة النكرة والأسماء الموصولة" بقولهم إنَّ النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة ومثلوا بـ((واراكبا)) فجوزوا ندبته كالمعرفة، وأما الاسماء الموصولة فقالوا إنها معارف بصلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف، وقد قالوا كما يجوز ندبة الأسماء الأعلام مثل زيد وعمرو فقالوا كذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها واستدلوا على صحة كلامهم ما حكى عنهم من قولهم ((وَأَمِنْ حَفَرٍ بِئْرٍ زَمَزَمَاهُ)) (٤) وأيضاً احتج القائلون بجواز ندبة النكرة بسماع ما جاء في صحيح البخاري ((عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أُغْمِيَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي وَاجْتِلَاةً، وَكَذَا وَكَذَا، تُعَدُّ عَلَيْهِ...)) (٥)

وأما ما يخص ندبة الموصول فالبصريون منعوا ذلك إلا ما كان موصولاً غير مبدوء بأل وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين بخلاف البصريين نحو (وامن حفر بئر زمزماه) وذلك شاذ عند البصريين، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل.(٦)

ولا يجوز ندبة موصول بصلة لا تعينه فلا يجوز: وا مَنْ ذهباه! فإن عينت جاز نحو: وامن حفر بئر زمزماه! وشرط الموصول الخلو من أل، وكونه في الشهرة كالعلم.(٧)

(١) الإنصاف، الأنباري/١/٣٦٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي/٣/١١٢٢ وشرح الأشموني/٣/٥٨، ٥٩ وحاشية الصبان على شرح الأشموني/٣/٢٤٩

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك/٣/١٣٤١ وابن عقيل المساعد، ابن عقيل/٢/٥٣٥

(٤) الإنصاف، الأنباري/١/٣٦٢، ٣٦٣

(٥) صحيح البخاري ١٤٤/٥

(٦) التصريح، خالد الأزهرى/٢/١٨٢

(٧) المساعد، ابن عقيل/٢/٥٣٥ و التصريح، خالد الأزهرى/٢/١٨٢

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ منع ندبة النكرة والأسماء الموصولة البصريون وخصوصاً سيبويه منع ندبة النكرة (١) وابن السراج (٢) وابن جني (٣) وكذلك الزمخشري (٤) ومَنْ منع ندبة النكرة ابن مالك (٥) ومعهم المرادي (٦) وأيضاً ابن هشام (٧) وابن عقيل (٨) ومن المانعين الأشموني (٩) والسيوطي (١٠).

حجة المانعين

ولقد احتج المانعون بقولهم: إنّ النكرة مبهمة لا تخص واحداً بعينه، وقد قالوا أيضاً إن المقصود بالندبة أن يُظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب؛ ليخفف مابه من مصيبة، ويرى المانعون بأنه لا يحصل إلا بندبة المعرفة، لا بندبة النكرة. (١١)

وأما ما يخص الاسماء الموصولة فكان سبب منعهم لها بأنها مبهمة، فبذلك أشبهت النكرة. (١٢)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق ما يلي:

جواز ندبة النكرة لوجود السماع في صحيح البخاري كما جاء في حجة المجوزين.

وكذلك جواز ندبة الموصول بشرط أن لا يكون معرفاً ب"أل" وذلك لوجود السماع

وندبة الموصول إذا عيّن جاز لمجيئ السماع الدال على جوازه، والسماع مقدّم على القياس في جميع الأحوال.

-
- (١) الكتاب، سيبويه ٢٢٧/٢، ٢٢٨،
 - (٢) الأصول في النحو، ابن السراج ٣٥٨/١
 - (٣) اللمع في العربية، ابن جني ١٢٠، ١٢١،
 - (٤) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري ٦٨
 - (٥) شرح الكافية، ابن مالك ١٣٤٣/٣
 - (٦) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ١١٢٢ /٣
 - (٧) أوضح المسالك، ابن هشام ٤٧، ٤٨/٤
 - (٨) شرح ابن عقيل، ابن عقيل ٢٨٢، ٢٨٣/٣
 - (٩) شرح الأشموني ٥٩، ٥٨/٣
 - (١٠) همع الهوامع، السيوطي ٦٥/٢، ٦٦،
 - (١١) الكتاب، سيبويه ٢٢٧/٢، ٢٢٨، والإنصاف، الأنباري ٣٦٣/١
 - (١٢) الإنصاف، الأنباري ٣٦٣/١

جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر.م.٦٠
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة
الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.
وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين.(١)
التمهيد

المعارف في اللغة العربية سبع ومنها المعرف بالإضافة، فالإضافة عبارة عن إضافة اسم إلى آخر بشرط
حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية أو نون الجمع، ويحذف كذلك التنوين
وبعد ذلك يجر المضاف إليه، فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه، واختلف في الجار
للمضاف إليه فقل هو مجرور بحرف مقدّر وهو "اللام" أو "من" أو "في" وقيل هو مجرور بالمضاف وهو
الصحيح(٢) وزعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايغين إلا في الشعر؛ والحق أن مسائل
الفصل سبع؛ منها ثلاث جائزة في السعة، والأربعة الباقية تختص بالشعر.(٣)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومنّ جوّز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر الكوفيون ومن
مجوّزي الفصل ابن مالك (٤) وابن هشام (٥) وكذلك ابن عقيل(٦) ووافقهم في الجواز أبو حيان (٧)
وخالد الأزهرى (٨)و أيضاً جوّزه الصّبّان في حاشيته.(٩)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٢٧/٢ . ٢٣٥

(٢) شرح ابن عقيل ٤٣/٣

(٣) أوضح المسالك، ابن هشام ١٥١/٣ . ١٥٦

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٩٨٣/٢، ٩٨٢ حاشية رقم (٤)

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام ١٥٢/٣ . ١٥٤

(٦) المساعد، ابن عقيل ٣٧٢/٢، ٣٧٣ و شرح ابن عقيل ٨٢/٣، ٨٣

(٧) البحر المحيط، أبي حيان ٦٥٧/٤، ٦٥٨

(٨) التصريح، خالد الأزهرى ٥٧/٢

(٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤١٧/٢، ٤١٨

حجة المجوزين

وقد كانت حجتهم السماع، حيث قالوا إنّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها واحتجوا بقول الشاعر: (١)

فَرَجَّحْتُهَا بِمَرْجَّةٍ ... رَجَّحَ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض، واستدلوا أيضاً بقول الآخر: (٢)

تَمَّرُ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَدْ شَفَّتْ ... غَلَاتِلَ عَبْدَ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

والتقدير: شفت غلاتل صدورها عبد القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه.

واحتجوا أيضاً بقول الطرماح بن حكيم: (٣)

يَطْفَنُ بِمُجُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَيْسِيِّ الْكِنَائِنِ

والتقدير: من قرع الكنائن القيسي.

و كذلك استدلوا بقول الآخر: (٤)

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا ... كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذي هو "بعد" والمضاف إليه الذي هو "بهجتها" بالفعل الذي هو "خط" وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسوماها. وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلامٌ والله زيد، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لتَجَرَّتْ فسمع صوتَ والله رَبَّهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى، وقد احتجوا بقراءة ابن عامر أحد القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ (٥) بنصب "أولادهم" وجر "شركائهم"

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، ولا يعرف له سوابق أو لواحق، حتى قال جار الله في المفصل "١ / ٢٩١ بتحقيق محي الدين عبد الحميد": "وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله: فزججتها بمرجة... البيت

فسيبويه بريء من عهده" ا. هـ، وقد استشهد بهذا البيت رضي الدين في شرح الكافية في باب الإضافة، وشرحه البغدادي في الخزانة "٢ / ٢٥١" والزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه "ص ٣٤١" وابن جني في الخصائص "٢ / ٤٠٦" والأشموني "رقم ٦٥٦" تحقيق محي الدين عبد الحميد.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع، وقد استشهد به رضي الدين في باب الإضافة في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٢ / ٢٥٠" وذكر أن ابن السيد أنشده في أبيات المعاني عن الأخفش.

(٣) هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم "انظر الديوان ١٦٩" وقد أنشده ابن منظور "ح وز" وابن جني في الخصائص "٢ / ٤٠٦ ط الدار" وابن الناظم في شرح ألفية والده ابن مالك، وشرحه العيني "٣ / ٤٦٢ بهامش الخزانة"

(٤) أنشد ابن منظور هذا البيت "خ ط ط" ولم يعزه، وهذا البيت مهلهل النسخ مضطرب التركيب، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم، وأصل نظام البيت هكذا: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسوماها؛ ففصل بين أصبح وخبرها، وبين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل ومفعوله، وبين كأن واسمها، وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها، فصار أحجية من الأحاجي، واستشهد المؤلف به في قوله "بعد خط بهجتها" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله "بعد" والمضاف إليه وهو وقوله "بهجتها" بأجنبي وهو قوله "خط" وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذي في آخر البيت، ومفعول خط هو قوله "رسوماها" وأصل هذه العبارة: كأن قلماً خط "هو" رسوماها.

(٥) [سورة الأنعام آية ١٣٧]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "أولادهم" والتقدير فيه: قتل شركائهم أولادهم، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة، وإذا جاء في القرآن ففي الشعر أولى. (١)
واستدلوا أيضاً على الجواز بقراءة أحد القراء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلِهِ﴾. (٢)
القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر البصريون و كذلك وافقهم الزمخشري. (٣)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فلا يجوز أن يفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور؛ لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما. (٤) وأما ما يخص قراءة ابن عامر فالمانعون يشككون في القراءة ويضعفونها؛ لأنها من وهم القارئ. (٥)
الترجيح

يبدو لي مما عُرض سابقاً ما يلي:

جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر وسعة الكلام وذلك للأسباب التالية :

- ١ . كثرة الأشعار التي تميز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور.
- ٢ . وجود قراءتين تميز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور .
- ٣ . ابن عامر أحد القراء السبعة لا يجوز اتهامه بالضعف والوهم فهو ثقة عدل وقراءته معتبرة.

(١) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٢٧ - ٤٣١

(٢) [سورة إبراهيم آية ٤٧]

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٤١٧، ٤١٨

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٣١ - ٤٣٥

(٥) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٣٦

جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً. م ٦٣

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يوماً كله، وقمت ليلة كلها". وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (١)
التمهيد

التوكيد: تابع يذكر في الكلام لدفع ما قد يتوهمه السامع مما ليس مقصوداً، وهو نوعان: معنوي ولفظي. فالتوكيد المعنوي يكون بألفاظ معروفة هي: النفس، والعين، وكل، وجميع، وكلا، وكلتا؛ ويجب أن يتصل كل منها بضمير يطابق المؤكد.

وأما التوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ اسماً كان أو فعلاً، أو حرفاً، أو جملة. (٢)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وممن جوّز توكيد النكرة توكيداً معنوياً الكوفيون وقد اشترطوا الإفادة ووافقهم من البصريين الأخفش (٣) وكذلك ابن مالك ذهب للجواز (٤) ومن المجوزين أيضاً ابن هشام (٥) وابن عقيل (٦) والمرادي (٧) وسلك رأي الجواز السيوطي (٨) وممن جوّز ذلك من المعاصرين عباس حسن (٩)

(١) الإنصاف، الأنباري ٤٥١/٢. ٤٥٥.

(٢) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى أمين ٣٨٩/١

(٣) التصريح، خالد الأزهرى ١٢٤/٢

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١١٧٧/٣

(٥) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام ٢٩٨/٣

(٦) المساعد، ابن عقيل ٣٩٢/٢ و شرح ابن عقيل ٢١١/٣

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي ٩٧٦/٢

(٨) مع الهوامع بشرح جمع الجوامع، السيوطي ١٧٠/٣

(٩) النحو الوافي، عباس حسن ٥٢٢/٣

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالنقل وقالوا قد جاء ما يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً في كلام العرب وذكروا قول

عبد الله بن مسلم الهذلي: (١)

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كَلَّهُ رَجَبٌ
فَأَكَّدَ "حَوْل" وهو نكرة بقوله "كله".

واحتجوا كذلك بقول الشاعر:

إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا ... يَوْمًا جَدِيدًا كَلَّهُ مُطَرَّدًا

فَأَكَّدَ "يَوْمًا" وهو نكرة بقوله "كله".

واستدلوا أيضاً بقول شيم بن حويلد:

زَحْرَتْ بِهِ لَيْلَةٌ كَلَّهَا ... فَجِئْتَ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيئًا

فَأَكَّدَ "ليلة" هي نكرة بقوله: "كلها" ومؤيداً خنفيئاً: اسمان من أسماء الداهية.

وذكروا ما يقوي مذهبهم قول الآخر:

قَدِ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

فَأَكَّدَ "يَوْمًا" بأجمع؛ فدل على جوازه.

واحتجوا كذلك بالقياس فقالوا في يوم وليلة بأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، واللييلة مؤقتة يجوز

أن يقوم في بعضها، فإذا قلت "قعدت يوماً كله، وقمت ليلة كلها" صح معنى التوكيد. (٢)

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ مَنَعَ تَوْكِيدَ النَّكَرَةِ تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا جَمْهُورَ الْبَصْرِيِّينَ. (٣)

حجج المانعين

وقد احتج المانعون بعدد من الحجج وهي على النحو التالي:

١. أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا يفتقر إلى التأكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف

لا فائدة فيه. (٤)

(١) هذا البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٣٦٤" والأشعري "رقم ٧٦٣" وابن

هشام في أوضح المسالك "رقم ٤٠٢" وفي شرح شذور الذهب "رقم ٢٢٨"

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٥١/٢ . ٤٥٤

(٣) التصريح، خالد الأزهرى ١٢٤/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٥٥/٢

٢ . أن النكرة تدل على الشياخ والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له. (١)

٣ . استند المانعون على روايات غير الروايات التي جاء بها المجوزون، فقالوا في ((ياليت عدّة حول كَلِّه رجب)) رواية غير صحيحة والرواية الصحيحة عندهم ((يا ليت عدّة حولي كَلِّه رجب)). (٢)

٤ . جعل المانعون الأبيات التي استشهد بها المجوزون من قبل الشذوذ والقلة والشاذ لا يقاس عليه. (٣)

الترجيح

يترجح لي مما سبق ما يلي:

جواز توكيد النكرة بشرط الإفادة وذلك للأسباب التالية:

١ . وجود السماع من كلام العرب الذي يدل على الجواز.

٢ . قياس المجوزين عقلي ومنطقي مما يجعل ما ساروا إليه هو الصواب.

٣ . الإفادة تقرب النكرة إلى المعرفة وتحدد الاسم مثل يوم وليلة وأسبوع وشهر وسنة.

٤ . أخذ برأي الجواز كبار النحاة المتأخرين من أمثال ابن هشام وابن مالك وابن عقيل والسيوطي.

٥ . الاعتماد على روايات أخرى غير الرواية الكوفية أسلوب استخدمه البصريون لإثبات رأيهم وهذا الأسلوب لا يمنع الجواز.

جواز العطف على الضمير المخفوض. م ٦٥

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (٤)

(١) الإنصاف، الأنباري ٤٥٥/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٥٥/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٥٦/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٦٣/٢ . ٤٦٧

التمهيد

جملة العطف تعتبر من التوابع حيث إن المعطوف يتبع المعطوف عليه في أربعة أمور أولها: الإعراب وثانيها: التعريف والتنكير وثالثها: الأفراد والتثنية والجمع ورابعها: في التعريف والتنكير، وعطف النسق يكون بتوسط حرف العطف بين المعطوف عليه والمعطوف، وأما ما يخص حُرُوفَ الْعَطْفِ فِتِسْعَةٌ وهي على النحو التالي: الواو وهي لِمُطَلَقِ الْجَمْعِ، والفاء للترتيب مَعَ التَّعْقِيبِ، وثُمَّ للترتيب مَعَ التَّرَاخِي، وأوُّ لِلشَّكِّ أَوْ التَّخْيِيرِ، وأمَّ لطلبِ التَّعْيِينِ، ولا للتَّنْفِي، وبَلْ للإِضْرَابِ، وَلَكِنْ لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَحَتَّى لِلْعَايَةِ. (١)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومَن جَوَّزَ العطفَ على الضمير المخفوض الكوفيون ويونس وقطرب و الأخفش من البصريين (٢) والجرمي والزيادي (٣) والشلوبين (٤) وكذلك أبوحيان (٥) ووافقهم ابن مالك (٦) والسيوطي (٧).

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بما جاء في التنزيل وكلام العرب، أما ماجاء في كتاب الله فهو في قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (٨) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث، واحتجوا كذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (٩) فما: في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في "فيهن"

(١) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى أمين ٣٩٩/١

(٢) التصريح، خالد الأزهرى ١٥١/٢، ١٥٢،

(٣) المساعد، ابن عقيل ٤٧٠/٢، ٤٧١،

(٤) توضيح المقاصد، المرادي ١٠٢٦/٢

(٥) البحر المحيط، أبي حيان ٤٩٩ /٣

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٦٣/١، ٦٤،

(٧) همع الهوامع، السيوطي ٢٢١/٣

(٨) [سورة النساء آية ١] (٩) [سورة النساء آية ١٢٧]

وواستدل المجوزون بقول الله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (١) فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك" والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في "قبلك" والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك، وأيضاً كانت حجتهم في الجواز قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٢) فعطف "المسجد الحرام" على الهاء من "به" واحتجوا كذلك بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (٣) فمن: في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "لكم" فدل على جوازه، واحتجوا على الجواز من الشعر بقول الشاعر:

فاليوم قَرَّتْ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فاذهب فما بك والأيام من عَجَبٍ

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك وبالأيام، واستدلوا بقول الآخر:

أَكْرُّ عَلَى الْكَيْبَةِ لَا أَبَالِي ... أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

فعطف "سواها" بأم على الضمير في "فيها" والتقدير: أم في سواها.

واستدلوا بقول مسكين الدارمي:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُوْفُنَا ... وما بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب: مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في "بينها" والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف، يعني أن قومه طوال، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان المطمئن من الأرض - ونفانف: واسعة، أي بين السيف والكعب مسافة؛ فعطف "الكعب" على الضمير المخفوض في "بينها" واحتج المجوزون بقول الشاعر:

هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ ... وَأبي نُعَيْمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمِخْرِقِ

فأبي نعيم: خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "عنهم"؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على

جوازه. (٤)

القول الثاني: قول المانعين

ومَن منع العطف على الضمير المخفوض البصريون ومنهم المبرد (٥) ومن المانعين كذلك ابن جني (٦)

(١) سورة النساء آية ١٦٢

(٢) سورة البقرة آية ٢١٧

(٣) سورة الحجر آية ٢٠

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٦٣/٢ - ٤٦٦

(٥) الكامل، المبرد ٣٠/٣ و روح المعاني، الألويسي ٣٩٥/٢

(٦) الخصائص، ابن جني ٢٨٦/١

والزخشي ووافقهم ابن عطية. (١)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بمجموعة من الحجج وهي كما يلي:

- ١ . أنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فقالوا: إن عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. (٢)
- ٢ . أنّ الضمير صار عوضاً عن التنوين فقالوا ينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين. (٣)
- ٣ . أنّ عطف المضمرة المجرور على المظهر المجرور لا يجوز فلا يقال ((مررت بزيدٍ و ك)) وبناء على هذا فإن عطف المظهر المجرور على المضمرة المجرور لا يجوز. (٤)
- ٤ . ذهب المانعين إلى التقدير حيث قدروا باء جارة بعد واو العطف. (٥)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق ما يأتي:

جواز العطف على الضمير المخفوض وذلك للأسباب التالية:

- ١ . كثرة الشواهد التي اعتمد عليها المجوزون فقد خرجت عن حدود الندرة والقلّة، إلى الكثرة في الاختيار والسعة، ووردت في كلام الله عز وجل، وهو أفصح الكلام على الإطلاق.
- ٢ . اعتماد المانعين على القياس والقياس يبطله السماع.
- ٣ . ذهب المانعين إلى التقدير وهذا التقدير ليس من الحجج القوية بل من الحجج الضعيفة.

(١) البحر المحيط، أبي حيان ٤٩٩/٣

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٦٦/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٦٧/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٦٧/٢

(٥) الإنصاف، الأنباري ٤٦٧/٢

جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.م.٧٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي الكوفيين. (١)

التمهيد

الصرف يقصد به "التنوين"، ويعتبر من خصائص الأسماء، ولا يُترك هذا التنوين إلا بقواعد حددها النحاة، فإذا انطبقت قاعدة من هذه القواعد يصبح الاسم ممنوعاً من الصرف، وأما إذا كان الاسم يستحق التنوين فتركه لضرورة شعرية أو غيرها، فلا يكون إلا لكلام العرب واستعمالاتهم، فإن كثر استعمال "ترك التنوين" جاز ذلك وإن قلّ الاستعمال مُنع.

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وممن جوّز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر الكوفيون إلا أبا موسى الحامض (٢) وكذلك جوّزه الأخفش والفارسي ووافقهم العكبري (٣) وأيضاً من أخذ برأي الجواز ابن مالك والمرادي (٤) وأبو حيان والسيوطي (٥) ومن المجوّزين أيضاً الصّبّان. (٦)

(١) الإنصاف، الأنباري ٤٩٣/٢. ٥١٤.

(٢) التصريح، خالد الأزهرى ٢٢٨/٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٥٢٣/١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ١٢٢٧/٣.

(٥) همع الهوامع، السيوطي ١/١٣٣، ١٣٢.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٠٣، ٤٠٤/٣.

حجج المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع والقياس
أما ما يخص السماع فقد قالوا إنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعار العرب واستشهدوا بقول الأخطل:
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ عَدُوًّا
حيث ترك صرف "شبيب" وهو منصرف.
واحتجوا كذلك بقول حسان بن ثابت الأنصاري:
نصروا نبيهم وشدُّوا أزره ... بِحُنَيْنِ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ
فترك صرف "حنين" وهو منصرف، والدليل على الصرف قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ
كَثُرْتُكُمْ﴾ (١) ولم يُرَوَّ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه، واستدلوا أيضاً بقول الفرزدق:
إِذَا قَالَ عَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزُوبَرَا (٢)
فترك صرف "زُوبَر" وهو منصرف، ومعناه نُسِبَتْ إِلَيَّ بِكَمَالِهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخَذَ الشَّيْءَ بَزُوبَرِهِ، إِذَا أَخَذَهُ
كَلَهُ، وَقِيلَ: "بَزُوبَرَا" أَي كَذَبًا وَزُورًا.
واحتجوا كذلك بقول بشر بن أبي خازم:
إِلَى ابْنِ أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرُو فُتْبِلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ
فترك صرف "أناس" وهو منصرف، و"أم أناس" بنت ذهل من بني شيبان، و"عمرو" يريد عمرو بن
حجر الكندي.

ورأوا ما يعضد قولهم من كلام العرب قول الشاعر:
أُوْمَلُّ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي ... بِأَوَّلِ أَوْ بَأَهْوَنِ أَوْ جُبَارِ
أَوْ التَّالِي دُبَارَ؛ فَإِنْ أَفْتُهُ ... فَمُؤْنَسَ أَوْ عَرُوبَةً أَوْ شِيَارِ
فترك صرف "دبار" وهو منصرف .

(١) سورة التوبة آية ٢٥

(٢) الغاوي: غير الرشيد، ويروي "إذا قال راو" ويروي "عائو" بالعين المهملة -من العواء، وهو صوت الكلب، وبها جرب: أي فيها عيب من هجاء ونحوه، وقوله "عدت علي بزوبرا" أي نسب إلي بكمالها، مأخوذ من قولهم: أخذ الشيء بزوبره، يريدون كله، جعل زوبر علمًا على هذا المعنى. وقد نقل ابن جني عن أبي علي ما قد يفيد أن منع صرف زوبر في هذا البيت جارٍ على القياس، قال "سألت أبا علي عن ترك صرف زوبر، فقال: علقه علمًا على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث".

واستشهدوا بقول الآخر:

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرَعُو حُشَّاشَةً... بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانٌ أَحْمَرُ (١)

فترك صرف "عُرْيَان" وهو منصرف؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَةٌ لا عُرْيَا.

واحتجوا كذلك بقول الآخر:

قالت أميمة ما لثَابِتٍ شَاحِصًا ... عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْصِلِ

فترك صرف "ثَابِت" وهو منصرف.

ووجد المحوزون من كلام العرب ما يؤيد مذهبهم وهو قول العباس بن مرداس السُّلَمِي:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مَرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ (٢)

حيث إنَّ الشاعر لم يصرف "مرداس" وهو منصرف

واحتجوا بقول دَوْسَرِ بْنِ دَهْبَلِ الْقُرَيْعِيِّ:

وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنِ هِنْدِ

فلم يصرف "دوسر" وهو منصرف. (٣) واستدلوا على جواز منع المصروف من الصرف بقول الآخر:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأُمِّ ... رَ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

فلم يصرف "مصعب" وهو منصرف (٤)

واحتجوا أيضاً بقول ذي الإصبع العدواني:

وَمَنْ وَلِدُوا عَامِرٌ ... ذُو الطَّوْلِ وَذُو العَرَضِ (٥)

فترك صرف "عامر" وهو ينصرف، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال "ذو الطول وذو العرض" ولو كانت

قبيلة لوجب أن يقول: ذات الطول وذات العرض، ولا يجوز أن يقال "إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى

القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء "وجئتك من سبأ نبأ يقين" فتترك صرف سبأ؛ لأنه جعله

اسماً للقبيلة حملاً على المعنى.

(١) أوفضن عنها: أسرعن، والإيفاض: الإسراع. وفي القرآن الكريم: {كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ} سورة المعارج آية ٤٣

(٢) هذا البيت من شواهد الرضي في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٧١ / ١" وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٨١"

والأشموني "رقم ٩٩٢" وابن الناظم في باب الاسم الذي لا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني "٤ / ٣٦٥" بمأش الخزانة

(٣) الإنصاف، الأنباري ٥٠٠/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٥٠١/٢

واستدل المجوزون أيضاً بقول النابغة الجعدي:

من سبَّ الحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذٍ ... يَنون من دون سَبِّهِ العَرِمَا (١)

فلم يصرف الشاعر "سباً" لأنه جعله اسماً لقبيلة حملاً على المعنى، وفي قول الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتَمُودَ﴾ (٢)

فلم يصرف تَمُودَ الثاني؛ لأنها جعلت اسماً للقبيلة حملاً على المعنى، وأيضاً ما قاله زهير بن أبي سلمى:
تَمُدُّ عليهم من بيمين وأشمِّلٍ ... بُحُورٌ له من عَهْدِ عَادَ وَتُبَعَا
نجد أن الشاعر منع عاد من الصرف.

وكذلك احتجوا بقول الآخر:

لو شَهَدَ عادَ من زمان عَادٍ ... لَا بُتْرَهَا مَبَارِكُ الجِلَادِ

حيث لم يصرف الشاعر عاد الأولى بل منعها من الصرف
واستدلوا بقول الشاعر:

عَلِمَ القبائل من مَعَدٍّ وغيرها ... أن الجَوَادَ مُحَمَّدٌ بِنُ عَطَارِدِ

ولقد كان الاستشهاد بالبيت في قوله "معد" حيث منعه الشاعر من الصرف
وأيضاً استشهدوا بقول الآخر:

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بِأَقْلَةٍ ... وإن مَعَدَّ اليوم مُودٍ ذَلِيلَهَا

فوجد أن الاحتجاج في هذا البيت عندما منع الشاعر "معد" من الصرف وهو يستحق الصرف
وكذلك احتجوا بقول عدي بن الرقاع العاملي:

عَلَبَ المِسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً ... وَكَفَى قَرِيشَ المِعْضَلَاتِ وَسَادَهَا

فلم يصرف "قريش" (٣)

و استشهدوا على منع صرف المصرف بقول أبي دَهْبَلِ الجُمَحِيِّ:

أنا أبو دَهْبَلٍ وَهَبٌ لَوْهَبٌ ... من جُمَحٍ، والعزُّ فيهم والحَسَبُ

فترك صرف "دهبل" وهو منصرف.

واحتجوا بقول الآخر:

أخشى على دَيْسَمٍ من بُعْدِ التَّرَى ... ألي قضاءً اللهُ إلا ما ترى

فترك صرف "ديسم" وهو منصرف.

(١) سباً: اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود، وقيل: اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن، وقال الزَّجَّاجُ: سبأ هي مدينة تعرف بمأرب، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال، وفي القرآن الكريم: {وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَمِينًا} [النمل: ٢٢] والقراء يقرأون {مِنْ سَبَإٍ} بالجر والتنوين على أنه مصروف.

(٢) [سورة هود آية ٦٨]

(٣) قد أنشده ابن منظور "ق ر ش" ونسبه إلى عدي بن الرقاع العاملي، وقال: إنه يمدح فيهما الوليد بن عبد الملك بن مروان.

فكل ما سبق كان من جهة السماع، وأما من جهة القياس فقد قال المجوزون : عندما جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قول العجير السلوي:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ: ... لَمِنْ جَمَلٍ رِخْوُ الْمِلَاطِ بَجِيبٍ (١)

فَلأنَّ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من "هو" متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فلأنَّ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين يقول: لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم:

فبيناه يشري رحله قال قائل

ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين. (٢)

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ منع ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أكثر البصريين (٣) ومنهم المبرد (٤)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم إنَّ الأصل في الأسماء الصرف فلو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى إلى رده عن الأصل إلى غير الأصل، وقالوا أيضاً لو جاز ترك صرف ما لا ينصرف لأدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف (٥)، واحتج المانعون أيضاً بأن حملوا الأبيات على الضرورة. (٦) ومن حجج المانعين كذلك أنهم ردّوا رواية الكوفيين وجاءوا برواية أخرى لبعض الأبيات حيث أخرج المانعون تلك الشواهد عن موضوع الصرف، ومثاله قول العباس بن مرداس السُّلَمي:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مَرْدَاسٌ فِي مَجْمَعٍ

(١) هذا البيت من شواهد رضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية، وقد شرحه البغدادي في الخزانة "٣٩٦ / ٢"

وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل "٨٢ و ٤١٦" وابن جني في الخصائص "٩٦ / ١"

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٩٣/٢ - ٥١٣

(٣) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ١٢٢٧/٣

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٥٢٣/١

(٥) الإنصاف، الأنباري ٥١٤/٢

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٥٢٣/١

فيرى المانعون أن الرواية الصحيحة يُفوقان شَيْخِي فِي جَمْعِ
وكذلك في قول دَوْسَرَ بن دهبِل القريعي:
وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَن آلِ لَيْلَى وَعَن هِنْدِ
فالرواية الصحيحة عن المانعين لترك صرف المصروف هي ما للقرئعيِّ بَعْدَنَا
وأيضاً في قول الآخر
وَمُضْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْرُ ... رَ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا
فالرواية الصحيحة عند المانعين غير الرواية الكوفية هي "وأنتم حين جدَّ الأمر ..."^(١)
الترجيح

يبدو لي مما سبق الآتي:

- جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وذلك للأسباب التالية :
- ١ . كثرة السماع الدال على الجواز يخرجُه من حد القلة والندرة والشذوذ.
 - ٢ . اتبع أكابر البصريين وهم أبو الحسن الأحفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم ابن برهان لرأي الكوفيين فهذا يعطي قوة للجواز.
 - ٣ . قوة قياس المجوزين وإيضاح التماثل والشابه أدى إلى ترجيح الجواز.
 - ٤ . أهل الكوفة كانوا مشهورين بالرواية فعلمنا أن نحترم ما نقلوه.
 - ٥ . موافقة صاحب الإنصاف للكوفيين يقوي رأي المجوزين.

جواز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) وبعد حتى ٨٠٠م
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار "أن" بعد "كي" نحو "جئت لكي أن أكرمك" فتنصب "أكرمك" بكي،
"وأن" توكيد لها، ولا عمل لها. وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك "جئت لكي أن أكرمك" اللام،
وكي وأن توكيدان لها، وكذلك أيضاً يجوز إظهار "أن" بعد حتى.
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار "أن" بعد شيء من ذلك بحال.
وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي

(١) الإنصاف، الأنباري ٢/٤٩٩-٥٠١

التمهيد

نواصب المضارع أربعة أحرف، وهي على النحو التالي:

(١) أن، وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال، نحو { يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضِعْفًا } (٢)

(٢) لن، وهي حرف نفي ونصب واستقبال .

(٣) إذن، وهي حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ، تقولُ "إِذَنْ تُفْلِحْ"، جواباً لمن قال "سأجتهد".

(٤) كي، وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال. فهي مثل "أن"، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. فإذا قلت "جئتُ لكي أتعلّم"، فالتأويلُ "جئتُ للتعلم" وما بعدها مؤوّل بمصدرٍ مجرورٍ باللام، والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المفيدة للتعليل، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ (٣)، فإن لم تسبقها، فهي مُقدّرة، نحو "استقيم كي تُفلح" ويكون المصدرُ المؤوّل حينئذ في موضع الجرِّ باللام المقدّرة، أيكون منصوباً على نزع الخافض. (٤)

وتنصب أن الفعل المضارع مضمرة جوازاً في مواضع وتنصب المضارع مضمرة وجوباً في مواضع أخرى.

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

ومّن جوّز إظهار أن بعد كي الكوفيون، ووافقهم الأخص من البصريين (٤) وكذلك من المجوزين ابن

مالك (٦) ومن النحاة المعاصرين عباس حسن (٧).

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٧٩/٢ - ٥٨٢

(٢) سورة النساء آية ٢٨

(٣) سورة الحديد ٢٣

(٤) جامع الدروس العربية، الغلابي ١٦٨/٢ - ١٧٣

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام ٢٤٢

(٦) شرح التصريح، خالد الأزهرى ٦٣٣/١

(٧) النحو الوافي، عباس حسن ٣٠٥/٤

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالنقل والقياس:

أما النقل فاحتجوا بقول الشاعر: (١)

أردت لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فتركها شَنَّاً بَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وأما حجة القياس فقد قال المجوزون: إنّ «أن» جاءت تأكيداً لكي لاتفاقهما في المعنى رغم أنهما مختلفان في اللفظ واحتجوا بقول العجاج وقيل قول رؤبة:

قد يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجَائِي ... بغير لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ

فقد أُكِّدَت "غير" بلا؛ لاتفاقهما في المعنى، ولهذا كان قولهم إن العمل لكي، وأن لا عمل لها؛ لأنها دخلت تأكيداً لها، وكذلك أيضاً قالوا: إن العمل للام في قولهم "جئت لكي أن أكرمك" لأن كي وأن تأكيدان للام، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك؛ فقد قالوا: "لا إن ما رأيت مثل زيد" فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة في التوكيد، فكذلك ههنا. (٢)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع إظهار أن بعد "كي" البصريون ووافقهم ابن جني (٣) وكذلك العكبري (٤) وابن مالك (٥) ومن أخذ بالمنع المرادي (٦) وابن هشام (٧) وابن عقيل (٨).

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم عند إظهار «أن» بعد «لكي» لا يخلو: إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد إضمار، وإما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة، بطل أن يقال "إنها قد كانت مقدرة" لأن "لكي" تعمل بنفسها، ولا تعمل بتقدير "أن" ولو كانت تعمل بتقدير "أن" لكان ينبغي إذا ظهرت "أن" أن يكون العمل لأن دونها، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها، لا بتقدير أن، وبطل أن يقال أنها تكون مزيدة ابتداء؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر

(١) هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل "ص ٩٢٨" وابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٣٠٦" وفي أوضح المسالك "رقم ٤٩٢" والأشموني "رقم ٩٩٩" ورضي الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣/ ٥٨٥" كما شرحه العيني "٤/ ٤٠٤ بهامش الخزانة" و"ما" في قوله: "لكيما" زائدة .

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٨١/٢، ٥٨٢،

(٣) اللمع في العربية، ابن جني ١٣١

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٤٦/٢

(٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٣/ ١٥٤٢

(٦) التصريح، المرادي ٢٣٧/٢

(٧) مغني اللبيب، ابن هشام ٢٤٢ وشرح شذور الذهب، ابن هشام ٣٧٣/١

(٨) شرح ابن عقيل ١٠/٤

إلى توقيف عن العرب، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء، فوجب أن لا يجوز ذلك. (١) ومنهم من تمسك بأن قال: إنما لم يجوز إظهار "أن" بعد كي وحتى؛ لأن كي وحتى صارتا بدلاً من اللفظ أن، كما صارت "ما" بدلاً عن الفعل في قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت معك، والتقدير فيه: أن كنت منطلقاً انطلقت معك، فحذف الفعل وجعلت "ما" عوضاً عنه، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد "ما" وذلك لئلا يجمع بين البديل والمبدل. (٢)

وهناك حجة أخرى احتج بها المانعون حيث إتهم جعلوا إظهار أن ضرورة شعرية. (٣)
الترجيح

لا يجوز إظهار أن بعد كي و حتى وذلك للأسباب التالية:

١ . قلة الاستشهاد بإظهار أن بعد كي وحتى بل وصل إلى حد الندرة.

٢ . شبه إجماع من النحاة المتأخرين على المنع.

٣ . لم تظهر أن بعد حتى لا في كتاب الله ولا في السنة المطهرة ولا في سعة الكلام عند العرب.

٤ . قياس المجوزين لا توجد به حجة قوية تدل على جواز إظهار (أن) بعد كي و حتى.

جواز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها. ٨٢م

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، نحو "ما كان زيد دارك ليدخل، وما كان عمرو طعامك ليأكل"، وذهب البصريون على أنه لا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (٤)

التمهيد

اللام في العربية قال عنها المرادي في الجنى الداني: ((حرف كثير المعاني والأقسام، وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً، وذكر لها نحواً من أربعين معنى. وأقول: إن جميع أقسام اللام، التي هي حرف من حروف

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٨٢/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٨٢/٢

(٣) همع الهوامع، السيوطي ٣٧٠/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٥٩٣/٢، ٥٩٥.

المعاني، ترجع عند التحقيق إلى قسمين: عاملة، وغير عاملة. فالعاملة قسمان: جارة وجازمة. وزاد الكوفيون ثالثاً، وهي الناصبة للفعل. وغير العاملة خمسة أقسام: لام ابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطئة، ولام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحادياً. فهذه ثمانية أقسام^(١). ثم ذكر القسم الأول منها فكانت اللام الجارة وذكر لها ثلاثين قسماً وبعد ذلك شرع إلى السبعة أقسام الأخرى فهذا دليل على معانها المتعددة وأقسامها المتنوعة.

فلام الجحود تعتبر اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظاً، أو معنى. نحو: ما كان زيد ليذهب، ولم يكن زيد ليذهب. وسميت لام الجحود، لاختصاصها بالنفي. قيل: ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ما ولا دون غيرهما^(٢).

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وَمَنْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِلَامِ الْجَحُودِ عَلَيْهَا الْكُوفِيُّونَ. (٣)

حجة المجوزين

وقد كانت حجة المجوزين السماع حيث احتجوا بقول الشاعر: (٤)
لقد عدلتني أم عمرو، ولم أكن ... مَقَالَتَهَا ما كنتُ حيّاً لأسمعاً
أراد "ولم أكن لأسمع مقالتها" وقدّم منصوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فقالوا هذا دليل على جوازه. (٥) واحتجوا أيضاً بقولهم إنّ تقديم المفعول على لام الجحود فيه دليل على أنّ لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير ((أنّ))؛ إذ لو كانت مقدّرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدّم عليه. (٦)

(١) الجني الداني في حروف المعاني، المرادي ٩٥ - ١٣٩.

(٢) الجني الداني في حروف المعاني، المرادي ١١٦.

(٣) الإنصاف، الأنباري ٥٩٣/٢.

(٤) هذا البيت من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل "ص ٩٣٦" وروى صدره "لقد وعدتني أم عمرو" ورضي الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣/ ٦٢٢" وقال "ولم أف على تتمته ولا على قائله"

(٥) لإنصاف، الأنباري ٥٩٣/٢، ٥٩٤.

(٦) الإنصاف، الأنباري ٥٩٤/٢.

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ منع تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها البصريون. (١)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: لا يجوز إظهار أن بعد لام الجحود وذلك من وجهين: الوجه الأول: هو أن في قول "ما كان زيد ليدخل، وما كان عمرو ليأكل" جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب لقول قائل "زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل" فقال المانعون لو قلنا "ما كان زيد لأن يدخل، وما كان عمرو لأن يأكل" بإظهار أن لكننا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسمًا؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم؛ فلذلك لم يجز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك "إياك وزيدًا".

والوجه الثاني: أن التقدير عندهم: ما كان زيد مُقَدَّرًا لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و"أن" توجب الاستقبال، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر "أن".

ومنهم من قال: إنما لم يجز إظهار "أن" بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها؛ لأنك إذا قلت "ما كان زيد ليدخل" كان نفيًا لسيدخل، كما لو أظهرت "أن" فقلت "ما كان زيد لأن يدخل" فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم: "اللَّهِ لأَقُومَنَّ" لم يجز إظهارها؛ إذا كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة. (٢)

الترجيح

يبدو لي مما سبق جواز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها في الشعر وذلك للعلل التالية :

١ . وجود السماع من الشعر الذي يدل على الجواز .

٢ . لم أجد حجة واحدة احتج بها المانعون على عدم جواز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها في كتاب الإنصاف .

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٩٣/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٩٥/٢

٣ . لم يُرد المانعون بحجة منطقية عقلية بل ذهبوا إلى التقدير وهذا الأسلوب يضعف الاحتجاج .

جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة .٩٤م
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو "أفعلانُ
وأفعلنانُ" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها
في هذين الموضعين.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين.(١)
التمهيد

نون التوكيد تنقسم إلى قسمين: ثقيلة، وخفيفة. وقد جمعها قوله تعالى " ليسجننّ وليكونن " . وهما
أصلان، عند البصريين، لتخالف بعض أحكامهما؛ ولأن التوكيد بالثقيلة أشد، قاله الخليل. ومذهب
الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وكلاهما مختص بالفعل.(٢)
المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وممن جوّز دخول " نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة" الكوفيون ومنهم الفراء
ووافقهم يونس بن حبيب من البصريين (٣) ومن المجوزين كذلك الشاطبي (٤) ووافقهم في الجواز ابن مالك
(٥) وأبو حيان (٦) ومن سلك طريق الجواز كذلك المرادي.(٧)

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع، وكان سماعهم قراءة ابن عامر (لا تَتَّبِعَانُ) بنون التوكيد الخفيفة.(٨)

(١) الإنصاف، الأنباري ٦٥٠/٢، ٦٥٣.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ١٤١

(٣) البحر المحیط، أبي حيان ١٠١/٦ والدر المصون، أبي العباس الحلبي ٢٦٢/٦

(٤) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ٣١٢/٢

(٥) التسهيل، ابن مالك ٢٠٧/٢

(٦) شرح الأشموني ١٢٨/٣

(٧) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ١٤٨/١

(٨) الإنصاف، الأنباري ٦٥١/٢

وأما ما احتج به المجوزون بغير السماع فقد قالوا إن نون التوكيد الخفيفة مخففة من الثقيلة، وكما يجوز دخول نون التوكيد الثقيلة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة جاز دخول نون التوكيد الخفيفة. (١)
القول الثاني : قول المانعين

وَمَنْ منع دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة البصريون ومنهم سيبويه (٢)
ومن أخذ برأي البصريين الكسائي من الكوفيين (٣) ومن ذهب إلى المنع أبو العباس المبرد (٤) وأيضاً
خالد الأزهرى (٥) وكذلك وافقهم في المنع السيوطي. (٦)

حجة المانعين

ولقد احتج المانعون بقولهم: إنَّ نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردَّته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَحُلْ: إما أن تحذف الألف أو تكسر النون، أو تُقَرَّر ساكنة، فبطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد؟ وبطل أن تُقَرَّر ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً، نحو "دابة، وضالَّة، ومُؤدِّ الثوب، ومُدَيِّق، وأصَيِّم" وما أشبه ذلك؛ فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين. (٧)

ولقد احتج المانعون كذلك بقولهم: إذا دخلت النون الخفيفة لم يَحُلْ أن تبين النونين مظهرتين، أو تدغم إحداها في الأخرى، أو قد تلحق الألف فمثلوا بقولهم ((يفعلنان)) ثم قالوا تبطل أن تبين مظهرتين وبرروا بأن قالوا إنما يؤدي إلى اجتماع المثليين وهذا لم يَجُوزْوه، وقالوا تبطل أن تدغم إحداها في الأخرى ثم عللوا سبب المنع بقولهم؛ لأن لام الفعل ساكنة والحرف المدغم يكون ساكناً ومن ثم يلتقي ساكنان وهذا لا يجوز، وقالوا هذا يؤدي إلى تحريك اللام، وعند تحريك اللام يؤدي

(١) الإنصاف، الأنباري ٦٥٠/٢ وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ٢٠٧/٢

(٢) الكتاب، سيبويه ٥١٥/٣

(٣) البحر المحيط، أبي حيان ١٠١/٦

(٤) المقتضب، أبي العباس المبرد ٢٣/٣، ٢٤

(٥) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ٣١٠/٢

(٦) همع الهوامع، السيوطي ٦١٧/٢

(٧) الإنصاف، الأنباري ٦٥٢/٢

إلى اللبس، حيث قالوا لا يخلو تحريك اللام إما أن تحرك بالفتح، أو الضم، أو الكسر، ثم قالو إن

حرّكت بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة فمثلوا بقولهم "تضربنّ يا رجل" وإن حرّكت بالضم التبس بفعل الجمع، وقالوا نحو "تضربنّ يا رجال" وإن حرّكت بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة، نحو "تضربنّ يا امرأة" فبطل تحريك اللام، وقالوا بطل أن تلحق الألف؛ لأنه لا يخلو: إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين، أو تترك ساكنة مع الألف، وقالوا بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنها تجري مجرى نون الإعراب، وذلك لا يجوز، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حدّه وقال المانعون؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب، ولا نظير له في كلامهم، وذلك لا يجوز؛ واستمروا قائلين فإن ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم. (١)

الترجيح

يظهر لي من خلال ما ذكر ما يلي:

جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة وذلك للأسباب التالية:

- ١ . أيّد المجوزون "كتابُ الله" في قراءة ابن عامر كما ذُكِرَ في حجة المجوزين.
- ٢ . السماع مقدّم على كل الحجج وكيف وإن كان من كتاب الله فالاتباع أولى.
- ٣ . من حجج المانعين التقاء الساكنين يرون أنّه يمنع دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة فمع وجود قراءة محيائي تبطل قولهم.
- ٤ . الحجج التي ذهب إليها المانعون فيها من التكلّف الواضح.

جواز أن يقال (كنت أظن أنّ العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو إيّاها). ٩٩٠م.
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال "كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو إيّاها".
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: "فإذا هو إيّاها. ويجب أن يقال: "فإذا هو هي".
وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (٢)

(١) الإنصاف، الإنباري ٢/٦٥٢، ٦٥٣

(٢) الإنصاف، ١/٧٠٢-٧٠٤

التمهيد

المسألة الزنبورية مسألة من المسائل التي اختلف سيويه مع الكسائي، وقد كان من خبرهما أن سيويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوماً فلما حضر سيويه تقدم إليه الفراء وخلف فسأله، خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له أخطأت، فقال له سيويه هذا سوء أدب فأقبل عليه الفراء فقال له إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت فأجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي فقال له الكسائي تسألني أو أسألك، فقال له سيويه سل أنت فسأله عن هذا المثال فقال سيويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم، فقال له كل ذلك بالرّفْع، فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا ببلديكما فمن يحكم بينكما، فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر أنصفت، فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة. (١)

المناقشة

القول الأول: قول المجوزين

وممن جوّز قول: "كنت أظن أنّ العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها" الكوفيون ومنهم الكسائي والفراء (٢) وقد جوّز ابن هشام النصب على الحالية. (٣)

حجة المجوزين

وقد استدلوا بكلام العرب عندما دخلوا ليحتكموا إليهم، وكان ممن دخل أبو فقّعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا

(١) مغني اللبيب، ابن هشام ١٢٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٧٠٢/٢

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام ١٢١

بقوله (١)، ومن حجج المجوزين أيضاً ما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب "قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها. (٢)

وأما ما يخص القياس فقد قال المجوزون: إنما قلنا ذلك لأن "إذا" إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ؛ لأنها بمعنى وجدت فبهذا جيء بضمير النصب. (٣) وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: إن "هو" في قولهم "فإذا هو إياها" عماد، ونصبت "إذا" لأنها بمعنى وجدت. (٤)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع قول "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها" البصريون وعلى رأسهم سيويه (٥) ومن المانعين كذلك العكبري (٦)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنَّ السماع الذي أخذ به المجوزون كان من قبيل الشاذ الذي لا يعاب به كالجزم بـ"الن" والنصب بـ"لم". (٧)

وكذلك احتجوا أيضاً بأنَّ "هو" مرفوع بالابتداء، ولا بد للمبتدأ من خبر، وليس ههنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه، إلا ما وقع الخلاف فيه، فوجب أن يكون مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما؛ فوجب أن يقال "فإذا هو هي" فهو: راجع إلى الزنبور لأنه مذكر، وهي: راجع إلى العقرب لأنه مؤنث. (٨)

الترجيح

يظهر لي مما سبق جواز قول "فإذا هي إياها" وذلك للأسباب التالية:

١ - وجود السماع وقد جاء عن الثقات الذي يحتج بقولهم.

(١) الإنصاف، الأنباري ٧٠٣/٢، ٧٠٤،

(٢) الإنصاف، الأنباري ٧٠٤/٢،

(٣) الإنصاف، الأنباري ٧٠٤/٢،

(٤) الإنصاف، الأنباري ٧٠٤/٢،

(٥) الإنصاف، الأنباري ٧٠٢/٢،

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٤٩٨/١،

(٧) الإنصاف، الأنباري ٧٠٤/٢، ٧٠٥،

(٨) الإنصاف، الأنباري ٧٠٤/٢،

٢ . ذكر أبو أيوب الأنصاري عن العرب رواية ((فإذا هو إياها))، وأبو أيوب من علماء أهل البصرة الموثوق بعلمهم، وهذا دليل على الجواز من داخل المذهب البصري نفسه.

٣ . أنّ سماع المحوِّزين ليس كما قال المانعون من قبيل الشاذ كالجزم ب(لن) والنصب ب(لم)؛ لأن أدوات النصب والجزم قواعد ثابتة لا تقبل التغيير، وأما ما جاء في جملة (أظن أنّ العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها) فإنها ليست قاعدة مطردة بل يجوز فيها التقدير والتأويل والتقديم والتأخير.

٤ . اتّهام المتابعين للكسائي بأخذهم جُعللاً أي (رشوة) يردده رواية أبي زيد الأنصاري.

٥ . الاتّهام بالرشوة أمر خطير؛ لأنه تشكيك في مصادر العلوم التي وصلت إلينا فينبغي ألا نسلم به؛ لثقتنا في علمائنا الأولين.

٦ . ليس شرطاً أن تُعتمد قواعد اللغة العربية على القرآن الكريم فقط؛ لأنّ هناك قواعد قعدت ولم تُذكر في القرآن مثل "مند" و"مد" لم يذكر في كتاب الله البتة، و مثلها "ما" التميمية لم ينطق بها القرآن؛ ولكنها تعتبر قاعدة أشهر من نارٍ على علم.

المبحث الثاني : مسائل المنع

منع عامل الابتداء من أن يكون رافع المبتدأ والخبر.م.٥

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلّفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثمّ رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

العامل هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها، بالرفع، أو النصب أو الجر، أو الجزم، كالفعل فإنه

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٤٤ - ٤٨.

يؤثر في آخر الفاعل، فيجعله نوعاً مرفوعاً، وفي آخر المفعول فيجعله منصوباً وكالجازم فإنه يؤثر في آخر المضارع، فيجعله مجزوماً، وكحرف الجر، فإنه يؤثر في آخر الاسم، فيجعله مجروراً وهكذا. والعامل ثلاثة أنواع:

أ- أصل لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة، ومن أمثله: أدوات النصب، والجزم، وبعض حروف الجر ...

ب- زائد، وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - في الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود، كـبعض الحروف الزائدة، في الجر، مثل "الباء" و "من".

ج- شبيه بالزائد، وينحصر في بعض حروف الجر" ويؤدي معنى جديداً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه، ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، بخلاف حروف الجر الأصلية، فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق، "ومن أمثلة الشبيه بالزائد: "زب" وهي تفيد التقليل أو التكثر، و "لعل" وهي تفيد الترجي، "ولولا" في رأي - وهي تفيد الامتناع".

ومن العوامل ما هو لفظي"، أي: يظهر في النطق وفي الكتابة، كأدوات النصب والجزم والجر ومنها ما هو "معنوي" يدرك بالعقل لا بالحس، كالاتداء وكالتجرد من الناصب والجازم في الفعل المضارع المرفوع. (١)

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

وَمَنْ منع عامل الابتداء من أن يكون رافع المبتدأ والخبر الكوفيون، ووافقهم ابن جني وكذلك أبو حيان واختار السيوطي رأي المانعين. (٢)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلاَّ بهما، ومثَّلوا بـ"زيد

(١) النحو الواقي، عباس حسن ٤٤١/١ هامش رقم (١)

(٢) همع الهوامع، السيوطي ٣٦٣/١

أخوك" وقالوا لا يكون أحدهما كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قالوا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. وقالوا أيضاً لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقد استدلوا على ذلك بوجود نظائر كثيرة منها قول الله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (١) فنصب "أيًا ما" بـ "تدعوا"، وجزم "تدعوا" بـ "أيًا ما"، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ (٢) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما. (٣)

واحتج المانعون أيضاً بقولهم: إن الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً كما يقال "حضر زيد قائماً" وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قُدمت فهو غير معروف. (٤)

واحتجوا بحجة أخرى حينما قالوا إنه لا يجوز أن يكون معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية؛ لأنه إذا كان معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً، واستدل المانعون على أن الابتداء لا يوجب الرفع بأن يجوز الابتداء بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك مُوجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فقال المانعون لما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع. (٥)

القول الثاني: قول الجوزين

ومَن جَوَّز عامل الابتداء من أن يكون رافع المبتدأ والخبر جمهور البصريين (٦) ومنهم ابن السراج. (٧)

(١) [سورة الإسراء آية ١١٠]

(٢) [سورة النساء آية ٧٨]

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٤/١، ٤٥،

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٥/١

(٥) الإنصاف، الأنباري ٤٥/١، ٤٦،

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ١٢٥/١

(٧) الأصول في النحو، ابن السراج ٦٠/١

وكذلك من المانعين العكبري (١) ووافقهم في المنع ابن مالك (٢) وابن عقيل (٣).

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بقولهم: إنّ العامل هو الابتداء وجعلوا الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ وذكروا بأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وقالوا إذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وضربوا مثلاً بقولهم لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تركُّ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر؟ وقالوا كذلك في الابتداء، ثم يروا بأن الابتداء هو العامل أيضاً في الخبر بقولهم إذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها و"إن وأخواتها" و"ظننت" وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وقالوا كذلك إن الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر. (٤)

الترجيح

يظهر لي مما تم عرضه سابقاً ما يلي:

منع الابتداء من أن يكون عاملاً لرفع المبتدأ وذلك للمبررات الآتية:

- ١ - لا بد أن يكون العامل محسوساً وملموساً لكي يكون مؤثراً في المعمول .
- ٢ - لم يحتج المجوزون للابتداء بأن يكون عامل رفع للمبتدأ بحجة تقوي رأيهم؛ لأنه لا دليل قطعي على قولهم.
- ٣ - احتج من منع الابتداء من أن يكون عاملاً لرفع المبتدأ بحجة عقلية مثل قولهم إن المنصوب

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ١٢٥/١ - ١٢٧

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٣٣٤/١

(٣) المساعد، ابن عقيل ٢٠٤/١ - ٢٠٥

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٦/١

والجار والجرور والظرف أي الأخبار المقدمة يجوز الابتداء بها والمفعول والحال يجوز الابتداء بهما وقد يقول القائل بأن الأصل في الأخبار والمفاعيل والحال التأخير نقول نعم، ولكن مادام الابتداء عامل رفع فمن المفترض ألا يجوز تقديمها لكيلا يلتبس عامل الابتداء مع العوامل الأخرى.

منع تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان الخبر مفرداً مثل: قائم زيد أو جملة م. ٩
ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ "فالمفرد" نحو "قائم زيد، وذهب عمرو" والجملة نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو". وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (١)

التمهيد

الخبر هو اسم مرفوع و جزء أساسي في الجملة الاسمية؛ وهو مكمل للجملة الاسمية مع المبتدأ الذي ليس بوصف (٢) ويتم معناها. وهو ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة وشبه جملة والمقصود بشبه الجملة هنا الظرف والجار والجرور (٣) والأصل في الخبر التأخير.

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومن المانعين لـ"تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان الخبر مفرداً أو جملة" الكوفيون. (٤)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدّم ضمير الاسم على ظاهره، نحو: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد، وقالوا كذلك إذا قلت

(١) الإنصاف، الأنباري ٦٥/١ - ٦٨.

(٢) الوصف الذي مع المبتدأ لا يسمى خبراً، وإنما يسمى "مرفوع الوصف"، سواء كان المرفوع فاعلاً أو نائب فاعل، ويقول ابن مالك:
والخبر الجزء المتمم الفائدة كالله بر والأبيادي شاهده

(٣) النحو الوافي، عباس حسن ٦١/١ - ٤٦١.

(٤) الإنصاف، الأنباري ٦٥/١ - ٦٨.

"أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ ففقالوا وجب أن لا يجوز تقديمه عليه. (١)

القول الثاني: قول الجوزين

ومَن جَوَّزَ تقدّم الخبر على المبتدأ سواء كان الخبر مفرداً البصريون ومنهم سيبويه (٢) ومن المَجَوِّزَن كذلك ابن جني (٣) والزنجشيري (٤) والعكبري (٥) وتبعهم في الجواز ابن مالك (٦) وكذلك المرادي (٧) وابن عقيل (٨) ووافقهم في الجواز الأشموني (٩) والشيخ خالد. (١٠)

حجة الجوزين

وقد احتج الجوزون بقولهم: إنّه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل "في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكْمُ" (١١) وقولهم "في أَكْفَانِهِ لُفَّ المِيتُ" و "مَشْنُوهُ من يَشْنُوكَ" وحكى سيبويه "تَمِيمِي أَنَا" فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكْمُ يُؤْتَى في بيته، والميت لُفَّ في أكفانه، وَمَنْ يَشْنُوكَ مَشْنُوهُ، وأنا تميمي. (١٢) وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم ما يدل على جواز التقديم فنحو قول الفرزدق: (١٣)

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ
ويروى "الأكارم" وتقديره: بنو أبنائنا بنونا. وكذلك استدلوا بقول مالك بن خالد الهذلي:

فَتَى ما ابنُ الأَعْرَ إِذَا شَتَوْنَا ... وَحُبُّ الرِّزَادِ فِي شَهْرِي فُمَاحِ

(١) الإنصاف، الأنباري ٦٥/١

(٢) الكتاب، سيبويه ١٧٢/٢

(٣) الخصائص، ابن جني ٣٨٨/٢ واللمع في العربية ٣٠

(٤) المفصل، الزنجشيري ٤٤

(٥) اللباب، العكبري ١٤٢/١

(٦) شرح الكافية الشافية ٣٦٥/١ و٣٦٨ وأوضح المسالك ٢٠٦/١-٢٠٩

(٧) توضيح المقاصد، المرادي ٢١٣/١، ٢١٤

(٨) المساعد، ابن عقيل ٢٢٠/١، ٢٢١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، ٢٣٤

(٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٩٩/١، ٢٠٠

(١٠) شرح التصريح، خالد الأزهرى ١٧٤/١، ١٧٦

(١٢) مجمع الأمثال، الميداني ٧٢/٢ رقم المثل (٢٧٤٢)

(١٣) الإنصاف، الأنباري ٦٥، ٦٦/١

(١٤) ينسب قول هذا البيت للفرزدق همام بن غالب، والأكثر على أنه لا يعرف قائله مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض، وألفاظه ومعناه في غاية الوضوح. وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية "٨٧/١" والأشموني في شرح الألفية "رقم ١٥٣"

وتقديره: ابنُ الأغر فَيُّ ما إذا شَتَّوْنَا. (١)

الترجيح

يترجح لي مما سبق ما يلي:

جواز تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان الخبر مفرداً أو جملة وذلك للأسباب التالية:

١ . كثرة السماع في الشعر والنثر مما يجوّز لنا القياس؛ لأنّه خرج عن الشذوذ والقلة.

٢ . حجة المانعين عندما قالوا جواز تقدّم الخبر يؤدي إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره مدحوضة بالسماع في قوله تعالى "فأوحس في نفسه خيفة موسى" وكذلك ما جاء في الشعر العربي كما ذُكر في حجة المجوّزين .

٤ . ومن الشواهد التي تؤيّد مذهب المجوزين قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ

مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ...) (٢)

٤ . أن أكثر النحاة من متقدّمين ومتأخّرين أجازوا تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان الخبر مفرداً أو جملة.

منع تقديم خبر ليس عليها م ١٨

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

(١) الإنصاف، الأنباري/١/٦٧٠٦٥

(٢) ينظر المعجم الأوسط، للطبراني ٣٤٨/٦ تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين ، القاهرة، ١٤١٥، وشعب الإيمان، للبيهقي ٣٨٢/٤ تحقيق السعيد بسبوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠، ومجمع الزوائد، لعلي الهيثمي ٢٥٢/٤ دار الريان للتراث، دار القاهرة، بيروت.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي الكوفيين. (١)

التمهيد

ليس من أخوات كان ذهب الجمهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي . في أحد قوليّه . وأبو بكر بن شقيب . في أحد قوليّه . إلى أنها حرف. (٢)
وتعمل ليس عمل كان بلا شرط حيث ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويسمى المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها، (٣) وتعطي ليس معنى النفي .

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومن المانعين ل تقديم خبر ليس عليها الكوفيون، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين (٤) والزجاج وابن السراج وابن عبد الوارث والجرجاني والسبيلي وأكثر المتأخرين (٥) ومن المتأخرين ابن مالك في شرح التسهيل أخذ برأي المانعين. (٦)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون " بعدم تصرف "ليس"، (٧) ومن حجج المانعين أيضاً قولهم: إنّ "ليس" في معنى "ما"؛

(١) الإنصاف، الأنباري ١٦٠/١ ١٦٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ هامش رقم (١)

(٣) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١، ٢٦٣.

(٤) الإنصاف، الأنباري ١٦٠/١

(٥) الخصائص، ابن جني ١٨٩/١ هامش رقم (٥)

(٦) شرح التسهيل، ابن مالك ٣٥١/١

(٧) الإنصاف، الأنباري ١٦١/١

ولأن "ليس" تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، وكما أنّ "ما" لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك "ليس". (١).

القول الثاني: قول المجوزين

وَمَنْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا الْبَصْرِيَّونَ وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَيَّبِيَّوِيهِ، وَوَأَفَقَهُ السَّيْرَانِي (٢) وَمَعَ سَيَّبِيَّوِيهِ قَدَمَاءَ الْبَصْرِيِّينَ وَكَذَلِكَ الْفَرَاءَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَمِنَ الْمَجُوزِينَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْمَشْهُورِ وَابْنُ بَرَهَانَ وَالزَّمْخَشَرِيُّ وَالْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ كُلِّهِمْ ذَهَبُوا إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ (٣) وَقَالَ بِهَذَا الرَّأْيِ السَّيُّوْطِيُّ (٤).

حجة المجوزين

وكانت حجة المجوزين السماع وكان سماعهم من كتاب الله العظيم في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٥) ووجه الاستدلال في هذه الآية أنه قدّم معمول خبر "ليس" على ليس، فإنّ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بتعلق بمصرف، وقد قدمه على ليس. (٦).

الترجيح

يبدو لي من خلال ما عُرض الآتي:

منع تقديم خبر ليس عليها وذلك للأسباب التالية:

١. السماع الذي احتج به المجوزون لم يكن مناسباً ولا منضبطاً لهذه المسألة.

٢. التأويل والتقدير الذي ذهب إليه المجوزون ضعّفه كثير من النحاة.

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٦١

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك ١/٣٥١

(٣) الخصائص، ابن جني ١/١٨٩ هامش رقم (٥)

(٤) همع الهوامع، السيوطي ١/٤٢٩، ٤٣٠٠

(٥) [سورة هود آية ٨]

(٦) الإنصاف، الأنباري ١/١٦٢

٣ . الشعر العربي مليء بالضرورات حيث إنني لم أجد مرة أن خبر ليس تقدم عليها اضطراراً.

٤ . موافقة الأنباري للمانعين يعطي قوة لرأي المانعين؛ لأنه لم يوافقهم إلا في سبع مسائل من أصل مئة وإحدى وعشرين مسألة وهذه المسألة من السبع المسائل .

٥ . حجة المانعين كانت فيها من القوة ما يكفي للاحتجاج بها؛ لأن عدم التصرف يمنع التقدم.

منع "ما" في لغة الحجاز من العمل في الخبر؛ فالخبر منصوب بنزع الخافض ١٩٠م. ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها. وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

"ما" لفظ مشترك؛ يكون حرفاً مرة واسماً مرة أخرى بحسب ما يؤديه المعنى، فأما "ما" الحرفية فلها ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة، فالنافية قسمان: عاملة، وغير عاملة. فالعاملة: هي ما الحجازية، وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، عند أهل الحجاز (٢)، وهي تعمل عمل ليس، وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل. نحو: ما قام زيد، وما يقوم عمرو، (٣) ونكتفي هنا بالحديث عن "ما" النافية؛ لأنها هي التي تخص مجال بحثنا.

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومّن منع "ما" في لغة الحجاز من العمل في الخبر الكوفيون (٤) ومنهم على وجه خاص الفراء حيث

(١) الإنصاف، الأنباري ١٦٥/١، ١٦٦،
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ٣٢٢
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ٣٢٩
(٤) الإنصاف، الأنباري ١٦٥/١

جعلته منصوب بسقوط حرف الخفض الباء (١) وكذلك من المانعين الشاطبي (٢).

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بالقياس حيث قالوا إنّ "ما" حرف والحرف لا يكون عاملاً إلا إذا كان مختصاً ومثّلوا بمثال كحرف الجر فهو مختص في الأسماء فعمل فيها، وكذلك مثّلوا بمثال آخر اختص بالفعل فكان مثاهم حرف الجزم حيث قالوا إنّ حرف الجزم عمل في الفعل الجزم، وأما ما يخص "ما" فهم يرون أنّها غير مختصة؛ لأنّها حرف مشترك تارة يدخل على الفعل وتارة أخرى يدخل على الاسم، فأروا أن لا يعمل (٣).

القول الثاني: قول الجوزين

ومنّ جوّز "ما" في لغة الحجاز من العمل في الخبر البصريون (٤) ومنهم المبرد (٥) ومن أخذ بهذا القول ابن مالك وابن هشام (٦) وكذلك ابن عقيل (٧) والمرادي (٨) ووافقهم الشيخ خالد في كتابه شرح التصريح (٩).

حجة الجوزين

وقد احتج الجوزون بقولهم: إنّ "ما" أشبهت ليس؛ فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين؛ أحدهما: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنّها تنفي "ما" في الحال، كما أن ليس تنفي "ما" في الحال،

(١) معاني القرآن، الفراء ١٣٩/٣

(٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ٢٦١/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ١٦٥/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ١٦٥/١

(٥) المقتضب، المبرد ١٨٩/٤

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٤٣٠/١

(٧) المساعد، ابن عقيل ٢٨٠/١

(٨) توضيح المقاصد، المرادي ٥٠٧/١

(٩) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ٢٦١/١

وَيُقَوَّى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فقالوا وجب أن تجري مجرى ليس. (١)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق الآتي:

جواز عمل ما في الخبر وذلك للمبررات التالية :

- ١ . قياس المجوزين فيه قوة وقريب للصحة .
- ٢ . أكثر النحاة على جواز عمل "ما" الحجازية في الخبر .
- ٣ . "ما" تعمل عمل "ليس" ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ومادام عملت عملها وأخذت معناها فهي الناصبة للخبر .
- ٤ . لم أجد مثلاً أثبت المتكلم فيه الخافض لا في التنزيل ولا في كلام العرب سواء كان شعراً أو نثراً .
- ٥ . "ما" عند المانعين تعمل في الاسم ؟ وإذا عملت في الاسم لا بد أن تعمل في الخبر .
- ٦ . أما القول بانتصاب الخبر بنزع الخافض، فإنه يدخله الاعتراض، لأن حرف الجر في هذا الموضع ليس بأصل، بل هو زائد لتأكيد النفي، كما أن حذف حرف الجر الزائد لا يؤدي بالضرورة إلى انتصاب الاسم، وقد وُجِدَت مواضع حذف فيها حرف الجر ولم ينصب الاسم بعدها، وذلك في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٢)، فلو حذف حرف الجر يقال: كفى الله، بالرفع لا النصب .

منع تقديم معمول الفعل المقصور عليه. ٢١٠م

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز "ما طعامك أكل إلا زيد". وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٦٦

(٢) [سورة الرعد آية ٤٣]

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

القصر في اللغة الحبس، وقد جاء في قول الله تبارك وتعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (٢) أي محبوسات. وفي الأساس: قصرته حبسته وقصرت نفسي على هذا إذا لم تطمح إلى غيره. (٣)

وفي الاصطلاح تخصيص شيء "صفة أو موصوف" بشيء "موصوف أو صفة" بطريق مخصوص "ما وإلا وما شابه ذلك مثل إنما والعطف والتقديم وتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس" والباء داخلة على المقصور عليه على الأرجح.

كتخصيص محمد بالشعر في قولك: ما محمد إلا شاعر، وتخصيص الشعر بمحمد في قولك ما شاعر إلا محمد، أو قل قصر محمد على الشعر في الأول. وقصر الشعر على محمد في المثال الثاني. ومعنى التخصيص ثبوت الشيء الثاني دون غيره للشيء الأول. (٤)

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

وممن منع تقديم معمول الفعل المقصور عليه الكوفيون. (٥)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: ((ما طعامك أكل إلا زيد)) بأنّ الفاعل ليس بعد أداة الاستثناء وإنما الفاعل محذوف ومكانه قبل أداة الاستثناء وقد قدّروا المحذوف بقولهم: ما أكل أحد طعامك إلا زيد وكذلك جاءوا بمثال آخر يرون أنه حجة لهم على حذف الفاعل، وكان مثالهم ((ما خرج إلا هند وما ذهب إلا دعد))، وقالوا لو أنّ الفعل هند و دعد في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث؛ لأنّ الفاعل مؤنث حقيقي، ورأوا عندما لم تثبت علامة التأنيث كانت حجة لهم بأنّ الفاعل محذوف ومقدّر بأحد. (٦) وكذلك احتجوا بحجة أخرى حينما قالوا: إنّ إلا بابها الاستثناء، والاستثناء يجب أن يكون

(٢) [سورة الرحمن آية ٧٢]
(٥) الإنصاف، الأنباري ١٧٣/١
(٦) الإنصاف، الأنباري ١٧٤/١

(١) الإنصاف، الأنباري ١٧٣/١، ١٧٤
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني ٥/٣

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني ٥/٣

من الجملة، وقالوا لا بُدَّ أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه فأوجبوا أن يكون التقدير: ما أكل أحد طعامك إلا زيد، إلا أنه اكتفى بالفعل من "أحد" فصار بمنزلة، والاسم لا يتقدم صلته عليه. (١)

القول الثاني: قول المجوزين

ومن المجوزين لتقديم معمول الفعل المقصور عليه البصريون، وكذلك أبو العباس ثعلب ذهب إلى هذا القول من الكوفيين. (٢)

حجة المجوزين

وقد كانت حجة المجوزين للتقديم تصرف الفعل وقالوا مادام الفعل متصرفاً جاز تقديم معموله عليه وقالوا نحو ((عمراً ضرب زيد)). (٣)

الترجيح

يترجح لي من خلال ما سبق الآتي:

جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه للأسباب التالية :

- ١ . ضعف حجة المانعين بقولهم إن الفاعل قبل الأداة ومثاله " ما طعامك أكل إلا زيد" وأيضاً ما قدره المانعون يعتبر تقديراً متكلفاً عندما قالوا " ما أكل أحد طعامك إلا زيد".
- ٢ . حجة التصرف تعطي الأولوية للتقديم والتأخير .
- ٣ . لا يوجد مانع قوي يوجب عدم تقديم معمول الفعل المقصور عليه.
- ٤ . قياس المجوزين معتبر وقوي ويجوز الأخذ به.

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٧٤

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٧٣

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/١٧٤

منع عمل إنّ وأخواتها في الخبر ٢٢٠م

ذهب الكوفيون إلى أن "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو "إنّ زيدًا قائم" وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثمّ رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

إنّ وأخواتها حروف ناسخة مشبهة بالفعل، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، ويكون الخبر بعدها مرفوعاً، وهذه الحروف على النحو التالي:

إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ؛ ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه؛ فالغالب في "إنّ" وأنّ" التوكيد، وفي "لكنّ" الاستدراك ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعموليهما، وفي "كأن" التشبيه، وفي "ليت" التمني، وفي "لعل" الترجي والتوقع وقد تكون للإشفاق. (٢)

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومن المانعين ل عمل إنّ وأخواتها في الخبر الكوفيون. (٣)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنّ الأصل في الحروف الناسخة أنّها لا تنصب الاسم؛ ولكنها عندما أشبهت الفعل نصبت الاسم فأصبحت فرعاً عليه وقالوا: إنّ الفرع أضعف من الأصل، وبهذه الحجة يرى المانعون بأن "إنّ" لا تعمل في الخبر؛ لأن عملها يؤدي إلى التسوية بينهما، وهم يرون أن هذا لا يجوز وبالتالي أوجبوا أن يكون الخبر باقياً على رفعه قبل دخول "إنّ". (٤)

وكانت للمانعين حجة ثانية احتجوا بها حيث قالوا إنّّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل

(١) الإنصاف، الأنباري ١٧٦/١ - ١٧٨
(٢) النحو الوافي، عباس حسن ٦٣١/١ - ٦٣٥
(٣) الإنصاف، الأنباري ١٧٦/١
(٤) الإنصاف، الأنباري ١٧٦/١

واستدلوا بقول الشاعر: (١)

لا تُتْرَكِي فِيهِمْ شَطِيرًا ... إني إذن أهلك أو أطيرًا

فَنَصَبَ الشاعر أهلك بعد "إذن" وجملة إذن لم تقع في صدر الكلام بل وقعت في محل خبر "إن". (٢)
واستدل المانعون بحجة أخرى ألا وهي أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم
"إنَّ بك يَكْفُلُ زيدٌ" كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد رووا عن أناسٍ قالوا: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ" فلم
تعمل "إن" لضعفها فقالوا هذا دليل على أنها لا تعمل في الخبر. (٣)

القول الثاني: قول الجوزين

ومَن جَوَّزَ عمل إنَّ وأخواتها في الخبر البصريون (٤) وكذلك العكبري (٥) ووافقهم ابن مالك (٦) وكذلك
ابن هشام (٧) والمرادي (٨) ومن أخذ برأي الجواز الشيخ خالد الأزهرى (٩)

حجة الجوزين

وقد احتج الجوزون بقولهم: إنَّ "إنَّ" قويت بسبب مشابقتها للفعل لفظاً ومعنى، وذكروا خمسة أوجه تشابه
بينهما، وهذه الأوجه على النحو التالي:

الأول: أنها على وزن الفعل والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبني على الفتح، والثالث: أنها
تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو "إنني، وكأنني" كما
تدخل على الفعل نحو "أعطاني، وأكرمني". والخامس: أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى "إنَّ، وأنَّ" حَقَّقَتْ،
ومعنى "كأن" شبهت، ومعنى "لكن" استدركت، ومعنى "ليت" تمنيت، ومعنى "لعل" ترجيت، فلما
أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع

(١) لم يعثر لهذا الشاهد على قائل معين، وقد أنشده ابن منظور "ش ط ر" ولم يعزه، وأنشده الرضي في شرح الكافية في نواصب المضارع،
وشرحه البغدادي في الخزانة ٣/ ٥٧٣ والأشموني "رقم ١٠١٣" وابن هشام في المغني "رقم ٢١" وفي أوضح المسالك "رقم ٤٩٦".
والشظير - بفتح الشين - مثل الغريب والبعيد في الوزن وفي المعنى، وأهلك: معناه أموت، وأطير: معناه الأصلي أذهب بعيداً، أو أحلق في
الجو.

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٧٧، ١٧٦

(٣) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٧٧

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/ ١٧٦

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ١/ ٢١٠، ٢١١

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٤٧٠، ٤٧١

(٧) أوضح المسالك، ابن هشام ١/ ٣١٣

(٨) توضيح المقاصد، المرادي ١/ ٥٢٣

(٩) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ١/ ٢١٠، ٢١١

ومنصوب، فقاس المجوزون لعمل إنَّ في الخبر وقالوا لا بد لهذه الأحرف من أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول، وقالوا أيضاً إلا أن المنصوب في "إنَّ وأخواتها" قُدِّم على المرفوع لأن عمل "إنَّ" فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فالزمو الفرع الفرع. (١)

الترجيح

يبدو لي من خلال ما سبق ما يلي:

جواز عمل إنَّ وأخواتها في الفعل وذلك للمبررات التالية:

- ١ . شدة شبه "إنَّ" بالفعل مما أدَّى إلى أنها تعمل عمله.
- ٢ . حجة المجوزين أقوى من حجة المانعين لما فيها من المنطق والعقل.
- ٣ . ما دام عملت إنَّ وأخواتها في الاسم فلا بد أن تعمل في الخبر.
- ٤ . أكثر النحاة من متقدمين ومتأخرين جعلوا "إنَّ" وأخواتها تعمل في الخبر.

منع عمل (إنَّ) المخففة من الثقيلة في الاسم. م. ٢٤

ذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجَّح رأي البصريين. (٢)

التمهيد

إنَّ المخففة من الثقيلة. وفيها بمد التخفيف لغتان: الإهمال، والإعمال. والإهمال أشهر، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (٣) وهذه

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٧٧، ١٧٨،

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٥، ٢٠٨.

(٣) [سورة هود آية ١١١]

القراءة حجة على من أنكر الإعمال. فإذا أعملت فحكمها حكم الثقيلة، وإذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال ولا يليها، من الأفعال، إلا النواسخ، نحو " وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ" (١) وندر قول عاتكة بنت زيد:

شَلَّتْ يَمِينُكَ، إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُعْتَمِدِ (٢)

وأجاز الأخفش القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك و اللام الفارقة تلزم بعد إن هذه، إن خيف التباسها بالنافية. وذهب الكوفيون إلى أن إن هذه نافية، لا مخففة، واللام بعدها بمعنى إلا، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال. (٣)

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومن منع عمل (إن) المخففة من الثقيلة في الاسم الكوفيون. (٤)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنما عملت "إن" المشددة؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، ولأنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شَبْهُهَا بالفعل؛ ومن ثم بطل عملها، وقد رأى المانعون أيضاً أن "إن" المشددة من عوامل الأسماء، و"إن" المخففة من عوامل الأفعال، فقالوا ينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. (٥)

(١) [سورة البقرة آية ١٤٣]

(٢) البيت من قصيدة رثاء قاتلها عاتكة بنت زيد في زوجها الزبير بن العوام عندما قتل غدرًا على يد عمرو بن جرموز الجاشعي "خزانة

الأدب، البغدادي ٣٧٨/١٠"

(٣) الجني الداني، المرادي ٢٠٨

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٥

(٥) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٥، ١٩٦،

القول الثاني: قول الجوزين

وَمَنْ جَوَّزَ عَمَل "إِنْ" المخفضة من الثقيلة في الاسم البصريون وعلى رأسهم سيبويه (١) والعكبري (٢) ووافقهم ابن مالك (٣) وكذلك ابن عقيل (٤) وابن عطية (٥) وسلك نفس الرأي أبو حيان (٦) والمرادي (٧) ومن رأى الجواز كذلك أبو العباس الحلبي في تفسيره الدر المصون (٨) ومن الجوزين أيضاً خالد الأزهرى (٩).

حجة الجوزين

وقد كانت حجة الجوزين السماع، وكان أهم سماع احتجوا به قراءة نافع وابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ رُبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾ (١٠) فنصبت كلاً بـ(إِنْ) المخفضة (١١) واستدلوا أيضاً على الأعمال بكلام العرب شعراً ونثراً، فكان دليلهم من الشعر قول الشاعر: (١٢)

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ ... كَأَنْ تُدَيِّبَهُ حُقَّانِ

فنصب الشاعر "تديبه" بكأن المخفضة من الثقيلة، وأصلها أن أضيف إليها الكاف. واستدلوا أيضاً بقول الآخر:

كَأَنْ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ

فنصب الشاعر "وريديه" بكأن المخفضة من الثقيلة.

كما استدل الجوزون بقول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسِيوْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
والتقدير في البيت يكون ((أنه هالك)).

واحتجوا كذلك بقول الآخر:

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا ... عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

(١) الكتاب، سيبويه ١٤٠/٢

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٢٢٠/١، ٢٢١،

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٥٠٥/١، ٥٠٦،

(٤) المساعد، ابن عقيل ٣٢٦/١ و شرح ابن عقيل ٣٧٨/١

(٥) المحرر الوجيز، ابن عطية ٢١٠/٣

(٦) البحر المحيط، أبي حيان ٢١٦/٦

(٧) توضيح المقاصد، المرادي ٥٣٦/١ و الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ٢٨٠

(٨) الدر المصون، أبي العباس الحلبي ٤٣٨/١

(٩) التصريح، خالد الأزهرى ٢٣٠/١، ٢٣١،

(١٠) [سورة هود آية ١١١]

(١١) الإنصاف، الأنباري ١٩٦/١

(١٢) أنشد سيبويه هذا البيت "٢٨١ / ١" وأنشده ابن يعيش "ص ١١٣٨" ولم يعزواه، وأنشده رضي الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل، وشرحه البغدادي في الخزانة "٣٥٨ / ٤" وقال عنه: "هو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل" ا. هـ. وهو من شواهد الأشموني "رقم ٢٨٦ وأوضح المسالك" رقم ١٥٢ وابن عقيل "رقم ١٠٨"

وَأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفٌ. (١) وَأَمَّا مَا احْتَجَّوْا بِهِ مِنَ النُّشْرِ هُوَ قَوْلُهُمْ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ "إِلَّا أَنْ أَحَاكَ ذَاهِبٌ" بِمَعْنَى أَنَّ الْمَشْدُودَةَ. (٢)

الترجيح

يظهر لي مما سبق ما يأتي :

جواز عمل إن المخففة من الثقيلة وذلك للأسباب التالية:

١. وجود السماع من التنزيل وهو خير حجة، وكذلك وجوده في كلام العرب شعراً ونثراً.

٢. إن ليست من عوامل الأفعال فقط كما ذكر المانعون، وإنما تكون من عوامل الأسماء وتعمل عمل ليس، وسأذكر مثلاً من كتاب الله يدل دخول إن على الاسم وهو ما جاء في قوله تعالى: "إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانٌ" (٣)

٤. هذا الرأي اتجه إليه أكثر النحاة من متقدمين ومتأخرين.

منع تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر. ٣١٠ م.
ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: "راكبًا جاء زيد" ويجوز مع المضمرة، نحو "راكبًا جئت". وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمرة.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (٤)

التمهيد

الحال تعريفها: اسم نكرة، منصوب، فضلة، يبين هيئة ما قبله وقت حدوث الفعل.
و أنواع الحال مفردة وجملة فعلية وجملة اسمية وشبه جملة "ظرف" و"جار ومجرور". (٥)
والحال بغير تاء التانيث في آخرها صالحة، لأن تكون مذكورة أو مؤنثة، نحو: الحال طيب، أو: طيبة،

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٧-٢٠١.

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/١٩٦.

(٣) [سورة طه آية ٦٣]

(٤) الإنصاف، الأنباري ١/٢٥٠، ٢٥١.

(٥) النحو الواضح، علي الجارم ومصطفى أمين ١/٣٤٥.

إن هذا الحال حسن، وهذه الحال حسنة، أما إذ ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط، نحو: الحالة طيبة، إن هذه الحال حسنة، والكثير في اللفظ التذكير؛ بخلو آخره من التاء، والكثير في المعنى التأنيث. (١)

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومن المانعين لتقدم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر الكوفيون (٢) ومعهم من البصريين الجرمي. (٣)

حجة المانعين

وقد كانت حجة المانعين قولهم: إنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر وهم يرون أن تقدم المضمرة على المظهر لا يجوز. (٤)

القول الثاني: قول المجوزين

ومن المجوزين لتقدم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر البصريين ومنهم أبو العباس المبرد (٥) ووافقهم ابن مالك (٦) و أبو حيان (٧) ومن المجوزين أيضاً أبو العباس الحلبي (٨) وابن هشام (٩) وكذلك خالد الأزهري (١٠) وكذلك السيوطي (١١) ووافقهم على الجواز الألويسي في تفسيره روح المعاني. (١٢)

(١) النحو الوافي، عباس حسن ٣٦٣/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٥٠/١

(٣) الدر المصون، أبي العباس الحلبي ١٢٧/١٠، ١٢٨، وأوضح المسالك، ابن هشام ٢٧١/٢ هامش رقم (١)

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

(٥) المقتضب، المبرد ١٦٨/٤، ١٦٩

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٤٤/١

(٧) البحر المحيط، أبي حيان ٣٦/١٠

(٨) الدر المصون، أبي العباس الحلبي ١٢٧/١٠، ١٢٨

(٩) أوضح المسالك، ابن هشام ٢٧١/٢

(١٠) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ٣٨٢/١ و ٥٩٤/١

(١١) همع الهوامع، السيوطي ٣٠٩/٢، ٣١٠

(١٢) روح المعاني، الألويسي ٧٩/١٤

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع حيث قيل في الأمثال "شَتَّى تَثُوبُ الحَلْبَةُ" (١) فشتى: حال مُقَدِّمَةٌ على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر. (٢)

ومن حججهم أيضاً احتجوا بالقياس حيث قالوا إِنَّ العامل في الحال متصرف، وإذا كان العامل متصرف وجب أن يكون عمله متصرفاً. (٣) ومن حجج المجوزين كذلك قياس الحال على المفعول عندما قالوا إن الحال يشبه المفعول فقالوا كما يجوز تقديم المفعول على الفعل كذلك يجوز تقديم الحال على الفعل. (٤)

الترجيح

يترجح لي من خلال ما ذُكِر سابقاً الآتي :

جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر وذلك للأسباب التالية:

١ . ما جاء في السعة عن العرب كما قيل في الأمثال "شَتَّى تَثُوبُ الحَلْبَةُ" يؤيد الجواز.

٢ . قياس المجوزين أعطى قوة لجواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر.

٣ . ضعف حجة المجوزين؛ لأن تقديم المضمرة على المظهر يعضده السماع بكثرة في كتاب الله وفي كلام العرب كما ذكرنا في مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

٤ . العامل المتصرف حجة قوية تجوز تقديم المعمول.

٥ . أخذ برأي جواز تقديم "الحال على الفعل العامل فيها" كبار أئمة النحو.

(١) مجمع الأمثال، أبي الفضل الميداني ٣٥٨/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

منع تقدّم المضمّر على مفسره الظاهر. ٣١٠

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم المضمّر على مفسره الظاهر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم المضمّر على مفسره الظاهر.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجة الكوفيين، ومن ثم رد هذه الحجة بشيء من السماع. (١)

التمهيد

المضمّر و الضمير اسمان لما وضع لمتكلم كأننا، أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو وينقسم الضمير إلى قسمين بارز ومستتر وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل، وأما ما يخص المستتر فيكون مستتراً وجوباً ومستتراً جوازاً. (٢)

والضمائر نوع من أنواع المعارف فهي مبنية دائماً وتعرب على حسب موقعها من الإعراب.

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

وَمَنْ منع تقدّم "المضمّر على مفسره الظاهر" الكوفيون (٣) علماً بأنّ المانعين لم يذكروا حجة على كلامهم في كتاب الإنصاف.

القول الثاني: قول المجوزين

ومن المجوزين لتقدّم "المضمّر على مفسره الظاهر" البصريون وابن السراج (٤) وكذلك الأنباري. (٥)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام ١٢٨. ٩٩/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج ٢٣٨/٢

(٥) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (١) حيث الهاء في نفسه عائدة على موسى عليه السلام وهو متأخر لفظاً.

واستدلوا ما جاء في الشعر العربي كما جاء في قول زهير بن أبي سلمى: (٢)

من يَلْقَى يوماً على عِلاتِهِ هَرَمًا ... يَلْقَى السَّمَاخَةَ منه والنَّدَى حُلُقًا

فالهاء في "علاته" تعود إلى "هرم" لأنه في تقدير التقديم؛ لأن التقدير: من يلقى يوماً هرماً على علاته، فلما كان "هرماً" في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً، ومن كلام العرب أيضاً "في أكفانه لُفَّ الميِّث" ومن أمثالهم "في بيته يُؤْتَى الحُكْمُ" كل يرى المجوزون أنها أدلة دامغة على جواز تقديم المضمرة على المظهر. (٣)

الترجيح

يظهر لي مما سبق عرضه الآتي :

جواز تقديم المضمرة على المظهر لكثرة ما جاء عن العرب وكما جاء به التنزيل في قوله تعالى:

((فأوجس في نفسه خيفة موسى)) فالهاء ضمير متصل عائدة على موسى عليه السلام وهو اسم ظاهر

فهذا أكبر دليل على الجواز وكذلك ما جاء في قول الشاعر: (٤)

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كمًا يجزى سنمار

حيث قدّم الشاعر الضمير في بنوه على الاسم الظاهر أبا الغيلان، وكلام العرب شعراً ونثراً جاء بجواز تقديم الضمير على الاسم الظاهر.

(١) [سورة طه آية ٦٧]

(٢) هذا البيت من قصيدة يمدح فيها زهير بن أبي سلمى هرم بن سنان المري. وقوله "على علاته" المراد منه على كل حال .

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٥١/١، ٢٥٢،

(٤) خزانة الأدب، البغدادي ٢٨٠/١

منع إضافة العدد المركب إلى مثله. م. ٤٤،

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال "ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال "ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

الأصل هو إضافة العدد للمعدود نحو "اشتريت أربعة أثوابٍ" و"حضر مئة رجلٍ" وكذلك "قاتل المشركين ألفٌ مجاهدٍ" فأربعة مفعول به منصوب وهو مضاف وأثواب مضاف إليه مجرور، و أمّا مئة فموقعها من الإعراب فاعل وهي مضاف ورجل مضاف إليه مجرور وكذلك الحال في المثال الأخير حيث نجد ألف فاعل وهو مضاف ومجاهد مضاف إليه مجرور.

وأما ما يخص إضافة العدد إلى مثله فستتركه لما بعد المناقشة لمعرفة حقيقة هذه الإضافة.

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

وممن منع إضافة العدد المركب إلى مثله الكوفيون. (٢)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بالقياس حيث قاسوا ذلك على صياغة وزن فاعل للعدد المركب فقالوا صياغة وزن فاعل للعدد المركب يكون في الجزء الأول ولا يمكن أن يكون في الجزأين من هنا احتجوا بأنه لا يجوز إضافة العدد المركب إلى مثله. (٣)

(١) الإنصاف، الأنباري ٣٢٢/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٣٢٢/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٣٢٢/١

القول الثاني: قول المجوزين

وَمَنْ جَوَّزَ إِضَافَةَ الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ إِلَى مِثْلِهِ الْبَصْرِيِّونَ وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَيَبُويَه (١) وَابن السراج (٢) وَوَأَفْقَهُمَ ابن مالك (٣) وَابن عَقِيل (٤) وَالمرادِي (٥) وَمَنْ نَهَجَ طَرِيقَ الْمُجَوِّزِينَ السَّيَبُوطِي (٦) وَمِنَ الْمُعَاَصِرِينَ عَبَّاس حَسَن (٧).

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بالسماع والقياس كما جاء في الإنصاف ولكن لم يذكر صاحب الإنصاف شيئاً من السماع وكذلك لم يذكر قياساً مجوّزاً لهذه المسألة (٨).
الترجيح

يتضح لي مما عُرض الآتي:

جواز إضافة العدد المركب إلى مثله وذلك لما جوّزه كبار النحاة من أمثال سيبويه وابن السراج و ابن مالك وابن عَقِيل والمرادِي والسَّيَبُوطِي ومن المعاصرين عباس حسن.

منع صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر. ٦٩م.

ذهب الكوفيون إلى أن "أفعل منك" لا يجوز صرّفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر.

(١) الكتاب، سيبويه ٥٦٠/٣

(٢) في أصول النحو، ابن السراج ٤٢٦/٢

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٦٨٦/٣، ١٦٨٧،

(٤) المساعد، ابن عَقِيل ٩٦/٢

(٥) توضيح المقاصد، المرادِي ٤٦٩/٢

(٦) همع الهوامع، السَّيَبُوطِي ٢٦١/٣، ٢٦٢،

(٧) النحو الوافي، عباس حسن ٥٥٩/٤، ٥٦٠،

(٨) الإنصاف، الأنباري ٣٢٢/١

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رَجَّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

أفعل في العربية لها معان متعددة: فأول هذه المعاني ما تكون للتفضيل مثل ((الولد أفضل من أخيه)) وثاني هذه المعاني ما تكون دالة على الصفة المشبهة نحو ((لون الوردة أحمر)) وثالث المعاني ما تدل على التعجب ومثاله: ((ما أجمل السماء!)) والمعنى الرابع ما تكون فعلاً ماضياً نحو ((أكرم الرجل الضيف)) فأفعل في المثالين الأول والثاني تكون اسماً وفي المثال الثالث والرابع تكون فعلاً ماضياً.

المناقشة

القول الأول: قول المانعين

ومن المانعين لصرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر الكوفيون. (٢)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بأن "من" اتصلت بأفعل فمنعتها من الصرف حيث قالوا إنّ من تقوم مقام الإضافة، والجمع بين الإضافة والتنوين أمر لا يجوز، وقالوا كذلك لا يجوز الجمع بين التنوين وما يقوم مقام الإضافة. (٣)

القول الثاني: قول الجوزين

وممن جوّز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر البصريون. (٤) وكذلك العكبري أجاز صرف أفعل التفضيل. (٥)

(١) الإنصاف، الأنباري ٤٨٨/٢ - ٤٩١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٤٨٨/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٤٨٩/٢

(٤) الإنصاف، الأنباري ٤٨٨/٢

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٥٢٢/١

حجة المجوزين

وقد احتج المجوزون بقولهم إنّ الأصل في الاسماء الصرف، وإنما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة

تدخلها على خلاف الأصل؛ فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل. (١)

ومن حجج المجوزين أيضاً قولهم إنّ أفعال اسم نكرة فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء. (٢)

ولقد استدل بالسماع حيث جاء كثير في كلام العرب صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر وكان

مما استشهدوا به قول أبي كبير الهذلي: (٣)

من حملن به وهن عَوَاقِدٌ ... حُبُّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غير مُهَبَّلٍ

فصرف "عواقد" وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل، وقال النابغة:

فَلَتَأْتِيَنَّكَ فَصَائِدٌ

فصرف "قصائد" وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل، وقالوا الشواهد لا تخصى لكثرتها. (٤)

الترجيح

يبدو لي مما تمّ عرضه الآتي :

جواز صرف أفعال التفضيل وذلك للأسباب التالية:

١ . قياس المانعين وإِ لأنه يرده ما جاء عن الخليل عندما قيل له: ((كيف تقول مررت بأفعل منك، من قوله مررت بأعيمي منك؟ فقال: مررت بأعيمي منك، لأنّ ذا موضع تنوين. ألا ترى بأنك تقول: مررت بخيرٍ منك)) (٥). فنجد أن العرب تكلمت بالتنوين مع وجود حرف الجر من فهذا دليل على بطلان تلك الحجة .

٢ . حجة منع (أفعل منك) من الصرف الوصفية ليست وجود (من) وبالتالي إذا اضطر الشاعر لصرفها جاز له .

٣ . كثرة السماع في صرف الممنوع من الصرف بشكل عام في ضرورة الشعر؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف .

(١) الإنصاف، الأنباري ٤٨٩/٢

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٥٢٢/١

(٣) هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي، واسمه عامر بن الحليس، ويقال: عويمر بن الحليس، أحد بني سعد بن هذيل. الإنصاف، الأنباري

٤٨٩/٢ حاشية رقم البيت ٣٠٨

(٤) الأنصاف، الأنباري ٤٨٩/٢، ٤٩٠،

(٥) الكتاب، سيبويه ٣١٢/٣

المبحث الثالث: مسائل الإيجاب

وجوب تحمل الخبر الجامد ضميراً يعود على المبتدأ. ٧٠

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمّن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك" وإليه ذهب علي بن عيسى الرّمانيّ من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمّن ضميراً.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثمّ رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

الخبر الركن الثاني من ركني الجملة الاسمية وهو اسم مرفوع، وله ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبه جملة فالخبر المفرد ما كان غير جملة، وإن كان مُثنّىً أو مجموعاً، نحو "المتجهّد محموداً، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون".

وللخبر قسمان آخران وهما خبر جامد وخبر مشتق والمقصود بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو "هذا حجر"، وأما المشتق ما كان مشتقاً من الفعل مثل اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغة المبالغة أو الصفة المشبهة... وهناك أيضاً ما يكون مؤولاً بالمشتق، نحو "عليّ أسد". (٢)

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

وَمَنْ أَوْجَبَ تَحْمِيلَ الْخَبْرِ الْجَامِدِ ضَمِيْرًا يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الْكُوفِيُّونَ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الْكَسَائِيُّ، وَكَذَلِكَ

الرّماني من البصريين. (٣)

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٥/١، ٥٦.

(٢) جامع الدروس العربية، الغلابي ٢٦٢/٢، ٢٦٣.

(٣) التصريح، خالد الأزهرى ١٥٩/١، ١٦٠.

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بقولهم: إنّ الاسم يحتمل معنى الصفة، وفسّروا كلامهم بهذا المثال ((زيدٌ أخوك)) في معنى زيد قريبك، و((عمرو غلامك)) في معنى عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، ومن ثم أوجبوا الضمير الراجع إلى المبتدأ. (١)

القول الثاني: قول المانعين

وتمنّ منع تحمل الخبر الجامد ضميراً يعود على المبتدأ البصريون، ووافقهم ابن مالك (٢) وابن عقيل (٣) وخالد الأزهري (٤) وكذلك من المانعين الصّبّان في حاشيته (٥) ومن المعاصرين من منع تحمل الخبر الجامد للضمير الغلابيني (٦).

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنّ الخبر اسم محض غير صفة، ومادام الاسم عارياً عن الوصفية ينبغي أن يكون خالياً من الضمير؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وأما الأسماء تتحمل الضمير ما مشابه منها للفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة. (٧)

الترجيح

يظهر لي مما سبق ما يلي:

منع تحمل الخبر الجامد ضميراً يعود على المبتدأ وذلك للأسباب التالية:

١. الضمير لا يكون إلا للصفة المتضمنة معنى الفعل أو مشابته لحروفه.

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٦/١

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ٣٣٨/١، ٣٣٩،

(٣) شرح ابن عقيل ٢٠٥/١، ٢٠٦،

(٤) التصريح، خالد الأزهري ١٥٩/١

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٩/١، ٢٩٠،

(٦) جامع الدروس العربية، الغلابيني ٢٦٣/٢

(٧) الإنصاف، الأنباري ٥٦/١

٢. وجود الضمير من عدمه لا تأثير له على القاعدة النحوية، فالسؤال الذي يطرح نفسه ما الفائدة المرجوة من وجوده؟.

٣. تضمن الضمير لا يكون إلا للفعل أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة.

٣. قوة حجة المانع أدت إلى ترجيح رأيهم.

٤. كثير من النحاة المتأخرين قالوا بعدم تحمل الخبر الجامد ضميراً يعود على المبتدأ.

وجوب اسمية أفعل التعجب. ١٥٠م

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو "ما أَحَسَّنَ زيداً" اسمٌ. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجَّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

التعجب له صيغتان قياسيتان ما أفعله! وأفعل به! ولهاتين الصيغتين موقع إعرابي، فسأذكر مثلاً للصيغة الأولى مع إعراب المثال، ومن ثم سأذكر مثلاً للصيغة الثانية مع إعرابها.

١. ما أَوْسَعَ الأمل!

ما: نكرة تامة بمعنى شيء، مبتدأ مبنية على السكون في محل رفع.

أوسع: فعل ماضٍ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره هو يعود على ما.

الأمل: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل خبر ما.

٢. أَقْبَحُ بالبخل!

أقبح: فعل ماضٍ على صورة الأمر مبني على فتح مقدر مجيئه على هذه الصورة.

البخل: الباء حرف جر زائد، والبخل فاعل مرفوع بضممة مقدرة منعت ظهورها كسرة حرف الجر

الزائد. (٢)

(١) الإنصاف، الأنباري ١٢٦/١ - ١٣٨.

(٢) النحو الواضح، علي الجارم ومصطفى أمين ٨٥/٢

القول الأول: قول الموجبين

وممن أوجب اسمية أفعال التعجب الكوفيون بحسب ما ذكر صاحب الإنصاف. (١)

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بمجموعة من الحجج فنّدها صاحب الإنصاف على النحو التالي:
أولاً: على أنّ "أفعل" التعجب جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرف وكان جامد وجب أن يلحق بالأسماء. (٢)

ثانياً: أنّ أفعال يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، واستدلوا بقول كاهل الثقفي: (٣)
يَآمَأُ أَمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَدَ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلِيَاكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ
فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام.

ثالثاً: الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو "ما أقومُهُ، ولا أبيعُهُ" كما تصح العين في الاسم في نحو "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلَّ عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع وأقام وأباع في قولهم "أبعتُ الشيء" إذا عرضته للبيع، وإذا كان قد أُجرى مجرى الأسماء في التصحيح.

رابعاً: والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أحسنَ زيداً قولهم "ما أعظمَ الله" ولو كان فيه التقدير لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل، وقال حندج بن حندج المري: (٤)

ما أَقَدَرَ اللهُ أَنْ يُدِينِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ
ولو كان فيه التقدير لوجب أن يكون التقدير فيه: شيء أقدر الله، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل. (٥)

(١) الإنصاف، الأنباري/١٢٦

(٢) الإنصاف، الأنباري/١٢٦

(٣) استشهد بهذا البيت كثير من النحاة وأهل اللغة منهم ابن منظور "م ل ح" وابن يعيش "ص ١٠٤٢" والأشموني "رقم ٧٣٥" وابن هشام في المغني "رقم ٩٣٧" والرضي، وشرحه البغدادي في الخزانة "١/ ٤٥ و ٩٥"، وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات في دمية القصر للباخرزي "ص ٢٩ ط حلب" وقد نسبها إلى بدوي اسمه كاهل الثقفي.

(٤) هذا البيت من كلمة لحندج بن حندج المري يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبائه، وهي من شعر الحماسة أبي تمام "انظر شرح المرزوقي ص ١٨٢٨"، والبيت من شواهد الأشموني "رقم ٤١" والشحط -بفتح الشين والحاء جميعاً- هو البعد .

(٥) الإنصاف، الأنباري/١٢٦. ١٢٩.

القول الثاني: قول المانعين

ومن مانعي اسمية أفعل التعجب البصريون وعلى وجه الخصوص سيويه (١) والكسائي وهشام من الكوفيين (٢) ومن البصريين أيضاً المبرد (٣) وابن السراج (٤) ووافقهم ابن جني (٥) وابن عصفور (٦) وكذلك ابن مالك (٧) وابن عقيل (٨) ومن المانعين كذلك المرادي (٩) والسيوطي (١٠).

حجة المانعين

ولقد احتج المانعون بقولهم: إنّه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو "ما أَحْسَنِي عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك" ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، فاستمروا قائلين ألا ترى أنك تقول في الفعل "أزْشَدَنِي، وأسعدني، وأبعدني" ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مُسْعِدني" وقد عللوا ما في قول الشاعر:

وَلَيْسَ حَامِلِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

فجعلوه من الشاذ الذي لا يُتَلَفَتُ إليه ولا يُقَاسُ عليه.

واحتجوا أيضاً بأنّ أفعل ينصب المعارف والنكرات، وأفْعَلُ إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك "زيد أَكْبَرُ منك سنّاً، وأكثر منك علماً" ولو قلت "زيد أكبر منك السنّ، أو أكثر منك العلم" لم يجوز، ولما جاز أن يقال "ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له" دلّ على أنه فعل. واحتج المانعون كذلك بقولهم: إنّ الدليل على أنه فعل ماضٍ مفتوح الآخر، ولولا أنه فعل ماضٍ

(١) الكتاب، سيويه ٧٢/١

(٢) التصريح، خالد الأزهرى ٨٧/٢، ٨٨،

(٣) المقتضب، المبرد ١٤٠/٢

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج ٩٨/١

(٥) اللمع في العربية، ابن جني ١٤٠

(٦) المساعد، ابن عقيل ١٤٧/٢

(٧) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١١٠٠/٢ وأوضح المسالك، ابن هشام ٢٣٩/٣

(٨) شرح ابن عقيل ١٤٨/٣

(٩) توضيح المقاصد، المرادي ٩٠٢/٢

(١٠) همع الهوامع، السيوطي ٢٣/٣

لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسمًا لارتفع لكونه خبرًا لـ "ما" على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماضٍ. (١)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق ما يلي:

وجوب فعلية أفعال التعجب وذلك للتعليقات التالية:

١. بناء أفعال على الفتح يجعلها أقرب للفعلية.

٢. ليست أفعال من الأسماء المبنية فوجب أن تكون فعلاً.

٣. كثير من العلماء قالوا بفعلية أفعال التعجب.

وجوب كون المصدر فرعاً من الفعل. ٢٨٠م

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضرباً، وقام قياماً" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (٢)

التمهيد

المصدر: هو الاسم الذي يدل على حدث مجرد من الزمان، وينقسم إلى قسمين سماعي وقياسي

(١) الإنصاف، الأنباري ١/١٢٩-١٣٧

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٢٣٥-٢٣٩

فمصادر الأفعال الثلاثية قد تأتي سماعية ليس لها قاعدة وإنما سمعت عن العرب، وقد يأتي قياسية لها قاعدة تحكمها وتسير عليها، وأما مصادر الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية كلها قياسية بلا استثناء.

وهناك قسمان آخران للمصادر الأول: المصدر الصريح وهو ما ينطق به صراحة ومثاله "علماً وقياماً" وأما القسم الثاني هو المصدر المؤول وهو ما يكون بواسطة [أن+الفعل المضارع] أو [أنّ + اسمها + خبرها] ومثاله: "سرتني أنّ يحضر الأمير"، وتأويله سرتني حضور الأمير والنوع الثاني "أعجبني أنّ الطالب مجتهد"، وتأويل المصدر أعجبني اجتهاد الطالب، فهذا ما خص المصدر، وأما ما يخص الفعل فهو الحدث المرتبط بالزمان وله ثلاثة أنواع من حيث الزمن ماض ومضارع و أمر.

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

وممن أوجب أنّ المصدر فرعٌ من الفعل الكوفيون.(١)

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بعدة حجج وهي على النحو التالي:

١ . أنّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأنه يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، فمثلوا يقولهم "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قِيَامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.(٢)

٢ . أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُدكّر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد؛ فدلّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع، والذي يؤيد ذلك وجود أفعالاً ولا مصادر لها، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذاً، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.(٣)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٣٥/١

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٣٥، ٢٣٦/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٣٦/١

٣ . أن المصدر فرع على الفعل؛ لأنَّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر. (١)

القول الثاني: قول المانعين

و مَن منع كون المصدر فرعاً من الفعل البصريون ومنهم سيبويه (٢) وابن السراج (٣) وكذلك العكبري جعل الأصلة للمصدر (٤) ووافقهم ابن مالك (٥) ومن المانعين أبو حيان (٦) والشيخ خالد الأزهرى في كتابه شرح التصريح. (٧)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بالحجج التالية :

١ . أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل. (٨)

٢ . أنَّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره. (٩)

٣ . أنَّ الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل. (١٠)

٤ . أنَّ المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبِ والقَتْلِ، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصُور مختلفة. (١١)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٣٦/١

(٢) الكتاب، سيبويه ١٢/١

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج ١٢٢/١، ١٣٧

(٤) اللباب في البناء والإعراب، العكبري ٣٥٨/٢ ومسائل خلافية في النحو، العكبري ٧٣

(٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٢٧/١ وشرح التسهيل، ابن مالك ١٧٨/٢

(٦) ارتشاف الضرب، أبي حيان ١٣٥٣/٣

(٧) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى ٤٩٢/١

(٨) الإنصاف، الأنباري ٢٣٧/١

(٩) الإنصاف، الأنباري ٢٣٧/١

(١٠) الإنصاف، الأنباري ٢٣٧/١

(١١) الإنصاف، الأنباري ٢٣٧/١

٥ . أنّ الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، وذكروا مثلاً "ك"ضرب" وقالوا ضرب يدل على ما يدل على الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب" وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بُدّ أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه. (١)

٦ . أنّ المصدر ليس مشتقاً من الفعل ولو أنه كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَنِ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل. (٢)

٧ . أنّ المصدر ليس مشتقاً من الفعل في قولهم "أَكْرَمَ إِكْرَامًا" بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو "مُكْرِم، ومُكْرِمٌ" لَمَّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دلّ على أنه ليس بمشتق منه. (٣)

٨ . أنّ المصدر هو الأصل بسبب تسميته مصدراً؛ لأن المصدر هو الموضع الذي يَصْنَدُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مَصْدَرٌ" فلما سُمِّيَ مَصْدَرًا دلّ على أن الفعل قد صَدَرَ عن المصدر. (٤)

الترجيح

يبدو لي مما عرض سابقاً ما يلي:

الفعل فرع عن المصدر للأسباب التالية:

١ . الفعل مرتبط بزمن محدد، وأما المصدر غير مرتبط بزمن، فالأمر المطلق أوسع من الأمر المحدد فأرى أن الفعل فرع من المصدر.

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٣٧/١، ٢٣٨،

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٣٨/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٣٨/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ٢٣٨/١

٢ . حجج القائلين بأصالة المصدر وفرعية الفعل فيها من القوة ما يجعلها صحيحة.

٣ . أكثر النحاة منمتقدمين ومتأخرين أخذوا بالرأي الفعل فرع عن المصدر .

وجوب نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر. ٣٣٠
ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: "في الدار زيد قائماً فيها". وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجح رأي البصريين. (١)

التمهيد

الصفة تابع من التوابع تتبع ما قبلها، وهي ما تسمى "، والصفة لها نوعان صفة حقيقية وأخرى سببية هذا من جهة الإعراب، وأما ما يخص مسألتنا لا يقصد بها الصفة الإعرابية وإنما تكون في المعنى أي بمعنى الوصف، وقد تقع خبراً للمبتدأ وقد تُسبق بظرف أوجار ومجرور فيكون النصب لها على الحال أو الرفع على الخبرية.

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

وَمَنْ أَوْجِبَ نَسْبَ الصَّالِحَةِ لِلْخَبْرِيَةِ إِذَا وَجَدَ مَعَهَا ظَرْفَ مَكْرَرِ الْكُوفِيِّينَ (٢) وكذلك الخليل من البصريين. (٣)

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بالسمع وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (٤)

(١) الإنصاف، الأنباري ٢٥٨/١، ٢٥٩،

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٥٨ / ١

(٤) [سورة هود آية ١٠٨]

(٣) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٤١

فقوله تعالى: {خَالِدِينَ} منصوب بالحال، ولا يجوز غيره. وفي قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (١) وقد احتجوا بهاتين الآيتين على أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يُرَوَّ عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع. (٢)

واستدل الموجبون للنصب كذلك بالقياس حيث قالوا: إنَّ الفائدة في الظرف الثاني في قولك: "في الدار زيد قائماً فيها" إنما تحصل إذا حمل على النصب، لا إذا حمل على الرفع، ويقولون إنه إذا حمل على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلغ منه شيء، بخلاف ما إذا حمل على الرفع "في الدار زيد قائم فيها" فإنه تبطل الفائدة في الثانية لنسابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة. (٣)

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع وجوب نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر بل جوّزوا النصب والرفع البصريون وخصوصاً سيبويه (٤) والمبرد (٥) ووافقهم السيوطي (٦).

حجة المانعين

وقد استدل المانعون للنصب فقط بقولهم: إنَّ الرفع جائز، لأنه أجمع على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرر؛ لأنَّ قُصَارَى ما نقدر أن يكون مانعاً تَكَرَّرَ الظرف؛ لأنَّ "في" الأولى تفيده الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً، لأنَّ الأولى وإن كانت تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد. (٧)

واحتج المانعون بالنقل حيث قالوا إنه قد رُوي عن الأعمش أنه قرأ {خالدون فيها} بالرفع. (٨)

(١) [سورة الحشر آية ١٧]

(٢) الإنصاف، الأنباري ٢٥٨/١

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢٥٨/١، ٢٥٩،

(٤) الكتاب، سيبويه ١٢٦/٢

(٥) المقتضب، المبرد ٣١٧/٤

(٦) همع الهوامع، السيوطي ٣١٣/٢، ٣١٤،

(٧) الإنصاف، الأنباري ٢٥٩/١

(٨) الإنصاف، الأنباري ٢٥٩/١

الترجيح

الراجح ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم، وهو جواز الرفع والنصب في الصفة الصالحة للخبرية، إذا وجد معها ظرف أو جار ومجرور تامان مكرران بضميريهما، ولا يمنع رفعه، لوروده في قراءة الرفع في "خَالِدَانَ" ولكن النصب أجود، لأنه ورد في قراءة الجمهور.

وقول الكوفيين إن حمل الاسم على الرفع يؤدي إلى إبطال فائدة الظرف الثاني لنيابة الظرف الأول عنه، فيرد عليه بأن ذلك لا يبطل فائدة الثاني؛ لأن من مذاهب العرب تؤكد اللفظ بتكريره، فيكون المكرر تأكيداً للأول، وإن وقعت الفائدة بالأول ومثال ذلك "لقيتُ زيداً زيداً ، سمعتُ عمراً عمراً" وكقوله تعالى: (الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون)(١) "فهم" الثانية تكرير للتوكيد.(٢)

وجوب نصب الفعل المضارع بعد واو المعية على الصرف. ٧٥٠م
ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: "لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن" منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين.(٣)

(١) [سورة فصلت آية ٧]

(٢) الإنصاف، الأنباري ١/٢٦٠

(٣) الإنصاف، الأنباري ٢/٥٥٥، ٥٥٦

التمهيد

الواو في اللغة لها وظائف ومعان عديدة، فقد تكون للجر مثل واو القسم، وقد تكون للعطف وتفيد المشاركة المطلقة، وقد تكون للمعية ويكون بعدها الفعل المضارع منصوباً.

والواو تكون علامة رفع لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

وَمَنْ أَوْجِبَ نَصْبَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ وَאוِ الْمَعِيَةِ عَلَى الصَّرْفِ الْكُوفِيِّونَ^(١) وكذلك الخليل جعل النصب على الصَّرفِ^(٢) والفراء في معانيه ذكر أنّ الصَّرف هو العامل في نصب المضارع بعد واو المعية^(٣).

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بقولهم: إنّ الثاني مخالف للأول، وأنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأنّ المراد بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بجزم الأول وينصب الثاني هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً، فكان يقال: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له^(٤).

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٥٥/٢

(٢) الجمل في النحو، الخليل ٩٧. ٩٥

(٣) معاني القرآن، الفراء ٣٤/١، ١١٥/١، ٤٠٨/١

(٤) الإنصاف، الأنباري ٥٥٦/٢

واحتجوا أيضاً بالقياس حيث قاسوا على الظروف فقالوا في "زيدٌ عندك" إن الخلاف موجب للنصب، وقاسوا أيضاً على المفعول معه فقالوا في "لو تُرِكَ زيدٌ والأسد لأكله" إن الأسد مفعول معه منصوب على الخلاف ومن ثم قاسوا على الظروف وعلى المفعول معه نصب المضارع بعد واو المعية فقالوا بنصبه على الخلاف. (١).

القول الثاني: قول المانعين

وممن منع نصب الفعل المضارع بعد واو المعية على الصرف البصريون وعلى رأسهم سيبويه (٢) وكذلك ابن السراج (٣) والبغدادي (٤) ومن المانعين أيضاً خالد الأزهري (٥) ومن المعاصرين عباس حسن (٦).

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنه منصوب بتقدير "أن" لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل. (٧).

الترجيح

يبدو لي مما سبق الآتي:

نصب الفعل المضارع بـ"أن" هو الصواب

١ - الكوفيون منعوا عامل الابتداء من أن يكون رافعاً للمبتدأ وحجتهم في ذلك بأنه عامل معنوي فكيف يميزون الصرف أو الخلاف بأن يكون عاملاً وكلاهما عاملان معنويان؟.

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٥٦/٢

(٢) الكتاب، سيبويه ٤٢/٣

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج ١٥٤/٢

(٤) خزانة الأدب، البغدادي ٣٧٨/٥

(٥) التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ٢٣٨/٢

(٦) النحو الوافي، عباس حسن ٣٧٦/٤

(٧) الإنصاف، الأنباري ٥٥٦/٢

٢ . قياس المانعين فيه من القوة مما يؤدي إلى ترجيح ما ذهبوا إليه.

٣ . أن تعمل النصب في المضارع ظاهرة ومقدّرة في كثير من المواضع فلا يوجد ما يمنع أن تعمل مقدّرة .

٤ . كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين والمحدثين يرون بأن الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب بأن المقدرة .

وجوب نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية على الخلاف. ٧٦م.

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين .

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (١)

التمهيد

الفاء حرف مهمل، خلافاً لمن زعم أنها تجر إذا نابت عن رب، ولمن ذهب إلى أنها تنصب المضارع في الأجوبة. وسيأتي الكلام على ذلك. وأصول أقسام الفاء ثلاثة: عاطفة، وجوابية، وزائدة. أما العاطفة فهي من الحروف التي تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب. وأما الفاء الجوابية: فمعناها الربط، وتلازمها السببية. قال بعضهم: والترتيب أيضاً، كما ذكر في العاطفة. ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرين: أحدهما الشرط بـ"إنّ وأخوتها. والثاني ما فيه معنى الشرط نحو أما. وأما الفاء الزائدة فهي ضربان: أحدهما الفاء الداخلة على خير المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط. نحو: "الذي يأتي فله درهم". فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، وأما الضرب الثاني التي دحوها في

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٧٧/٢. ٥٥٩.

الكلام كخروجها. وهذا القسم لا يقول به سيويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد. (١)

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

وَمَنْ نَصَبَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ عَلَى الْخِلَافِ الْكُوفِيِّونَ الْفَرَاءِ حَيْثُ قَالَ الْفَاءُ كَالْوَاوِ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الصَّرْفِ لَيْسَ الْخِلَافُ. (٢)

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بقولهم: إنّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنّ أو عرض، وقالوا ألا ترى أنك إذا قلت: "إيتنا فنكرمك" لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت "لا تنقطع عنا فنحقوقك" لم يكن الجواب نهيًا، وإذا قلت "ما تأتينا فتحدثنا" لم يكن الجواب نفيًا، وإذا قلت: "أين بيتك فأزورك" لم يكن الجواب استفهامًا، وإذا قلت: "ليت لي بغيراً فأحج عليه" لم يكن الجواب تمنياً، وإذا قلت: "ألا تنزل فتصيب خيراً" لم يكن الجواب عرضًا، فلمّا لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف. (٣)

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ مَنَعَ نَصْبَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ عَلَى الْخِلَافِ أَوْ الصَّرْفِ الْبَصْرِيِّونَ وَمِنْهُمْ سَبِيوِيهِ (٤) ووافقهم ابن هشام (٥) ومن المانعين أيضاً خالد الأزهري (٦) ومن سلك طريق المنع الأشموني. (٧)

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: إنّ الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف

(١) الجنى الداني، المرادي ٦١ - ٧٠

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٥٨/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٥٥٨/٢

(٤) الكتاب، سيويه ٢٨/٣

(٥) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام ١٠٥/١، ١٠٦، هامش رقم (٤) و١/٢٧٠ و٢/٢٤، ٢٦٤، و٣/٣٢٤ هامش

رقم (١)

(٦) التصريح، خالد الأزهري ٢٣٨/٢

(٧) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/٢٥٦، ٣٤٤/١

أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال. (١)
واحتجوا أيضاً بقولهم فلما قُصِدَ أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم،
فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أن" لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في
عوامل النصب في الفعل. (٢)

الترجيح

يظهر لي مما ذكر سابقاً ما يلي :

الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بتقدير أن وذلك للأسباب التالية:

١ . الخلاف أو الصرف عامل غير محسوس معنوي والعامل المعنوي لا يكون عامل نصب للمضارع بل
يكون عامل رفع.

٢ . أن أن في اللغة تعمل ظاهرة وتعمل مضمرة فلا مانع هنا يجعلها أن تعمل مقدرة.

٣ . كثير من النحاة رأوا أن الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بـ"أن" مضمرة.

وجوب عمل كي النصب ٧٨٠

ذهب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر.

وقد بدأ صاحب الإنصاف بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأياً

البصريين. (٣)

التمهيد

كي لها في اللغة ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون حرف جر، بمعنى لام التعليل، الثاني: أن تكون حرفاً
مصدرياً، بمعنى أن والثالث: أن تكون بمعنى كيف وهذه اسم يرتفع الفعل بعدها كما يرتفع بعد

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٥٨/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٥٨/٢

(٣) الإنصاف، الأنباري ٥٧٣. ٥٥٩/٢

كيف، لأنها محذوفة منها. كقول الشاعر:
كي تجنحون إلى سلم، وما ثرت ... قتلاكم، ولظى الهيجاء تضطرم؟
أراد: كيف تجنحون. (١)

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

ومّن أوجب عمل كي النصب الكوفيون ووافقهم ابن جني(٢) وكذلك الزمخشري(٣) وابن آجروم محمد
الصنهاجي. (٤)

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بقولهم: إنّ "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون
حرف خفض؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل
الأسماء. (٥)

ومن الحجج التي احتج بها الموجبون قولهم: إنّ دخول حرف اللام على كي نحو "جتتك لكي تفعل
هذا" يمنعها من أن تكون حرف جر، لأن اللام حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف
الخفض. (٦)

القول الثاني: قول المانعين

ومّم منع عمل "كي" النصب البصريون وعلى رأسهم سيبويه(٧) وكذلك المبرد(٨) ووافقهم ابن
مالك(٩) والمرادي. (١٠)

(١) الجنى الداني، المرادي ٢٦١ - ٢٦٥
(٢) اللمع في العربية، ابن جني ١٢٧
(٣) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري ٣٢٥
(٤) متن الأجرومية ١٠
(٥) الإنصاف، الأنباري ٥٧٠/٢
(٦) الإنصاف، الأنباري ٥٧١/٢
(٧) الكتاب، سيبويه ٦/٣، ٧
(٨) المقتضب، المبرد ٩/٢
(٩) شرح التسهيل، ابن مالك ١٦/٤ (١٠) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ٢٦٤

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بحجة دخول "كي" على ما الاستفهامية قياساً على بقية حروف الجر. (١) واحتجوا أيضاً بحذفت ألف ما الاستفهامية نحو ((كيمه))

قياساً على بعض حروف الجر مثل مِمَّ؟ وِمَّ؟ ولمَّ؟ وفيمَّ؟. (٢)

الترجيح

يظهر لي من العرض السابق الآتي:

أنَّ كي يجوز أن تكون حرف نصب ويجوز أن تكون حرف جر.

وأما حجة من قال أن "كي لا يجوز أن تكون حرف جر في قولهم كيمه، عندما قالوا أن مه ليست مخفوضة، وإنما هي منصوبة على المصدر. أي: كي تفعل ماذا؟ وُرد بأنه دعوى لا دليل عليها. (٣) وأما قولهم في "لكي" أن الدليل على أنه كي لا يجوز أن تكون حرف جر فهذا القول باطل؛ لأنَّ كي هنا ليست حرف جر ولكن تكون كي حرفاً مصدرياً بمعنى أن ناصبة للفعل المضارع بنفسها. (٤)

وأما كي الجارة تأتي بمعنى لام التعليل في ما الاستفهامية، كقولهم، في السؤال عن علة الشيء: كيمه؟ بمعنى: لمه. والهاء للسكت. (٥)

وجوب رفع جواب الشرط إذا تقدّم عليه الاسم المرفوع. ٨٦م

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك "إن زيداً أتاني آتته" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسر لذلك الفعل المقدر.

وقد بدأ الأنباري بعرض حجج الكوفيين، وأتبعه بعرض حجج البصريين، ثم رجّح رأي البصريين. (٦)

(١) الإنصاف، الأنباري ٥٧٢/٢

(٢) الإنصاف، الأنباري ٥٧٢/٢

(٣) الجنى الداني، المرادي ٢٦٢

(٤) الجنى الداني، المرادي ٢٦٢

(٥) الجنى الداني، المرادي ٢٦١

(٦) الإنصاف، الأنباري ٦٢٠/٢، ٦٢١

التمهيد

الشرط أسلوب من أساليب العربية، وجملة الشرط أركان ثلاثة: أولها أداة الشرط وثانيها فعل الشرط وثالثها جواب الشرط وجزاؤه، وأدوات الشرط تنقسم إلى قسمين: أدوات شرط جازم تجزم فعل الشرط وجوابه، وأدوات شرط غير جازمة.

المناقشة

القول الأول: قول الموجبين

وَمَنْ أَوْجَبَ رَفَعَ جَوَابَ الشَّرْطِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْكُوفِيُّونَ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الْكَسَائِيُّونَ وَ
الْفَرَاءُ (١).

حجة الموجبين

وقد احتج الموجبون بقولهم: إنّ الجزم ممتنع في جواب وعللوا سبب المنع عندما قالوا إنّ جزم جواب الشرط إنما كان مجاورته فعل الشرط، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع. (٢)

القول الثاني: قول المانعين

وَمَنْ جَوَّزَ الْجُزْمَ الْبَصْرِيُّونَ وَمِنْهُمْ سَبْيُوهُ (٣).

حجة المانعين

وقد احتج المانعون بقولهم: يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما، وبعد ذلك قاسوا على وجوب التقدير مع تقديم الاسم

(١) معاني القرآن، الفراء ٤٢٢/١ و شرح التنزيل، ابن مالك ٨٤/٤

(٢) الإنصاف، الأنباري ٦٢١/٢

(٣) الكتاب، سبويه ١١٤/٣ و شرح لتسهيل، ابن مالك ٨٤/٤

المرفوع على فعل الشرط جواز الجزم مع تقدم الاسم المرفوع على جواب الشرط. (١)
الترجيح

يظهر لي من حجج المانعين والمجوزين مايلي:

جواز جزم جواب الشرط إذا تقدّم مرفوعه عليه وذلك للأسباب التالية:

١ . عدم وجود سماع يؤيد قول الموجبين للرفع.

٢ . تقدم مرفوع جواب الشرط لا يؤثر في معنى الجملة فالشرط مازال قائماً .

٣ . عندما يتقدّم مرفوع فعل الشرط يجوز الجزم فكذلك الوضع مع الجواب؛ لأن أداة الشرط تعمل فيهما نفس العمل.

الخاتمة

المذهب الكوفي هو المذهب الثاني نشأ بعد قرابة قرن من الزمان من نشوء المذهب البصري، وكان للمذهبين الفضل بعد الله في صون قواعد اللغة العربية من الاندثار، وأمّا ما اتهم به الكوفيون في أصولهم النحوية من تمم فلم تكن عن دراسة متقضية، ولكن دخلها شيء من التعصب الذي يكون عامل هدم لا معول بناء للغة وقواعدها.

ووجدت أثناء بحثي أن النحو الكوفي حملة علماء أفذاذ نذروا أنفسهم لخدمة الدين أولاً ومن ثم خدمة اللغة ثانياً وأنّ ثمة أموراً التقطها أثناء بحثي تدل على أن تلك الاتهامات التي وجهت للكوفيين كانت مجرد كلام عام ينقصها الكثير من الأدلة والحجج، ومع هذا كلّه نجد أن المذهب الكوفي لم يصل إلى حد الكمال، بل يعتره الخطأ كسائر المذاهب، وأقصد هنا بالخطأ ما كان يسيراً لا يوصل إلى إفساد النحو واللغة، وقد اجتهد الكوفيون في كثير من المسائل النحوية بحثاً عن الحقيقة.

وفي نهاية البحث تمخضت عنه بعض النتائج آمل من الله العليّ القدير أن تكون مقارنة للصواب وهي على النحو التالي:

* اتسع الكوفيون في الأصول سماعاً في أربع وعشرين مسألة، وكذلك اتسعوا في القياس في أربع عشرة مسألة.

* تضييق الكوفيين في الأصول

ضيّق الكوفيون في الأصول في السماع في ثمان مسائل، وكذلك ضيّقوا في القياس في خمس مسائل.

* اتساع الكوفيين في أحكام المسائل كان في اثنتين وعشرين مسألة.

* تضييق الكوفيين في أحكام المسائل جاء في منهم في عشر مسائل، وإيجابهم في ثمان مسائل.

* تضييق الكوفيين في إحدى وثلاثين قاعدة توجيهية من أصل ست وثلاثين قاعدة وهذا يناهني ما قيل عنهم بأنهم يجوزون القياس على الشاذ والنادر رغم أن بعض القواعد التي ضيّقوا فيها قد ورد سماع يسوغ التوسع و مع هذا لم يتسعوا فيها.

* اعتماد الكوفيين في اتساعهم على السماع والقياس على أنهما أصلاً من أصول النحو عند صدور الأحكام.

* أكثر المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين لم تكن من مسائل الأصول، وإنما هي من مسائل الفروع التي لا تؤثر في القواعد الكلية للغة، والأمر نفسه حدث مع الفقهاء فقد اختلفوا كثيراً في مسائل الفروع، وهذا الاختلاف رحمة بالنسبة للفقهاء؛ لأنه يجلب التيسير للأمة؛ وأما الاختلاف في مسائل الفروع في اللغة والنحو فيبعد اللغة عن دائرة الجمود ويكسب اللغة أساليب جديدة ومتعددة، قد تخدم أهل اللغة في مجالات شتى.

* ابتعاد الكوفيين عن التأويل والتقدير في كثير من المسائل.

* مصادر رواية الكوفيين هي نفسها مصادر رواية البصريين تقريباً فكلاهما أخذ عن الأعراب.

* محاولة الكوفيين الإحاطة والشمول لقواعد اللغة وعدم إغفال شيء من كلام العرب.

* عدم إيمان الكوفيين بالشاذ وجعلوه مما لا يعول عليه وهذا بشهادة صاحب الإنصاف. (١)

* وجود قياس منضبط عند الكوفيين كما جاء في كتاب الإنصاف.

* استشهاد صاحب الإنصاف بأبيات مجهول القائل ضمنها حجج الكوفيين وبعد التحري عنها وجدتها منسوبة.

* إنصاف بعض النحاة المتأخرين والمعاصرين لبعض الآراء الكوفية.

* اختلاف الكوفيين فيما بينهم في بعض المسائل دليل على أنهم أصحاب منهج و يسعون وراء الحقيقة.

* موافقة بعض البصريين للكوفيين، وكذلك موافقة بعض الكوفيين للبصريين أكبر دليل يناقض القول

بأن الكوفيين هدموا اللغة وأفسدوها.

(١) الإنصاف، الأنباري ١/٥٧١

*زعم الأنباري مخالفة الكوفيين للبصريين في مسألة نعم وبئس ولم يكن محقاً؛ لأنني بعد بحثي للمسألة وجدت أن الكوفيين لم يخالفوا البصريين في تلك المسألة بل يرون فعلية نعم وبئس.

*تخطئة الكوفيين بعض القراءات وكذلك عدم الاستشهاد بالحديث الشريف في بناء القواعد يوضح لنا أنّ لديهم منهجاً للسمع يسيرون عليه ولا يتعدون كثيراً عن منهج البصريين.

*مخالفة الكوفيين للبصريين في بعض المسائل مع وجود سماع يؤيد رأي البصريين تنافي كلام من قال بأنهم يبنون القواعد على الشاهد الواحد.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
"الفاتحة"		
"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ"	٢-١	٤١
"البقرة"		
"وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"	٢١٧	١٣٧، ٣٤
"وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا"	٣٤	٤١
"لَعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ"	١٥٠	٢٨
"وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا"	٢٣	٣٩
"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"	٢٧٨	٤٠٦٣٩
"صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ"	١٣٨	١٠٦
"آل عمران"		
"أَلَمْ (١) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ..."	٢٠١	٤١
"وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"	١٣٩	٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
"النساء"		
"وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"	١	١٣٦، ٣٣
"كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ"	٢٤	١٠٦، ١٠٤، ٢٧
يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا	٢٨	١٤٥
"...فَسَاءَ قَرِينًا"	٣٨	٤٩
"أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ"	٧٨	١٥٧
"أَوْ جَاؤْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"	٩٠	٢٨
"وَسَاءَتْ مَصِيرًا"	٩٧	٤٩
"وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُثَلَّى عَلَيْكُمْ"	١٢٧	١٣٦، ٣٤
"لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ"	١٤٨	٢٩
"لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ"		١٦٢، ١٣٧، ٣٤

"المائدة"

"وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ"	٥٧	٤٠
"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى"	٦٩	٩٩، ٩٨، ٢٦

"الأنعام"

"وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ"	١٣٧	١٣١، ٦٧٢، ٤٦
--	-----	--------------

الآية	رقمها	الصفحة
"التوبة"		
"وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ"	٢٥	١٤٠، ٣٧
"لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ"	١٠٨	٣٢
"هود"		
"مِنْ لُدُنٍ حَكِيمٍ خَيْرٍ"	١	١١٤
"أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"	٨	١٦٣، ٤٣
"أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ"	٦٨	١٤٢
"وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا"	١٠٨	١٩٢، ٤٤
"وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ"	١١١	١٧٣، ٦٧١، ٤٤٤
"يوسف"		
"حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا"	٣١	٦٣
"إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ"	٨١	٧١
"الرعد"		
"كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا"	٤٣	١٦٦
"إبراهيم"		
"فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ"	٤٧	١٣٢، ٧٢، ٤٦

الآية	رقمها	الصفحة
"الحجر"		
"إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"	٩	٧
"وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ"	٢٠	١٣٧، ٣٤
"الإسراء"		
"أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ"	١٠	١٥٧
"الكهف"		
"حَسُنْتَ مُرْتَفَقًا"	٣١	٥٠
"طه"		
"فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَىٰ"	٦٧	١٩٤٦، ١٧٨، ٧٢
"النمل"		
"صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَ كُلُّ شَيْءٍ"	٨٨	١٠٦
"العنكبوت"		
"وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"	٦	١٠٦
"الأحزاب"		
"إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ"	٥٦	١٠٠

الآية	رقمها	الصفحة
"سبأ"		
"وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ"	٢٢	٣٨
"الصفافات"		
"وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ"	١٤٧	٣٦
"ق"		
"مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ، الَّذِي..."	٢٥	٤١
"الفتح"		
"لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ"	٢٧	٤٠
"النجم"		
"ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى"	٧، ٦	٣٥
"الرحمن"		
"حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ"	٧٢	١٦٧
"الحديد"		
"لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ"	٢٣	١٤٥

الآية	رقمها	الصفحة
	"الحشر"	
"لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً"	١٣	١٠١
"فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدُونَ فِيهَا"	١٧	١٩٣، ٤٤٤
	"الصف"	
"كَبُرَ مَقْتًا"	٣	٥٠
	"الإنسان"	
"وَلَا تُطْعَمُونَ مِنْهُمْ أَمْثًا أَوْ كَفُورًا"	٢٤	٣٦

فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٧	"أرشدوا أحاكم"
٧	"أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأتى لي اللحن"
٩٠	"حَوْضِي مَسِيرُهُ شَهْرٌ ، مَاؤُهُ أَبْيَضٌ مِنَ اللَّبَنِ ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ ، وَكَيْزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا"
٩٣	حَوْضِي مَسِيرُهُ شَهْرٌ مَاؤُهُ أَبْيَضٌ مِنَ اللَّبَنِ...) وفي رواية أخرى: (حَوْضِي مَسِيرُهُ شَهْرٌ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضٌ مِنَ الْوَرِقِ ..)
٩٣	"الْكُوْتُرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ ، حَافَتَاهُ مِنْ ذَهَبٍ ، وَجَرَاهُ عَلَى الدَّرِّ وَالْيَاقُوتِ ، تُرْتَبُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ ، وَمَاؤُهُ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ ، وَأَبْيَضٌ مِنَ الثَّلْجِ"
١٦١	(مَسْكِينٌ مَسْكِينٌ رَجُلٌ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ)

فهرس الأقوال

الصفحة	القول
٩٠	"أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْعُرَابِ"
١٧٤، ٤٤	"شَتَّى تَوُوبُ الْحَلِيبَةِ"
١٧٨، ١٦٠، ٤٣، ٧٤	"فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ الْمَيْثُ"
١٧٨، ١٦٠، ٤٣	"فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمَ"
١٦٠، ٧٤، ٤٣	"مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ"

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	الشاهد
"الألف"		
٤١	مجهول	قد علمت أم أبي السَّعْلَاءِ ... وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجِرَاءِ
٤١	مجهول	أَنْ نِعَمَ مَا كُؤَلًا عَلَى الْخَوَاءِ ... يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ
١٤٢ ، ٣٩	مجهول	أَخْشَى عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بُعْدِ التَّرَى ... أَبِي قِضَاءِ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى
٤٢	مجهول	سَيُعِينِنِي الَّذِي أَعْنَاكَ عَنِّي ... فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ
١٣٧ ، ٣٤	مجهول	أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي ... أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
١٤٤ ، ١٤١ ، ٣٨	مجهول	وَمُضْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأُمِّ ... رَ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا
٤١	مجهول	يَنْشَبُ فِي الْمُسْعَلِ وَاللَهَاءِ
٧٠ ، ٦٩	مسلم الوابلي	فَلَا وَاللَّهِ مَا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

"الباء"

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبُ

١٣٤ ، ٣٣	عبدالله بن مسلم الهذلي	فَالْيَوْمَ قَرَّرْتَنِي تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا ... فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
١٣٧ ، ٣٤	مجهول	أَنَا أَبُو دَهْبَلٍ وَهَبْتُ لَوْهَبٍ ... مِنْ جُمُحٍ، وَالْعَزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبُ
١٤٢ ، ٣٩	دهبل الجمحي	بَكَيْتُ أَحَا الْأَوَاءِ بِحَمْدِ يَوْمِهِ ... كَرِيمٍ، رُؤُوسِ الدَّارِعِيِّنَ ضَرُوبُ
٧٣	مجهول	فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ: ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نُجِيبُ
١٤٣	العجير السلولي	أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ... سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ
١٢٢ ، ٣١	مجهول	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيبُ
٩٩	ضابئ بن الحارث البرجمي	أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ !؟
٤٢	المخبل السعد	

"الجيم"

٧٣ قَلَى دِينَهُ وَأَهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِهْمَا .. عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيَوُجُ أَبِي ذَوَيْبِ الهُدَلِي

"الحاء"

١٦٠ فَتَى مَا ابْنُ الأَعْرَجِ إِذَا شَتَوْنَا ... وَحُبُّ الرِّزَادِ فِي شَهْرِي فُمَاحِ مَالِكِ بْنِ خَالِدِ الهُدَلِي

٣٦ بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى ... وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ مَجْهُول

"الخاء"

٩٠٠، ٢٦ إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْنَا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتِ أبيضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَّاحِ طَرْفَةَ بْنِ العَبْدِ

"الدال"

١٨٢ فَلتَأْتِيَنَّكَ فَصَائِدُ النَابِغَةِ

١١٠ كَمْ مُلُوكِ بَادَ مُلْكُهُمْ ... وَنَعِيمِ سَوْقَةِ بَادُوا مَجْهُول

٤٨ ذَوِي مِرَاءٍ وَذَوِي لَكْنَةٍ لِغَامِ آبَاءٍ وَأَجْدَادِ اليزيدي

١٦٠٠، ٧٤٠، ٤٣ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ الفرزدق

٤ هُمْ قِيَّاسُ أَحَدَثُوهُ هُمْ قِيَّاسُ سُوءِ غَيْرِ مُنْقَادِ اليزيدي

٤٨ أَفْسَدَهُ قَوْمٌ وَأَزْرَوْا بِهِ مَا بَيْنَ أَعْتَامٍ وَأَوْعَادِ اليزيدي

١٤٢ لَوْ شَهِدَ عَادٌ مِنْ زَمَانِ عَادٍ ... لِأَبْتَرَهَا مَبَارِكِ الجِلَادِ مَجْهُول

٤١ إِنَّمَا الفَقْرُ وَالعِنَاءُ مِنْ ... اللهُ؛ فَهَذَا يُعْطِي، وَهَذَا يُحْدُ مَجْهُول

١٤٢ عَلمِ القَبَائِلِ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا ... أَنَّ الجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدِ مَجْهُول

١٣٤٠، ٣٣ إِذَا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا ... يَوْمًا جَدِيدًا كَلَّةُ مُطَرَّدَا مَجْهُول

٣٦ قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ النَابِغَةِ

٥٠ أَوْخَرَةَ عَيْطَلٍ تُبْجَاءُ مُجْمَرَةَ دَعَائِمِ الزُّورِ نِعَمَتِ زُورِقِ البَلَدِ (ذو الرمة)

الصفحة	القائل	الشاهد
١١١	مجهول	كَمْ دُونَ مِيَّةٍ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا... إِذَا تَيَمَّمَهَا الْحَرِيْتُ ذُو الْجَلْدِ
١٧٢	عاتكة بنت زيد	شلت يمينك، إن قتلت لمسلماً ... وجبت عليك عقوبة المعتمد
٥١	اليزيدي	وَأَذْهَلَنِي عَنْ كُلِّ عَيْشٍ وَلَذَةٍ وَأَرْقَ عَيْنِي وَالْعَيْونُ هُجُودُ
١٤٤، ١٤١، ٣٨	دوسر بن دهبيل	وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ
٥١	اليزيدي	تَصَرَّمَتِ الدُّنْيَا فَلَيْسَ خُلُودُ وَمَا قَدْ تَرَى مِنْ بَهْجَةٍ سَيِّدُ
٥١	اليزيدي	سَيَفْنِيكَ مَا أَفْنَى الْقُرُونِ الَّتِي مَضَتْ فَكُنْ مُسْتَعِدًّا فَالْفَنَاءُ عَتِيدُ
٥١	اليزيدي	هُمَا عَالِمَانِ أَوْدِيَا وَتَحْرَمَا وَمَا لَهُمَا فِي الْعَالَمِينَ نَدِيدُ
٥١	اليزيدي	وَقُلْتُ إِذَا مَا الحَطْبُ أَشْكَلَ مِنْ لَنَا بِإِيضَاحِهِ يَوْمًا وَأَنْتَ فَتَيْدُ
٥١	اليزيدي	وَأَوْجَعَنِي مَوْتُ الكِسَائِي بَعْدَهُ وَكَادَتْ بِي الأَرْضُ الفَضَاءُ تَمِيدُ
٥١	اليزيدي	أَسَيْتُ عَلَيَّ قَاضِي الفُضَاةِ مُحَمَّدٍ فَأَذْرَيْتُ دَمْعِي وَالفُؤَادُ عَمِيدُ
١٠٢، ١٠١، ٢٧	مجهول	... وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

"الراء"

١٧٨	مجهول	جَزَى بَنُوهُ أَبَا العَيْلَانِ عَنِ كَبْرِ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَمَارُ
١٤٠، ٣٧	مجهول	أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي ... بِأَوَّلِ أَوْ بَأْهُونَ أَوْ جُبَارِ
١٤٠، ٣٧	الفرزدق	إِذَا قَالَ عَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزُؤْبِرَا
١٢٢	مجهول	لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمِنْطَقٌ... رَحِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ
١١٩، ٣١	مجهول	فَيَا العُلَامَانَ اللَّدَانَ فَرَا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا
٧٤	أبي طالب بن عبد المطلب	ضَرُوبٌ بَنَصِلُ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا ... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
٤٠	مجهول	وَسَمِعْتَ حَلَفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتَ ... وَإِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَفْرِ
		خُدُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوا ... أَوَاصِرِنَا وَالرَّحْمَ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ

الشاهد القائل الصفحة
يا أبا الأسود لم أسلمتني ... لهموم طارقاتٍ ودكر
زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى ٣١، ١٢٢
مجهول ٦٢

فَأَوْفَضَنَ عنها وهي تَرْعُو حُشاشَةً ... بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُزَيَانُ أَحْمَرُ
يَأْمَأُ أَمِيلِحَ غِرْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلِيَاءِ كَنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ
مجهول ٣٧، ١٤١
مجهول ١٨٦

لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

زهير بن أبي سلمى ٣٢
الأخطل ٣٦، ١٤٠
مجهول ٣٧، ١٤٠
مجهول ١٧٠
طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكِتَابِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّعُورِ عَدُوْرُ
أَوِ التَّالِي دُبَارٍ؛ فَإِنْ أَفْتُهُ ... فَمُؤْنَسَ أَوْ عَرُوبَةً أَوْ شِيَارِ
لَا تَتْرَكِي فِيهِمْ شَطِيرًا ... إِي إِذْنِ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

"السين"

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي
العجاج ٢٩، ١٠٨
أبي زيد الطائي ٢٩، ١٠٨
خَلَا أَنْ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِينٌ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ

"الصاد"

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمَ أَنْ كِلَانَا ... عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ
مجهول ١٧٣

"الضاد"

... أَبْيَضَ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ
رؤبة بن العجاج ٢٦، ٩٠
وَمَنْ وَلِدُوا عَامِرٌ ... ذُو الطَّوْلِ وَذُو العَرَضِ
ذِي الأَصْبَعِ العَدَوَانِي ٣٨، ١٤١
هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ ... مَتَى يُرَمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالسَّبْحِ يَنْهَضِ
ذِي الرِّمَّةِ ٧٣

"العين"

كم في بني بكر بن سعد سيد
مجهول ٣٠، ١١١
صَحْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جَدِ نَفَاعِ

الصفحة	القائل	الشاهد
١٤٢	زهير بن أبي سلمى	تَمُدُّ عَلَيْهِم مِّن بِيَمِينِ وَأَسْمَلٍ ... بُحُورٌ لَهُ مِّن عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا
١٤٦، ٣٩	مجهول	أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَرَكَهَا سَنًا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ
١٣٤	مجهول	قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

١٤٣، ١٤١، ٣٨	العباس بن مرداس	فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي جَمْعِ
١٤٨	مجهول	لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمَّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُن ... مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا
		"الفاء"

١٤٦، ٦٤	العجاج	قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَانِي ... بغيرِ لَا عَصْفِ وَلَا اصْطِرَافِ
		إِلَى ابْنِ أُمِّ أَنْاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرٍو فَتُبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْجِفُ
١٤٠، ٣٧	يشر بن خازم	
١٣٧، ٣٤	مسكين الدارمي	تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُوْفُنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

"القاف"

١٣٧، ٣٥	مجهول	هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ ... وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي اللِّوَاءِ الْمِخْرِقِ
١٧٨	زهير بن أبي سلمى	مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرْمًا ... يَلْقَى السَّمَاخَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا
١٣٤، ٣٣	شسيم بن حويلد	زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةٌ كَلَّهَا ... فَجَعَتْ بِهِ مُؤِيدًا حَنْفَقِيغًا

"الكاف"

١٠٤، ٢٧	أسيد	يَا أَيُّهَا الْمَائِخِ دَلْوِي دُونَكَا ... إِيَّيْ رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ رَاجِزِ جَاهِلِي مِّن بَنِي أَسِيدِ
---------	------	--

"اللام"

٣٧	حسان بن ثابت الأنصاري	نَصَرُوا نَبِيَّ هَمٍّ وَشَدُّوا أَرْزَهُ ... بِخُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ
١٨	اليزيدي	فَجَاءَنَا أَقْوَامٌ يَقْيِسُونَهُ عَلَى لَعَى أَشْيَاخِ فُطْرُبِلِ
١٨٢	أبي كبير الهذلي	مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْرٌ عَوَاقِدٌ ... حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ
١٨	اليزيدي	فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِي نَقْضِ مَا بِهِ يُصَابُ الْحَقُّ لَا يَأْتَلِي

الصفحة	القائل	الشاهد
١٤١، ٣٨	مجهول	قالت أميمة ما لِقَابَتِ شاحِصًا ... عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كالمُنْصَلِ
١٧٣	الأعشى	في فِتيَةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا ... أن هالكُ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُ
١٨	اليزيدي	إنَّ الكِسَائِيَّ وَأشِياعَه يَرْقُونَ فِي النَّحْوِ إلى أَسْفَلِ
٧٣	القلاخ	خا الحَرْبِ لَباسًا إليها جِلالُها ... وليس بولَاجِ الحَوَالِفِ أَعْقَلًا
٣٥	عمر بن أبي ربيعة	قلت إذا أَقبلتِ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المِلا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا
٣٥	جرير بن عطية الخطفي	وَرَجًا الأَحْيَطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... ما لم يكنِ وَأبٌ له لِينًا
١٨	اليزيدي	كُنَّا نَقِيَسُ النَّحْوَ فِيمَا مَضَى عَلى لِسَانِ العَرَبِ الأَوَّلِ
١٨٦	حنديج المري	ما أَقَدَرَ اللهُ أن يُدِيني على شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُؤْلُ
٤٢	مجهول	لم نَرَحِبْ بأن شَخَّصَتْ، ولكن ... مرحبا بالرِّضَاءِ منك وَأَهْلًا
٩١	مجهول	لما دعاني السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ ... بأبيض من ماء الحديدِ صَقِيلِ
"الميم"		
٢٠٠	مجهول	كَي بَجَحُونِ إلى سِلْمٍ، وَمَا ثَثَرَتْ ... قِتالُكُمْ، وَلَطَى الهِجَاءِ تَضَطُّرْمُ؟
١٤٢، ٣٨	النابعة الجعدي	من سَبًّا الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إذ ... بينون من دون سَيْلِهِ العَرِمَا
٤٥	مجهول	أُرِدُّدُ عَلينا شيخنا مُسَلِّمًا
١٣١	مجهول	فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهَجَتِهَا ... كَأَنَّ فَقْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا
٧٤	ليبد	أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَّحِجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لها وكُلومِ
٤٥	مجهول	إني إذا ما حَدَثُ أَلَمًا ... أقول : يا اللهُمَّ، يا اللهُمَّ
٤٥	مجهول	وما عليكِ أن تَقُولِي كَلَمًا ... صَلَّيْتِ أو سَبَّحْتِ : يا اللهُمَّ ما
٤٦	مجهول	عَفَرْتُ أو عَدَّبتِ يا اللهُمَّ

"النون"

١٣١	الطرماح بن حكيم	يَطْفَنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ القِسيِّ الكَنائِنِ
٢٩	عمرو بن معد يكرب	وكلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إلا الفَرَقْدَانِ
١٧٣	مجهول	وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنَّ نَدْيِيهِ حُقَّانِ

الصفحة	القائل	الشاهد
١١٩	مجهول	عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمَتَّوجَ وَالَّذِي ... عُرِفَتْ لَهُ بَيْتُ الْعُلَا عَدْنَانَ
١١٧	عمرو بن أحمَر	تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْحَازِبَارِ بِهِ جُنُونًا
١٢٥	نسب إلى شعراء عدة	فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ

"الهَاء"

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سَلَامَى وَاحِدَهُ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدِهِ

٣٢	مجهول	
١٣١	مجهول	زَجَّحْتُهَا بِمَزَجَةٍ ... زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ
١١٤	مجهول	كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ ... بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ
١٤٢	عدي بن الرقاع العاملي	غَلَبَ الْمِسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً ... وَكَفَى قَرِيشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا
٩٠	مجهول	وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ ... شَهَابٌ بَدَا وَاللَّيْلِ دَاجٍ عَسَاكِرُهُ
١٣١	مجهول	تَمَّرَ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَدْ شَفَّتْ ... غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا
		كَمْ بِجُودٍ مُتَّفَرِّفٍ نَالَ الْعُلَا وَشَرِيفٍ بُحْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

أنس بن زعيم الكناني ٣٠، ١١٠،

٤٨	اليزيدي	وَتَنَى ابْنُ غَزَالَةَ	أَفْسَدَ النَّحْوُ الْكِسَائِيَّ
٤٨	اليزيدي	فَاعْلِفُوا التَّيْسَ النَّحَالََةَ	وَأَرَى الْأَحْمَرَ تَيْسًا
١٢٠	مجهول		مُبَارِكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ ... عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ
٦	مجهول		لَهْنَتِكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ ... عَلَى هِنَوَاتِ كَاذِبٍ مِنْ يُقْوِهَاتَا
١٤٢	مجهول		وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ ... وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

"الياء"

١١٠	الفرزدق	كَمْ عَمَّةَ لَكَ يَا جَرِيرَ وَخَالََةَ ... فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عَشَارِي
-----	---------	---

الصفحة	القائل	الشاهد
١٢٢، ٣١	رؤبة بن العجاج	إِذَا تَرَنِّيَ الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ ... فَارْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي
٣١	مجهول	فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

قائمة المصادر والمراجع

- * ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق، مصطفى أحمد النماس، ط ١، ١٤٠٤ هـ. ١٩٨٤ م
- * إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م
- * الأصول دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د/تمام حسان، دار الثقافة.
- * الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- * الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق د/أحمد محمد قاسم، ط ١، القاهرة، ١٣٩٦ هـ. ١٩٧٦ م
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة صيدا ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م
- * البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق، صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ هـ
- * البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤١٣ هـ
- * الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ
- * الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م
- * الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد ندم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- * الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، ، الشهير بالجاحظ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ
- * الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب ط ٢/١٤٣١ هـ. ٢٠١٠ م

- * الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- * الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط ٢ / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- * الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- * الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- * اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م
- * اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- * المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ
- * المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م
- * المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق عزة حسن، دار الفكر - دمشق، ط ٢، ١٤٠٧ هـ
- * المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام المشهور بشوقي ضيف، دار المعارف.
- * المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م
- * المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
- * المعجم الوسيط، جَمَعَ اللغة العربية، القاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، دار الدعوة.
- * المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات

* المستدرك على الصحيحين، الحاكم النسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية.
بيروت ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م

* المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

* المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٤م

* المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

* المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت

* الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، تعليق محمد بهجة البيطار.

* النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

* النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف الطبعة: الخامسة عشرة.

* النزعة الكوفية عند ابن جرير الطبري في تفسيره، رسالة دكتورة جمال رمضان حميد حديجان

* إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت ط ١، ١٤٢٤هـ

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

* تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، دار الهداية.

* تفسير التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤م

- * تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن بمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م
- * جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- * حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- * خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- * دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار دير، رسالة ماجستير، دار قتيبة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
- * رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، القاهرة، ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م
- * روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ
- * سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) و محمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) و إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- * سنن الترمذي، الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م
- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- * شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

- * شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط ١، مكتبة الإنجلو المصرية.
- * شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- * شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- * شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- * طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.
- * طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
- * فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ
- * في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- * لسان العرب، ابن منظور، دار صادر. بيروت ١٤١٥هـ ط ٣
- * لمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق عطية عامر، بيروت.
- * متن الآجرومية، ابن آجرؤم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله، دار الصميعي، الطبعة: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- * مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- * مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- * مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٦م

*مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط ٢/١٣٧٧ هـ. ١٩٥٨ م، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده. مصر.

*مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبتها، الفجالة. القاهرة.

* معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١

* معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي. بيروت ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

* معرفة علوم الحديث، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

* مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق ط ٦، ١٩٨٥

م

* من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح.

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنصاري الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء. الأردن ط ١٤٠٥، ٣ هـ. ١٩٨٥ م

* نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ م - ١٤٢٦ هـ

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٤	المقدمة
٧	التمهيد
١٧	الاطهانات الواردة عن سماع الكوفيين
٢٠	الشبهات في القياس الكوفي
٢٢	تمهيد عن مفهومي الاتساع والتضييق
٢٤	الفصل الأول: اتساع الكوفيين وتضييقهم في الأصول
٢٤	تمهيد
٢٥	المبحث الأول: الاتساع والتضييق في السماع
٢٥	تمهيد
٢٥	تعريف السماع لغة
٢٥	تعريف السماع اصطلاحاً
٢٥	تعريف النقل
٢٦	الاتساع في السماع
٤٢	التضييق في السماع
٤٦	ردود على بعض ما قيل عن سماع الكوفيين
٦٠	المبحث الثاني: الاتساع والتضييق في القياس

الصفحة	الموضوع
٦٠	تعريف القياس لغة
٦٠	تعريف القياس اصطلاحاً
٦٠	أركان القياس
٦٠	أقسام القياس
٦٠	الاتساع في القياس
٦٧	التضييق في القياس
٦٩	ردود على بعض ما قيل عن قياس الكوفيين
٧٩	المبحث الثالث: قواعد التوجيه
٧٩	تعريف قواعد التوجيه لغة
٧٩	تعريف قواعد التوجيه اصطلاحاً
٧٩	مواطن قواعد التوجيه
٨٠	الاتساع في قواعد التوجيه
٨١	التضييق في قواعد التوجيه
٨٧	خلاصة قواعد التوجيه
٨٩	الفصل الثاني: اتساع الكوفيين وتضييقهم في أحكام المسائل
٨٩	المبحث الأول: مسائل الجواز
١٥٥	المبحث الثاني: مسائل المنع

الصفحة	الموضوع
١٨٣	المبحث الثالث: مسائل الإيجاب
٢٠٤	الخاتمة
٢٠٧	الفهارس الفنية
٢٠٧	فهرس القرآن
٢١٣	فهرس الحديث
٢١٤	فهرس الأقوال
٢١٥	فهرس الأشعار
٢٢٣	قائمة المصادر والمراجع
٢٢٩	فهرس الموضوعات